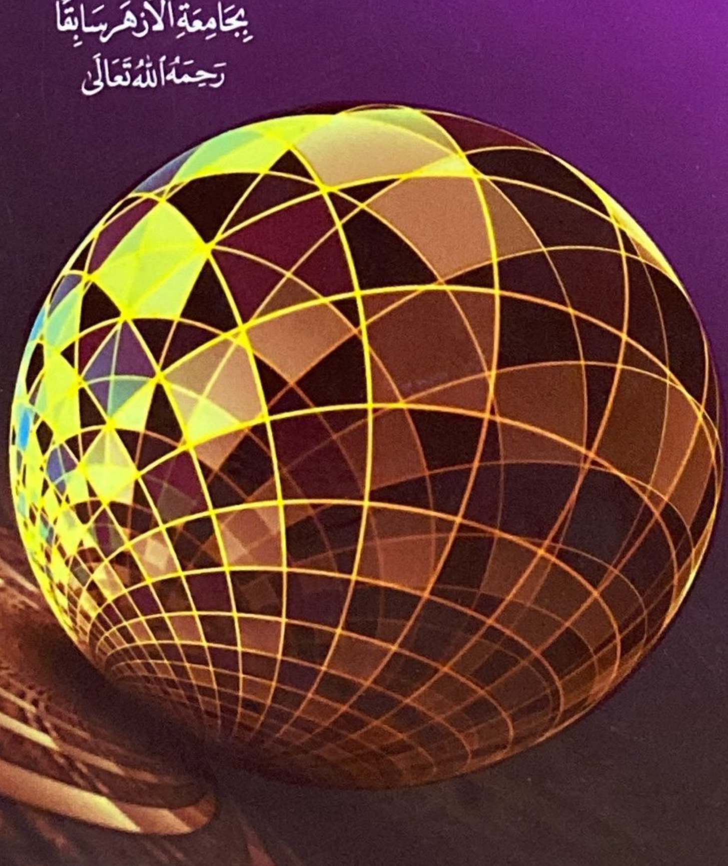
الرد على النحاة

لابن مضاء

أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي
٥١٣ - ٥٩٢ هـ

دراسة وتحقيق
أ. د. محمد إبراهيم البنا
الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر
وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة الأزهر سابقًا
رحمه الله تعالى

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ١١١٨ - ١١٩٦م
الرد على النحاة / لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي- دراسة وتحقيق محمد إبراهيم البنا. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٦م.
١٤٤ ص؛ ٢٤ سم
تدمك ٤ - ٢٩٧ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو
أ- البنا - محمد إبراهيم (دارس ومحقق)
ب - العنوان.
٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى
لدار السلام
١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م

رقم الإيداع ١٤٥٠٣/ ٢٠١٦

الترقيم الدولي I . S . B . N 4 - 297 - 717 - 977 - 978

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦(٢٠٢ +)
فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠(٢٠٢+)
المكتبة : فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر-الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني: info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت: www.dar-alsalam.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فِهْرِسُ ٱلمُحْتَوَيَاتِ

* * *
* *
*

مقدمة الطبعة الأولى

أسند إليَّ أثناء عملي في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة بنغازي تدريس مادة « أصول النحو »، ويشمل منهجها دراسة نقدية لبعض المؤلفات في النحو، ومنها هذا الكتاب: « **الرد على النحاة** » لابن مضاء. فألزمت نفسي بأن تكون الدراسة نابعة من نص ابن مضاء، ونحيت جانبًا القراءات السابقة التي دارت حول كتابه، وقدَّمت هذه الدراسة التي تراها في صدر هذه الطبعة. وكان مما دفعني أيضًا إلى هذه الدراسة أنه كانت لي من قبل دراسة عن السهيلي صاحب ابن مضاء، وأني عشت هذه المرحلة من حياة الأندلس عن قرب.

عرضت هذا العمل على بعض الزملاء فحبذ نشره، ودعاني - رغبة في كمال النفع - إلى البحث عن مخطوطة تحقق مع هذه الدراسة، حيث تكون الدراسة مصحوبة بالنص الذي قومته، فيمكن للقارئ أن يعود إليه أثناء متابعته للدراسة. وهناك أمر آخر، هو أن هذه المخطوطة الجديدة لعلها تفيد في تقويم نص النشرة السابقة.

بحثتُ كثيرًا عن نسخة أخرى لهذا الكتاب، فلم أقف آنذاك على شيء. وفي غمرة البحث اطلعتُ على الأصل الذي اعتمد عليه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف، فأدركت مدى ما عاناه في إخراجه، وأكبرت عمله؛ فهي نسخة سقيمة حديثة العهد، حافلة بالتصحيف والتحريف.

قدمتُ الدراسة للطبع، وقلت: لتطبع هذه الدراسة الآن مستقلة، ولعلك واجد في المستقبل ما تبغي. وأثناء ذلك وقعت لي هذه المصورة في معهد المخطوطات العربية، على الرغم من أني طلبتها فيه من قبل. لقد كانت هذه المصورة مع أخريات مما حفظه المعهد منذ وقت بعيد، ولكن أُغْفل تسجيله وفهرسته، وعُثِرَ عليه بعد أن طبعت فهارس المعهد.

تبينتُ المصورة، فإذا هي عن نسخة قديمة العهد جدًّا، قريبة من عصر المؤلف،

وأدركت أنها يمكن أن تقدم شيئًا، فأسرعت إلى تصويرها وتحقيقها. وإني لأرجو أن يكون هذا العمل قد حقق المشاركة المرجوة في التعريف بابن مضاء، وبكتابه، وسلامة نصه.. وباللّـه التوفيق.

د. محمد إبراهيم البنا

دراسة الكتاب

تَمْهِيد

يعد كتاب « **الرد على النحاة** » لأبي جعفر أحمد بن مضاء القرطبي من أشهر كتب تراثنا النحوي التي حظيت باهتمام الدارسين في عصرنا، فمنذ نشره والباحثون في النحو يفيئون إليه، لا لأنهم يجدون فيه نحوًا جديدًا، فليس فيه من ذلك شيء، وإنما يرجعون إليه لأن صاحبه وعدهم فيه بمنهج جديد يخلص النحو من أثقاله، ويقيل الشادين فيه من أعبائه؛ وقد أفصح عن منهجه في صدر كتابه بقوله: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ».

ولم يكن ابن مضاء بدعًا في حملته هذه على النحو، فسنرى عما قريب أن أغلب ما صرح به ابن مضاء كان يتردد في المجالس العلمية في المشرق والمغرب، وكان المحققون من النحاة قد قالوا فيه كلمتهم.

وقد شهد ابن مضاء[1] عصرين من عصور الأندلس، هما: عصر المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١هـ)، وعصر الموحدين (٥٤١ - ٦٦٨هـ)؛ فأما عصر المرابطين - وهو الذي أظلَّ ابن مضاء في مرحلة الطلب والتلمذة - فقد اتَّسم عمومًا بالجمود الفكري، وكادت تخلو به الأندلس من الحياة الفكرية المنطلقة التي عاشتها الأندلس في ظلال أمراء الطوائف؛ ويعزى ذلك إلى سيطرة فقهاء المالكية الذين كانت معارفهم لا تعدو فروع مذهبهم، « ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا مَنْ عَلِمَ عِلْمَ الفروع - أعني فروع مذهب مالك - فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نُسِيَ النظر في كتاب اللّـه، وحديث رسول اللّـه ﷺ؛ فلم يكن أحد من مشاهير ذلك

---

(١) ولد ابن مضاء بقرطبة سنة (٥١٣هـ)، ومات بإشبيلية في السابع عشر من جمادى الآخرة سنة (٥٩٢هـ). انظر: بغية الوعاة (١/ ٣٢٣).

الزمان يعتني بها كل الاعتناء، ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علم الكلام »[١].

وقد أصاب الفلسفة ما أصاب كتب الأصول، وفَقَدَ الشعراء الرعاية التي حظي بها نظراؤهم في عصر أمراء الطوائف. ومع هذا لم يخل هذا العصر تمامًا من بعض الأعلام الذين أمضوا تلمذتهم في عصر أمراء الطوائف، ومن هؤلاء: ابن باجه (ت ٥٣٣هـ) الذي نبغ في الرياضة والفلسفة والطبيعة والفلك، وابن العربي (ت ٥٤٣هـ) وكان من أئمة الحديث والتفسير والفقه، وأبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد، الجد (ت ٥٢٠هـ)، وكان قاضي الجماعة في قرطبة. فأما شيوخ اللغة وأساتذتها القائمون على صناعة العربية والأدب، فقد كان منهم في هذا العصر جملة عبرت بهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين، وهما عصر أمراء الطوائف وعصر الموحدين، ومن هؤلاء: ابن السيد البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)، وابن الباذش (ت ٥٢٨هـ)، وابن الرماك (ت ٥٤١هـ) شيخ ابن مضاء صاحبنا. وإنك لو رجعت إلى تراجمهم، وإلى تراجم طبقتهم، فسوف ترى أنهم كانوا قوّامين على الكتاب وعلى غيره من كتب المتقدمين، وأن الطلبة كانت تفد إليهم تأخذ عنهم الأدب.

وقد « أخذ ابن مضاء عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى »[٢]. وإذا علمنا أن ابن مضاء « كان مقرئًا مجوّدًا، محدثًا مكثرًا، قديم السماع واسع الرواية ضابطًا، ماهرًا في كثير من علوم الأوائل »[٣]، عرفنا أن الأندلس في هذا العصر - عصر المرابطين - لم تخل معاهدها من الأعلام المجيدين في كل فن، وأن ما قاله المراكشي - من أنه لم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بالأصول - فيه إطلاق ينبغي أن يتنزه قول المؤرخ عنه، وتأباه طبيعة الأمور. ولقد كان ابن مضاء من خيرة تلاميذ هذا العصر، ومن الأساتذة البارزين في عصر الموحدين.

---

(١) المعجب للمراكشي (ص٢٣٦).
(٢) بغية الوعاة (١/ ٣٢٣).
(٣) الديباج المذهب (ص٤٨).

جاء الموحدون لتنطلق الأندلس مع عصرهم في حياة فكرية وأدبية، فعادت صورتها الزاهية على عهد أمراء الطوائف، تلك الصورة التي كانت في الحقيقة امتدادًا للحركة العلمية المزدهرة التي رعاها الحكم المستنصر في منتصف القرن الرابع الهجري؛ ذلك أن أمراء الموحدين كانوا يقدِّرون العلوم والفنون حقَّ قدرها، بل كانت الدعوة إلى العلم أصلًا من أصول داعيتهم محمد بن تومرت، ومن ثم كان ملوك الموحدين علماء، فعبد المؤمن بن علي مؤسس هذه الدولة كان عالـمًا جليل القدر، تجمع حاشيته العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس، وكان خليفته يوسف بن عبد المؤمن (ت ٥٨٠هـ): « أعرف الناس كيف تكلمت العرب، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام »[١]. وقد اتَّصل ابن مضاء بالخليفة الثاني، وكان قاضي الجماعة في دولته. فلـمَّا توفي يوسف هذا خلفه ابنه يعقوب، وقد وقع في عهده حادثان كبيران:

أولهما: ما كان منه من محاربة الفلسفة، واضطهاد الفلاسفة، ويعزى ذلك إلى أنه نقم أمورًا على أبي الوليد ابن رشد (ت ٥٩٥هـ)، وأنه كان لدسائس القصر وللمنافسة أثر في تنميتها، « وكتبت عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة، وإحراق كتب الفلسفة، إلا ما كان من الطب والحساب »[٢]. على أنه لم يطل أمد هذا الحجر، فقد عفا أبو يوسف عن أبي الوليد ابن رشد واستدعاه، وجنح إلى تعلم الفلسفة كما يقول المراكشي.

والحادث الثاني: هو دعوة أبي يوسف هذا إلى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة، ونبذ كتب مذهب مالك، وهو المذهب الغالب على أهل المغرب والأندلس، فأُحرقت هذه الكتب.

يقول المراكشي: « لقد شاهدت منها، وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع، ويطلق فيها النار. وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعَّدَ على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن

(١) المعجب (ص٣٠٩). (٢) المرجع السابق (ص٣٨٥).

كان عنده من العلماء المحدِّثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة في الصلاة وما يتعلق بها، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة »[١].

ويقول المراكشي أيضًا: « وكان قصده بالجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهراه، وأظهره يعقوب هذا »[٢].

وهو موقف - كما ترى - على النقيض من موقف المرابطين الذين كانت لهم عناية بالغة بكتب المذهب المالكي، حتى ذاعت بين الدارسين وراجت عندهم. ويبدو أن المهدي بن تومرت داعية الموحدين قد رأى أن اشتغال الناس بها قد باعدهم عن الأصول وصرفهم إلى الفروع وما فيها من خلاف، وحال بينهم وبين النظر في كتاب اللّـه وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام. ولذا كان من أصول هذا الداعية أن يعود بالناس مرة أخرى إلى القرآن والحديث يأخذون منهما الأحكام، وقدم لهم المنهج الذي ينبغي أن يُتبع وذلك في كتاب الطهارة.

كان ابن مضاء وثيق الصلة بالخليفة الثالث عظيم المكانة عنده، ويبدو أن موقف الدولة من الفقه المالكي قد دعاه إلى أن يكون له في النحو موقف مماثل، هو ما ذكرناه له من قبل: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأُنَبِّـه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ». وكان قد قال في مقدمة كتابه: « وإني رأيت النحويين - رحمة اللّـه عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا؛ إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها.. ».

وجد ابن مضاء أن النحاة قد تزيدوا في النحو على صورة تأباها طبيعة الدراسة فيه، وأنه وقع بينهم من الخلاف فيه وفي كثير من أصوله ما يوشك أن يباعد بينهم وبين مصادره الأولى، حتى ليكاد الدارسون له يشغلون به عن اللغة نفسها. وعلى

(١، ٢) المعجب (ص٣٥٤، ٣٥٥).

هذا، فإن النحو ليس دون الفقه حاجة إلى الإصلاح، ولما كانت دعوة الخليفة الثالث ظاهرية في الفقه، فقد عدَّ ابن مضاء ظاهريًّا في النحو « وله آراء - يعني ابن مضاء - في العربية، وشذوذ على غير مألوف أهلها، ظاهري في النحو »[(١)].

لقد دعا ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعامل، وإسقاط العلل الثواني والثوالث، وتمارين التصريف، ولم يكن أول من نادى بهذه الآراء، فمن قبله هاجم ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) العلل النحوية، فقال: « وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب، الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة جدًّا »[(٢)]. وكان في المشرق حينئذ ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) الذي كان يقول: « فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون، لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل ولا يثبت شيء ألبتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل مَنْ يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك »[(٣)]. وقد حكى عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) ما أنكره معاصروه في النحو ومنها العلل والتصاريف أو التمارين، على نحو ما نبين بعد. هذا ويبدو أن أبا الوليد ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٠هـ)، قرين ابن مضاء ومعاصره، قد شغله أمر النحو والنحاة، وما رآه من استغراقهم في مسائله وبحوثه، وصرفهم الجهود إلى درسه، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه، ويعنى بتكوين من يقوم به من التلاميذ، فرأينا له كتابًا عنوانه « الضروري في النحو »[(٤)]، وهو عنوان دال على مضمونه، ولعله دعا فيه إلى القصد والاعتدال.

إن الأندلس على عهد الموحدين كانت عامرة بالمدارس المتناثرة في قواعدها، وكان النحو يشغل الدارسين ويستنفد كثيرًا من جهدهم ووقتهم، وإن حَمْلَة

---

(١) إشارة التعيين، ورقة (٩).

هذا ويقوم المذهب الظاهري في الفقه على إنكار القياس، ويرى أن في القرآن والسنة وعمومياتها ما يكفي لبيان الأحكام، ولا يبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحليل أو تحريم وبيَّن فيه علته، فحينئذ يجوز أن يشرك معه في حكمه ما لم ينص عليه ولكن اتَّحد معه في العلة، أما إذا لم ينص على العلة فليس للمجتهد أن يقول من عنده ثم يقيس عليها.

(٢) التقريب (ص٢٠٢).   (٣) سر الفصاحة (ص٣٣).

(٤) توجد نسخة منه في مكتبة الأسكوريال.

النقاد من أمثال ابن مضاء ومَنْ تقدمه ترجع إلى أن النحاة في دراستهم التزموا ما لا يلزمهم، وأصبح علمهم حافلًا بأمور تجافيها طبيعة العلم، ففي النحو العربي تختلط الظواهر اللغوية بالحالات الذاتية التي لا يمكن أن تعد من العلم في شيء، وإنما هي تعبر عن نفس صاحبها ومزاجه. ومن المعروف أنه « لا بد للحقيقة العلمية أن تجيء مستقلة بقدر المستطاع عن قائلها، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية وقيمه التي يقوّم بها الأشياء من حيث خيرها وشرها، وجمالها وقبحها »[١]. ولو أن علماء اللغة العرب التزموا هذه الموضوعية في دراستهم اللغوية لاطرد تفكيرهم، ولكانت لهم نتائج وآراء في اللغة تتسابق مع الزمن.

ومع ذلك لا يستطيع منصف أن ينكر الجهد العظيم الذي بذله النحاة في تقديم صورة كاملة لهذه اللغة، « أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أجزائها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظًا أبد الدَّهْر »[٢]. ولقد مضى قول ابن مضاء: « وإني رأيت النحويين - رحمة اللّـه عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ». إن المدخل الذي سلكه النقاد في مآخذهم على النحاة العرب هو أنهم تزيدوا في نحوهم لا قصروا، وإن كان للمحدثين منهم مآخذ أخرى تتصل بالمنهج ليس هذا مقام ذكرها.

وسنعرض - إن شاء اللّـه - فيما يلي وجهة نظر ابن مضاء في الأمور الثلاثة التي نادى بإسقاطها، وهي: العامل، والعلل الثواني والثوالث، والتمارين. ثم - في ضوء الحيدة التامة - نذكر ما نعتقده حقًّا في كل مسألة من هذه المسائل، واللّـه من وراء القصد.

* * *

(١) المنطق الوضعي للدكتور زكي نجيب محمود (٢/ ٣٢).

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسّان (ص١٦٤).

(١)
إلغاء العوامل النحوية

لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو، على كثرة المآخذ التي وُجِّهَتْ إلى النحو والنحاة. ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه، ولهذا صدَّر كتابه بموضوع العامل، وتناول الحديث فيه على النحو التالي:

١ - **بدأ أولًا بعرض أساس هذه النظرية من كلام سيبويه، فنقل قوله:** « وإنما ذكرتُ ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه »[١].

وقد عقَّبَ ابن مضاء على كلام سيبويه هذا بقوله: « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد ».

٢ - **انتقل بعد ذلك لبيان رأي ابن جني في العامل، فقال:** وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية: « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره »[٢].

وكان تعقيب ابن مضاء على كلام ابن جني: « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدًا بقوله: لا لشيء غيره ».

٣ - **وكأن ابن مضاء ارتضى ما نسبه إلى ابن جني من أن العمل الحقيقي إنما هو للمتكلم، وليس لما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها، فالتمس من العقل دليلًا على إبطال عمل الألفاظ، فقال:** « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلًا وشرعًا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول بذكرها ما المقصد

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣).

(٢) انظر: الخصائص (١/ ١٠٩، ١١٠).

إيجازه، منها: أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب « زيد » بعد « إن » في قولنا: « إن زيدًا » إلا بعد عدم « إن » ».

ويعني بهذا أنك حينما نطقت بزيد منصوبًا، كانت « إن » غير موجودة، فكيف ينسب إليها الفعل وهي معدومة! ثم ذكر أن الفاعل « إما أن يفعل فعله بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء.. وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع ».

٤ - **أثار ابن مضاء بعد ذلك تساؤلًا مؤداه أن النحاة في قولهم بالعامل لعلهم كانوا متسامحين في العبارة، فقال:** « فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب ».

ولكنه يجيب على هذا بأننا قد نسامحهم إذا كان هذا معتقدهم في لفظ العامل، وأن نسبة العمل إليها على سبيل المجاز لا الحقيقة، فأما إذا أصرُّوا على اعتقادهم بأنها عوامل حقيقية وأنها التي تحدث الآثار في الكلم، فلا يجوز اتباعهم في ذلك.

وقد انتقل بعد ذلك لعرض بعض آثار العامل، فذكر أنهم في قولهم بالعامل أصَّلُوا أصولًا تقوم على التحكم والتعسف، فنشأ عنها من الأبواب والآراء ما كان أغنى النحو والنحاة عنه.

ويجدر بنا قبل أن نتدارس معه مشكلات القول بالعامل، أن نناقش ابن مضاء فيما سبق أن قدمناه له:

١ - هل حقيقة ذلك الذي ينسبه ابن مضاء إلى سيبويه من أنه كان يعني أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على سبيل الحقيقة لا المجاز؟

إن ابن مضاء، وقد درس الكتاب، يعلم جيدًا أن سيبويه لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفهم، ويعلم كذلك أن نصوصه في الكتاب، وفي أغلب الصفحات منه، قد صرّح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم؛ **فهذا سيبويه يقول في باب الإضمار في ليس وكان**: « فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق اللَّه مثله، فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم »[1]. فنسب الإعمال إلى المتكلم.

وقال أيضًا: « وأما قول امرئ القيس:

فلـو أنَّ مـا أسْعَى لأدنـى معيشةٍ   كفَاني، ولم أطْلُبْ، قليلٌ من المالِ

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ذلك ونصب، فسد المعنى »[2]. فنسب العمل إلى امرئ القيس.

هذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب، ينسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم. وعلى الرغم من إسناده العمل إلى المتكلم، فإن سيبويه لو سئل سؤالًا أبعد من هذا فقيل له: هل حقًّا ذلك الذي تنسبه إلى المتكلم من الرفع والنصب والجر والجزم؟ أو أنه حينما يتكلم المتكلم يكون خاضعًا للعرف اللغوي في مجتمعه؟ لو سئل سيبويه هذا السؤال لتذكر من فوره اللهجات العربية التي وصفها ودوَّنها، ولبدر إلى ذهنه أنه قد تتحد العوامل في اللهجات وتختلف آثارها، ولأجاب بقوله: ليست العوامل تفعل شيئًا ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار، وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية، حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها، وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية، لها وجودها المستقل خارج الجماعة، ولها كذلك سلطانها القاهر، فلا هو يصنعها؛ بل إنه يتلقاها من الجماعة

---

(١) الكتاب (١/ ٣٥).   (٢) المرجع السابق (١/ ٤١).

ويلتزم بها، ويحس بغاية السعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل؛ فلو كان الفرد يصنع شيئًا لما كان هناك ما يسمى باللهجات، ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوبًا معينًا في التفاهم، له نظامه الصوتي، وله مفرداته، وله كذلك تراكيبه المتميزة.

ثم يقول لك سيبويه: فأما ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحيانًا إلى اللفظ أو إلى المتكلم، فذلك شيء تواضعنا عليه، رأينا أنه يحقق نوعًا من الاختصار في التعبير. على أنك إذا وجدتنا في الغالب ننسب العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات، وفي الجملة تجد ترابطًا بين الأجزاء على نحو قد يكون أوليًّا، كما في العلاقة بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول. وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود، ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء، فقد اصطلحنا على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة؛ اصطلحنا على أن نسمي هذه الكلمة الطالبة: عاملة، والكلمة المطلوبة: معمولة لها؛ نظرًا لوجود العمل مع وجودها، وزواله مع زوالها، فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفًا لغويًّا.

على أن سيبويه يمضي في التحقيق أبعد من هذا فيقول: إن الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة، بل بين معانيها، فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعمولة، وقد قلت ذلك في أول حديثي في الكتاب حين بينت أن الأفعال لمَّا كانت دليلًا على ما مضى وما لم يمض من نحو الذهاب والجلوس والضرب، فإنها تعمل في الحدث نحو: ذهب ذهابًا، والزمان نحو: ذهب أمس، والمكان نحو: ذهب فرسخين، من حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان، فلما كانت دالَّة عليها وطالبة لها فقد تعلقت هذه وارتبطت بها[١]. فالارتباط في الحقيقة بين المعاني.

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٥، ١٦).

وإذا حققت المعنى وساءلتني عنه فإني أقول لك: إنه المعنى النحوي لا المعنى المعجمي، وأعني بالمعنى النحوي ما قلناه مثلًا من أن الفعل يدل على الحدث والزمان، وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به، والمفعول: ما وقع عليه الفعل. والزمان والمكان: ما ضمن معنى في. **وقد قلت أيضًا في أول الكتاب:** « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث... ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذهب؛ لأنه بنيَ لما مضى منه وما لم يمض... »[١].

فأما المعنى اللغوي الذي تجده في المعجم فإنه لا يطلب شيئًا، والدليل على ذلك أن المعنى اللغوي الواحد تجد صيغة من الصيغ معه متعدية، وتجد صيغة أخرى معه لازمة، وبحسبك أن تنظر إلى مادة « ضرب » في صيغها المتعددة لتعرف أنه لا اعتبار للمعنى اللغوي. خذ مثلًا: ضَرَبَ، ضُرِب، تضارب، اضطرب، ضارب - فسوف تجد أن معنى كل صيغة من هذه الصيغ هو الذي يحدد نوع العلاقة في التركيب، فضرب - بفتحات - تطلب فاعلًا ومفعولًا، وضرب - مبنية للمفعول -: تطلب نائب فاعل، وتضارب: تطلب فاعلًا متعددًا، واضطرب: تطلب فاعلًا ما، وضارب: تطلب فاعلًا ومفعولًا كل منهما واقع منه الفعل وواقع عليه.

يقول لك سيبويه: إننا معنيون ببيان هذه العلاقات، وكما أن هناك ارتباطًا بين الفعل والاسم، فبين الاسم والاسم ارتباطات شتى، وبين الحرف والاسم والفعل مثل ذلك. وهذه العلاقات لا تخلو منها لغة من اللغات، بيد أن في العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات، اصطلحنا على تسميتها علامات إعراب، لا هي من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها، ولا هي كذلك من عمل المتكلم، وإنما هي كما سبق أعراف لغوية يضعها المجتمع ويصطلح عليها، وإنما نسبناها إلى اللفظ الطالب في التركيب لما كانت توجد بوجوده وتعدم

---

(١) الكتاب (١/ ١٥).

بعدمه، فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلًا ومفعولًا، نسبنا الرفع والنصب إليه، ولما كان المصدر جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو لبيانه، فقد نسبنا نصبه إلى الفعل، ولما كان النعت جيء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه، فقد نسبنا العمل إلى المنعوت. فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات، فكل لفظ اصطلحنا على تسميته عاملًا فاعلم أنه في التركيب طالب لغيره، وكل لفظ اصطلحنا على تسميته معمولًا فاعلم أنه مطلوب لغيره.

وإنك لا تحس بعد إنصاتك لكلام سيبويه إلا أن تحكم بأن ابن مضاء قد اقتضب كلامه اقتضابًا، وأنه جرّد من كتابه نصًّا واحدًا حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية، فكان متحكمًا في اختيار النص وفي تأويله، وتجاوز ذلك جدًّا حين قال: « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ». فمس صاحب الكتاب، وشيخه الخليل، مسًّا غير كريم.

٢ - فإذا انتقلنا إلى ابن جني، وجدنا ابن مضاء قد أقام بينه وبين سيبويه خلافًا غير موجود.

وكان سبيله في هذا أيضًا أن اقتضب نصَّ الخصائص كما فعل مع صاحب الكتاب! والحقيقة أن ابن جني في نصه هذا كان يشرح كلام سيبويه والمتقدمين ولا يخالفهم، وكان ماضيًا على دربهم آخذًا بمقالتهم؛ **قال ابن جني**: « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل ».

يقول ابن جني: « وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبَّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في

الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح »[١].

هذا نص ابن جني كاملًا في هذا الموضع يشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه، ويقول: إنهم يعنون أن العمل يكون مسبَّبًا عن لفظ يصحبه، لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل. فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النص حديثه عن النحاة، واختار منه فقط: « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ». انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارئ أن ابن جني يخالف النحاة في مقالتهم، والحقيقة أنه شارح لكلامهم، موافق لمنهجهم.

ولقد اعترف ابن مضاء فيما بعد بأن القول بالعامل قد أخذ به النحاة أجمعون، لم يشذ واحد منهم عن ذلك، وذلك في قوله: « فإن قيل: فقد أجمع النحويون – عن بكرة أبيهم – على القول بالعوامل.. »، وقد سلم بهذا الإجماع، وبان من تسليمه أن ما ساقه من خلاف بين ابن جني والمتقدمين شيء اصطنعه هو، وأنه لا يمت إلى واقع الدراسة اللغوية الذي كان معروفًا.

٣ – رأينا ابن مضاء يرتضي ما صرح به ابن جني من نسبة العمل للمتكلم، وأنه هو الذي يحدث الآثار الإعرابية.

وقد بينا من قبل أن في هذا مجافاة لطبيعة اللغة، وأنه لا الألفاظ تعمل، ولا معانيها، ولا المتكلم، وإنما المتكلم في كل مجتمع خاضع للعرف اللغوي فيه، فليست اللغة من صنعه، ولا هو وحده الذي يحدد نظمها المختلفة، بل اللغة كيان مستقل يوجد خارج الجماعة، وإن كان المجتمع هو الذي صنعه، فأما دور المتكلم فأن يقيس كلامه على هذا النظام اللغوي، وأن يحاول أن يأخذ بأحسن ما فيه. ولا يختلف الأفراد بعضهم عن بعض بشيء يحدثونه في اللغة،

(١) الخصائص (١/ ١٠٩، ١١٠).

وإنما يختلفون بما خالفت بينهم الطبيعة في الأداء الصوتي، والقدرات التي تحدد طريقة تفكيرهم، ومدى استفادة كل منهم من نظامه اللغوي، ومن هنا يختلف أداء فرد عن آخر، ويكون لكل منهم مفرداته وتراكيبه، بيد أنه بهذا التمايز لا يكون خارجًا عن هذا النظام العام، بل هو يتصرف في نطاقه. وقد أمكننا أن نستنبط هذا الفهم من كتاب سيبويه، وكان هذا الفهم بين يدي ابن مضاء.

٤ - ومن هنا لا يسعنا إلا أن نقول: إن النحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني، وأن ذلك شيء كان مقررًا واضحًا في مصنفاتهم، وأنه كان من الأجدر بابن مضاء أن يصرف النظر عن مناقشة هذا المصطلح إلى مناقشة النحاة في أصولهم التي وضعوها للعمل. ولما كان النحاة يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء التركيب؛ فماذا قدم ابن مضاء من بديل لنظرية العمل؟

لقد أجاب ابن مضاء عن هذا التساؤل بأن عقد ثلاثة فصول أراد أن يستدل بها على ما سواها من الأبواب، وكان قصده من عرض هذه الفصول أن يبين أن النحو مستغنٍ عن حديث العامل والمعمول. تناول في هذه الفصول ما يُدْعَى بباب التنازع، وباب الاشتغال، ومسألة من باب نواصب المضارع، وهي النصب بعد فاء السببية وواو المعية، وقال: « وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ».

فأما ما في باب التنازع فقد صرح بقوله: « وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علقت، ولا أقول: أعملت ». وقد عرفنا من قبل أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب، وأن قولهم: عامل ومعمول، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به. ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة في هذا الباب.

فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجده يتحدث عن التعلق ألبتة، بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو،

ثم يقول: « ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعًا لكلام العرب ». فتراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض، وفي باب آخر يغفل حديث التعلق، ويحيل المسألة على السماع عن العرب. وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهدًا أن يجد ما يمكن أن يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه، فلما لم يجد شيئًا كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب. **وبعبارة أخرى:** وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النحاة، من القول بالتقدير أو بالحذف، ذلك أنه لا بد أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضي الرفع، وكذلك المنصوب، ومن هنا كان فراره من موضوع التعلق. وكذلك فعل في مسألة فاء السببية وواو المعية.

ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى، وإنما هو رجل يقول كلامًا في باب، ويقول غيره في باب آخر، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج.

دعوته إلى إلغاء الحذف والتقدير

هذا وقد تناول ابن مضاء في ثنايا حديثه عن العامل أمورًا رآها من آثار القول بالعامل، ويمكن إجمالها في:

أ - تقدير العامل. ب - تقدير الضمائر.

(أ) تقدير العامل:

أولًا: من أحسن ما يذكر لابن مضاء في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة:

١ - **محذوف لا يتم الكلام إلا به، وقد حذف لعلم المخاطب به،** وقد مثل له بنحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠]، وبأمثلة التحذير نحو: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس: ١٣].

٢ - **محذوف لا يحتاج الكلام إليه؛ لأنه تام بدونه، وإن ظهر كان عيبًا.** وقد مثّل له بأمثلة الاشتغال نحو: « أزيدًا ضربته ».

٣ - محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، ومثّل له بعامل المنادى نحو: « يا عبد اللَّه »، وعامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعية نحو: ما تأتينا فتحدثنا.

وقد اعترف ابن مضاء بالقسم الأول الذي يكون فيه المحذوف معلومًا من السياق أو المقام، وقال: إنه يوجد في كلام اللَّه كثيرًا، وإن حذفه يحقق الإيجاز والبلاغة.

فأما القسمان الآخران فحمل على النحاة حين قالوا بالحذف فيهما، ورجع تقدير المحذوفات فيهما إلى تحكم نظرية العامل، تلك التي تقول: إن كل منصوب لا بد له من ناصب، وإن لم يكن هذا الناصب مذكورًا فلا بد من تقديره.

والحق أننا قد نشاركه مقالته في هذين القسمين، ونعتقد أنه من الممكن أن تستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى كفيلة بأن تختفي بها بعض أبواب النحو المعروفة، وتُدْمَج في أبواب أخرى. وإنه إذا نظرنا إلى ما قالوه في باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال الفعل المذكور، وذلك نحو: زيدًا ضربته، فقد بنوه على أن الفعل قد استوفى معمولاته، وقد يكون من أصلهم: إن أمثال هذا الفعل لا تتعدى إلى الاسم وضميره، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير! ولو أنهم نظروا إلى المسموع ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجة إلى مثل هذا التقدير، ولدخل هذا الباب في باب المفعول به، فكنا نرى في هذا الباب الصور التالية:

١ - ضربت زيدًا.

٢ - زيدًا ضربت.

٣ - زيدًا ضربته، زيدًا مررت به.

والصور الثلاثة تحكي هذه الأوضاع: تأخر المفعول، تقدمه على الفعل من غير أن يعود عليه ضمير، تقدمه مع عود الضمير. والصورة الأخيرة بمثاليها هي المذكورة في باب الاشتغال، ليس هناك ما يمنع من إدخالها في باب المفعول

به، ونقول: إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول المقدم وإلى ضميره، فينصب ذلك المقدم، سواء أكان الفعل متعديًا نحو: زيدًا ضربته، أم لازمًا نحو: أزيدًا مررت به؟

على أن نحويًّا من نحاة الأندلس، وهو أبو الحسين ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ)، يبدو أنه قد سبق إلى إثارة هذه المحذوفات والاعتراض عليها، وكان له توجيه آخر خالف به الأقدمين في إعراب أمثلة الاشتغال وغيرها من المفعولات المتقدمة والمناديات. **كان يقول**: إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها، فهو يرى أن الأسماء المنصوبة في:

١ - إياك نعبد، وزيدًا رأيت.

٢ - زيدًا رأيته.

هذه الأسماء لم يقصد الإخبار عنها، ولا إيقاع الفعل عليها، وإنما المتكلمون قصدوا إلى ذكرها مقدمة للاهتمام بها أنفسها، وإن مما قصد إلى ذكره خاصة نحو:

١ - سبحان اللَّه.

٢ - ويل زيد وويحه.

٣ - يا عبد اللَّه.

وكأن ابن الطراوة كان ينبه النحاة إلى أنه ليس حتمًا أن يكون الاسم مبنيًّا عليه فيكون مبتدأ، أو واقعًا عليه فيكون مفعولًا، بل من الأسماء ما يكون المتكلم معنيًّا بذكره خاصة، فنصب بهذا الاعتناء أو القصد.

لعل ابن مضاء قد أفاد شيئًا من كلام هذا الأستاذ الأندلسي، ولكنا نعود فنسائله رأيه في القسم الأول من هذه المحذوفات، وهو المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به، والذي حُذِفَ لعلم المخاطب به، مثل: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠]، ونحو: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس: ١٣]،

فنقول له: لقد اعترفت بأن هنا محذوفًا لا يتم الكلام إلا به، فما علاقة ذلك المحذوف بالمذكور؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف؟ فإن قال: الاسم مفعول به لذلك المحذوف، فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة، ولكنه يتحرج من ذكر العامل والمعمول، وهم لا يتحرجون من التصريح بما قال أو بلفظ العمل؛ لأن هذا في كلامهم لا يعدو أن يكون اصطلاحًا قصد به بيان الارتباط.

ثانيًا: دعا ابن مضاء كذلك إلى إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كونًا عامًّا:

فالنحاة يقولون في نحو « زيد في الدار »: إن الخبر هو متعلق الجار والمجرور، وأصلهم في هذا أن حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، ولا يصح تعلقها بالمذكور؛ لأنها لا تربط بين اسمين، وإنما تربط بين فعل واسم.

وقد رد ابن مضاء هذا التقدير قائلًا: « هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها « في »، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك ». ولعل ابن مضاء يدخل هذا المحذوف في تقسيمه المتقدم تحت القسم الثاني، الذي قال عنه: إنه محذوف لا يحتاج الكلام إليه؛ لأنه تام بدونه.

والحق أني لا أجد مسوغًا لهذا التقدير إلا قول النحويين: إن حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، ولما كان الفعل معدومًا في أمثال هذه الجمل فقد قدروه كونًا عامًّا! على أني وجدتهم لا ينسبون هذا التقدير إلى سيبويه، بل وجدت سيبويه نفسه يعرب نحو: هو خلفك، فيقول: إن الظرف منصوب بالمبتدأ لأنه غيره[1]. ولا يقدر كونًا عامًّا. ومن هنا ينبغي أن يسقط من أصول النحاة قولهم في حروف الجر: إنها تربط بين الفعل والاسم، بل يقال: تربط هذه الحروف بين الأفعال والأسماء، وبين الأسماء والأسماء نحو:

---

(١) وهو ما ينسب إلى الكوفيين؛ انظر: الكتاب (١/ ٢٠١، ٢٠٢)، وانظر كذلك: مغني اللبيب (ص٤٨٤)، والهمع (١/ ٩٨).

وذلك مِن نبأٍ جاءني   وخُبِّرْتُه عن بَنِي الأسْوَدِ

ويكون الجار والمجرور هو الخبر، ويقاس على الخبر الصلة والصفة والحال نحو: رأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأيت الهلال في السماء. يكون الجار والمجرور في هذه التراكيب على الترتيب هو الصلة والصفة والحال.

(ب) تقدير الضمائر:

أولًا: تقدير الضمائر في الصفات:

كذلك دعا ابن مضاء إلى إسقاط تقدير الضمائر في الأسماء والأفعال. والنحويون قد أجمعوا عن بكرة أبيهم - بصريين وكوفيين - على أن الوصف المشتق من الفعل يتضمن ضميرًا، سواء أكان خبرًا أم صفة أم حالًا. **يقول الأنباري**: « وأجمعوا على أنه [أي الخبر] إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير، نحو: زيد قائم، وعمرو حسن، وما أشبه ذلك »[1]. وقد انبنى هذا الإجماع على ما بين الوصف والفعل من المشابهة من حيث اللفظ والمادة، كما في « ضارب » فإنه مشابه لـ « يضرب » في هيئته ومادته، أو في المادة وحدها كما في « حسن » فإن فيه حروف « يحسن » دون هيئته، ولما كان الفعل متحملًا للضمير فما أشبهه وهو الوصف يكون مثله. وهذا ما صرح به السهيلي في قوله: « فإن كان الخبر اسمًا مفردًا مشتقًّا من فعل، كان فيه ضمير فاعل بذلك الفعل، لا من حيث كان خبرًا للمبتدأ، ولكن من حيث كان فيه معنى الفعل، والفعل لا بد له من فاعل »[2]. ويستدل على الإضمار بالتأكيد والإبدال، وبظهور علامته في التثنية والجمع إذا كان فعلًا.

على أن النحاة يعاملون هذا الوصف معاملة المفرد، فهم - وإن تحمل الضمير كالفعل - لا يذكرون هذا الضمير في إعرابهم، بل يقولون في نحو: زيد منطلق:

---

(١) الإنصاف (ص٥٦)، وانظر: الإنصاف أيضًا (ص٤٩، ٦٥).

(٢) النتائج (ص٤١٨).

إن « منطلق » خبر المبتدأ، وينبهون إلى أنّه لا داعي في الإعراب إلى تقدير هذا الضمير. ولعل الذي دعاهم إلى تقدير ضمير في هذه الصفات هو أنهم وجدوا بعض الأساليب لا يمكن تفسيرها إلا على أساس هذا التقدير نحو العطف في: « مررت برجل كاتب اليوم وأخوه »، فعلى أي شيء يعطفون الاسم الواقع بعد الواو؟ لم يجد النحاة بُدًّا من تقدير ضمير في الوصف، على نحو ما يفعلون لو حل الفعل محله؛ فقيل: مررت برجل يكتب اليوم وأخوه. ومما دعاهم إلى ذلك التقدير أيضًا ما ورد من أساليبهم في التوكيد نحو: مررت بقوم عرب أجمعون، فلا يمكن الرفع إلا على تصور أن الوصف وهو « عرب » قد استتر فيه ضمير مرفوع هو المؤكد.

لم يأخذ ابن مضاء بمقالة النحويين في تقدير الضمائر في الأوصاف، بل قال: إن الوصف نحو « ضارب » موضوع لمعنيين: « ليدل على الضرب، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به، فإذا قلنا: زيد ضارب عمرًا، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه؛ فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلًا؟! ».

فأما مسألتا العطف والتوكيد فيرى ابن مضاء أنه قد يسلم للنحاة بالتقدير فيهما؛ لأن الأسلوب لا يتقوَّم إلا بهذا الضمير، فأما أن هذا التقدير في العطف وغيره، والتوكيد وغيره، وأن يقاس غير العطف والتوكيد عليهما، فلا منفعة في ذلك؛ لأن لفظ الوصف دال على ما يريدون تقديره.

والحق أن الخلاف بين النحاة وبين ابن مضاء في هذه المسألة – مسألة تقدير الضمير في الوصف – يكاد يكون لفظيًّا، فقد أسلفنا من قبل أنهم لا يقدِّرون هذا الضمير إلا حيث يستدعي تحليل التركيب إثباته، كما في مسألتي العطف والتوكيد، فأما ما عداهما فالوصف فيه كلمة مفردة دالَّة على ذات موصوفة بصفة، ولا يقدرون فيها ضميرًا؛ لأن التركيب تام بدونه، وتحليله لا يحوج إليه. لكنَّا نأخذ عليهم قياس الوصف على الفعل، وأنه لما أشبه الوصف الفعل

تحمل الضمير مثله، فهل حقيقة أن ذلك الفعل متحمل للضمير؟ ذلك ما عرض له ابن مضاء عقب حديثه عن الصفات.

ثانيًا: تقدير الضمائر في الأفعال:

وضع النحاة أصلًا هو أن: الفاعل لا يتقدم على فعله، فإذا تقدم نحو: زيد قام، فلا يعربون المتقدم فاعلًا، بل يعدونه مبتدأ، ويقدرون في الفعل ضميرًا مستترًا يكون هو الفاعل، وتكون الجملة من الفعل والفاعل المستتر خبر ذلك المبتدأ.

وتقدير النحاة للفاعل المستتر يدل على أن الفعل عندهم لا يدل بلفظه على الفاعل؛ إذ لو كان كذلك لما أضمروا فيه فاعلًا، بل يرونه يدل بلفظه على شيئين: الحدث والزمان. وإنما دلالته على الفاعل عندهم التزامية، فكل فعل يستلزم فاعلًا، كما أن كل فعل متعدٍّ يستلزم مفعولًا.

وقد ناقش ابن مضاء دلالة الفعل، وانتهى إلى أن الفعل يدل بلفظه على فاعل مبهم، مثله في ذلك مثل الصفات، قال: « الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية؛ ألا ترى أنك تعرف من « الياء » التي في « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر، ومن « الألف » في « أعلم » أنه متكلم، ومن « النون » في « نعلم » أنه متكلمون، ومن « التاء » في « تعلم » أنه مخاطب أو غائبة، ووقع الاشتراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال والمستقبل، وتعرف من لفظ « علم » أن الفاعل غائب مذكر، وعلى هذا فلا ضمير؛ لأن الفعل يدل عليه بلفظه كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار ».

فالفعل عنده يدل على ثلاثة أشياء دلالة لفظية: الحدث – الزمان – الفاعل، ومن هنا دعا إلى إبطال التقدير.

على أن ابن مضاء لم يكن حاسمًا في رأيه هذا، فقد قال في ختام هذا الفصل: « والذي يجب أن يعتقد في مثل « زيد قام » أنه يجوز أنه يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم ». فتراه تردد في قوله، على أنه إذا

كان مثل هذا التركيب في كلام اللَّه تعالى فإنه يدعو إلى عدم الخوض فيه إثباتًا ولا نفيًا؛ لأنه لا يوجد على المقدر دليل قطعي، ويريد بعدم الدليل على المقدر أنه لم يسمع ذلك الضمير الذي يدعي النحاة تقديره، وأنه لم يتكلم العرب به.

والذي يبدو من كلام ابن مضاء أنه يعرب الاسم المتقدم في نحو: زيد قام، فاعلًا، و « قام » فعله، بدليل أنه لم يرتض الأصل الذي وضعه النحاة، وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله، ومن هنا لا تراه يفرق بين هذين التركيبين: زيد قام، قام زيد، فسواء قدمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل.

والحق أن مثل هذا الفهم جدير بالاهتمام، ويفضي القول به إلى أن نعد ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولا يستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل، وهذا ما عبر به أحد النحاة في قوله: « الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه؛ لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد »[1]. ويمكن القول كذلك بأن ما يدل على التكلم والخطاب علامة كذلك. وإنه إذا نظرنا إلى هذه التراكيب:

محمد قام - يقوم

سعاد قامت - تقوم

المحمدان قاما - يقومان

الهندان قامتا - تقومان

المحمدون قاموا - يقومون

الهندات قمْنَ - يقمْنَ

* * *

أنا قمتُ - أقوم

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي (ص١٦٤).

نحن قـمـنا - نـقـوم

أنت قـمْـتَ - تـقـوم - قـــم

أنــتِ قمْتِ - تقومين - قومي

أنتما قمتما - تقومان - قـوما

أنتم قـمـتم - تقومون - قوموا

أنتـنَّ قمتنَّ - تقـمْـنَ - قمْـنَ

* * *

هــو قــام - يـقــوم - لـيقــم

هي قامت - تــقـوم - لـتـقـم

همـا قامـا - يقومـان - ليقـومـا

همـا قامتا - تقومـان - لتقـومـا

هم قـامـوا - يقومون - ليقوموا

هنَّ قـمْـنَ - يقـمْـنَ - ليقمْـنَ

* * *

إذا نظرنا إلى هذه التراكيب، وطبقنا المنهج المتقدم، فإنه يمكننا أن نعرب الأسماء المتقدمة سواء أكانت ظاهرة أم ضمائر، نعرب كلًّا منها فاعلًا، ونسمّي هذه اللواحق وهي تاء التأنيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة، علامات. وكذلك نسمّي تاء المتكلم والمخاطب وما يتفرع منهما علامات، وليست فاعلين، ولا يمكن أن يعترض بنحو: قمت، عند عدم ذكر ضمير متقدم، فيمكن الإجابة بأن حالة التكلم أو الخطاب أغنت عن التصريح بضمير المتكلم، بأن يقال: أنا قمتُ، أنتَ قمتَ، أنتِ قمتِ. وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة والكسرة علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة.

على أن هذه النظرة إلى ضمائر الرفع المتصلة لن تلغي التفرقة التي لاحظها

البلاغيون، فلن تصطدم بما يقولونه من الفرق بين دلالة نحو: محمد يقوم، وبين: يقوم محمد. فإذا كان ابن مضاء يعرب الاسم فاعلًا تقدم أو تأخر؛ فإنه ليس هناك ما يمنع من أن نعد الجملة الأولى اسمية والثانية فعلية؛ لتصدر الأولى بالاسم والثانية بالفعل.

وإذا كانت هذه المقالة لا تصطدم بالبلاغيين، فإن لها في النحو شأنًا آخر، فإن أبواب النحو لا تخلو من الحديث عن العلامات على أساس أنها فاعلون أو أسماء، وسوف يؤدي إلغاء هذه الفاعلية إلى تغيير كثير من عبارات النحاة أو حذف بعضها، فإذا قال ابن هشام مثلًا في باب الفاعل، وهو يذكر الحكم الثالث من أحكامه، « أنه لا بد منه، فإن ظهر في اللفظ نحو: قام زيد والزيدان قاما، فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما إلى مذكور نحو: زيد قام .. »، فإنه سوف يتغير تعبيرنا عن هذا الحكم، وسوف ندخل نحو: زيد قام، في جملة الأمثلة التي تقدمته، فالمتقدم وهو « زيد » فاعل.

والنحاة يفرقون بين: الزيدان قاما، وقاما الزيدان، ويقولون: إن الألف في الجملة الأولى ضمير فاعل، وفي الثانية علامة تثنية. وهي في المنهج المقترح علامة تثنية، والفاعل هو الاسم الظاهر.

وفي باب الفاعل أيضًا يقولون عن حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل: إنها تجب إذا كان الفاعل متصلًا نحو: هند قامت. سوف يتغير هذا الحكم إلى القول بأنها تجب إذا تقدم الفاعل المؤنث على فعله.

وهكذا في أبواب التوكيد والبدل والعطف وغيرها، سوف يؤدي تطبيق هذا المنهج إلى تغييرات في عبارات النحاة، وتعديل لأحكامهم.

كان ما تقدم عرضًا لوجهة نظر ابن مضاء في قضية العامل، وموقفه من الحذف أو التقدير الذي رآه نتيجة من نتائج القول بهذه القضية.

* * *
* *
*

(٢)
إلغاء العلل الثواني والثوالث

كذلك ناقش ابن مضاء موضوع العلة في النحو، محددًا لأنواعها، مبينًا ما يمكن أن يقبل منها وما يرفض. وقد كان في حملته على علل النحو مسبوقًا، فمنذ اكتمل النمو واتضحت معالمه كان من المآخذ التي أخذت عليه ذلك التعليل الذي سرى في كيانه، وأخذ حظًّا كبيرًا من القداسة حتى كاد يدعى قسيمًا للنحو. وقد تعرض الخليل بن أحمد - وكان قد فتح باب التعليل على مصراعيه - لشيء من النقد من تلاميذه[١]، وكان لقوله: « فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها »[٢]، ثم كان لقول سيبويه: « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا »، كان لمقالة هذين الإمامين أثرها البالغ في إقدام النحاة على التعليل والتوجيه.

ويمكن حصر الأسباب التي وجهت النحاة إلى التعليل في أمور ثلاثة:

١ - أن النحو ولد بالبصرة التي عرفت قبل غيرها فلسفة اليونان وحكمة الهنود وذاعت فيها المذاهب الكلامية، ومن غير شك كان النحاة أو أكثرهم على علم بهذه المعارف فتأثروا بها، وأخذوا يبحثون عن الحكمة في النصوص العربية، وسر ورود التراكيب والمفردات وأصواتها على ما وردت عليه.

٢ - أما السبب الثاني فيرجع إلى طبيعة اللغة، فلم تصل هذه اللغة إلى أيدي اللغويين إلا بعد أن خطت مراحل بعيدة في طريق التقدم والرقي، وبعد أن عبرت عن العقل الإنساني فترة طويلة من الزمن. وقد عبر عن هذا التقدم والرقي الخليل بن أحمد عندما شبه اللغة بدار محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، ومن ثم فهو يبحث عن أسرار هذه اللغة كمن يبحث عن الحكمة

---

(١) انظر: الإيضاح للزجاجي (ص٦٥، ٦٦).

(٢) المرجع السابق (ص٦٦).

في رسم هذه الدار ونظمها؛ فعدم وقوف رجال اللغة على تاريخها والأطوار التي مرت بها، وذهاب وثائقها هو الذي نحا بهم إلى هذا الفكر النظري لعلهم يلتمسون أسرارها، ويقفون على شيء من تاريخها. ولم يكن هذا مقصورًا على اللغويين العرب، بل سبقهم إلى مثل هذا فلاسفة اليونان عندما قالوا بالعلاقة بين اللفظ والمعنى.

٣ - هذا ومما زاد من اعتزاز روادنا بلغتهم أنها لغة كتابهم الكريم، وحسبك به من نظم، ومن ثم رأيناهم وقد أداموا العكوف عليها، وأكثروا الإصغاء لها باحثين ومنقبين عن أسرارها، فالتمسوا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة – وهي كثيرة – سببًا ووجهًا. وهكذا اقترن تقديسهم للغة بشيوع الفلسفة والجدل، لتكون العلة.

ولا يستطيع منصف أن يغمط هؤلاء اللغويين حقهم، فقد بذلوا – كما قدمنا – خالص الجهد في تسجيل اللغة والتعرف على ظواهرها، وكان لهم من النظريات ما تفخر به ثقافتنا. لكن الذي أخذ عليهم ما كانوا يعتقدونه – أو يعتقده عامتهم – من أن كل ظاهرة يمكن أن تُعلَّل، وأن العرب كانوا يقيسون في كلامهم، أو يشبهون بعض الكلم ببعض، وكأن النطق الإنساني وثيق الصلة بالمنطق العقلي.

قيمة العلة:

سبق أن ذكرنا قول الخليل: « فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها »، وأن كلماته هذه كانت سببًا في إقبال علماء اللغة على التعليل. وكلمات الخليل هذه تعبر عن أن ما قاله وما ذكره من علل لا يعدو أن يكون وجهة نظر، وإذا كانت العلة بهذه المثابة فليس لها من العلم نصيب كبير؛ ذلك أن التفكير العلمي تفكير موضوعي لا ذاتي، ثم هو تفكير جماعي لا فردي، بمعنى أن الجماعة تتلقاه بالقبول ولا يكون لها عليه اعتراض.

على أن حديث العلماء عن العلة لم يخل تمامًا من هذه الموضوعية ولا هذه

الجماعية، فبعض علل النحاة له هذه السمة، ويمكن أن يتلقاه الناس بالقبول. **وقد عقد ابن جني أبوابًا في كتابه الخصائص نبه فيها على أن علل النحاة ليست كلها متهافتة، وكأنه بهذا يرد على النقاد في عصره، بل قال:** إنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء: « وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس »(١).

وقال أيضًا: « ثم اعلم أن علل النحاة على ضربين:

- **أحدهما: ما لا بد منه،** فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوًا لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها، نحو: ضورب وقراطيس. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن »(٢).

- **وأما الضرب الثاني فهو دون ذلك،** وهو الذي يمكن نقضه، نحو قلب الواو ياء في نحو: ميزان، والياء واوًا في نحو: موسر، وعلل نصب المفعول ورفع الفاعل، فعلل هذه ليست موجبة ولا ملزمة، وليست بمثابة علة قلب الألف واوًا أو ياء.

وقد رأيت ابن جني لما مثَّل للعلل الموجبة مثَّل لها بنماذج صوتية، وأحالك فيها على الحس. وفي النحو علل يمكن أن تلحق بالعلل الموجبة ولا يمكن نقضها، وهي العلل التي تنبني على وظيفة الكلمة، ودلالة الكلمة هي التي تحدد وظيفتها. ومن هذا ما عللوا به عدم تعريف الفعل من أنه وضع ليدل على معنى في الاسم، هذا المعنى هو أنه مخبر عنه؛ لأن التعريف إنما يتعلق بالشيء عينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره. ومن ذلك أيضًا ما عللوا به امتناع الضمائر والمبهمات وما عرف بأل من التنوين، فقد قالوا: إن التنوين إنما يدل على أن الكلمة غير مضافة، وهذه الكلمات لا يتصور فيها الإضافة لأنها معرفة بذواتها. وغير ذلك كثير تجده في موضوعات النحو.

وقد نقل ابن جني عن أبي بكر ابن السراج حديثه عن علة العلة، ومثَّل ذلك

---

(١) الخصائص (١/ ٤٨).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٤٥).

برفع الفاعل، « قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله. فإذا قيل: ولِمَ صار الفاعل مرفوعًا؟ فهذا سؤال عن علة العلة »[١]. **وقد عقب ابن جني على كلام أبي بكر** بأن ما سماه علة العلة هو في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة، وأن ما عناه بعلة العلة كان من الممكن أن يدرج في العلة الأولى، فيقال في جواب من سأل عن رفع الفاعل: « إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيًا عن قوله: إنما ارتفع بفعله ».

ويقول ابن جني: « نعم، ولو شاء لماطله فقال له: ولِمَ صار المسند إليه الفعل مرفوعًا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة ».

وختم ابن جني حديثه بقوله: « ومن بعد، فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة. ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله، إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلًا جعله على هذه القضية »[٢].

قرأ ابن مضاء هذا، وسمى علة العلة: العلة الثانية، وعلة علة العلة: العلة الثالثة، وجمع فقال: العلل الثواني والثوالث، وقال: « **ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث** ».

ومثَّل بمثال أبي بكر وابن جني في علة رفع الفاعل، قال: « وذلك مثل سؤال السائل عن « زيد » من قولنا: « قام زيد » لِمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ».

ثم قال: إن العلة الأولى كافية؛ لأنها تحصل لنا بها المعرفة بكلام العرب. على أنه يستدرك ويبين أنه ليست كل العلل الثواني مرفوضة، بل منها المقطوع به، مثل ما ذكروه في علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا، **فإذا سألوك:** لِمَ حُرِّكَ؟

---

(١) الخصائص (١/ ١٧٣).
(٢) المرجع السابق (١/ ١٧٤).

فالجواب: لأنه لقي ساكنًا آخر، وكل ساكنين التقيا فإن أحدهما يُحَرَّك. **وإذا سألوا ثانيًا**: ولِمَ لَمْ يُتْرَكا ساكنين؟ **فالجواب**: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق.

قال ابن مضاء: « فهذه قاطعة وهي ثانية ». يريد أنها علة ثانية قاطعة. وواضح أن هذه العلة الثانية هي في الحقيقة - كما قال ابن جني - تتميم وتكملة للعلة الأولى، وليست علة مستقلة؛ إذ كان يمكن الإجابة من أول الأمر فيقال في جواب السؤال الأول: لأنه لقي ساكنًا آخر، ولا يمكن النطق بالساكنَيْنِ.

وقد ذكر ابن مضاء نوعًا آخر من العلة دون هذا النوع المقطوع به، وهو الذي جعله ابن جني ضربًا آخر، وقال إنه من الممكن نقضه، مثل علة قلب الواو ياء في ميزان وميعاد، فقال: إنَّها علة واضحة، ولكن من الممكن الاستغناء عنها.

وزاد على ما ذكره ابن جني نوعًا ثالثًا، وقد عدَّه مقطوعًا بفساده، مثل تعليلهم لإعراب المضارع، فدعا إلى إلغائه، ما دعا إلى الاستغناء عن النوع الثاني.

والحق أن في النحو من أمثال هذين النوعين، الثاني والثالث، كثيرًا ينبغي أن يتجرد منه، حتى تخف مؤنته ويسهل أخذه.

فأما العلة الأولى فهي التي يهتم بها العلم؛ لأنها في الحقيقة قانون الظاهرة، **أو كما قال ابن مضاء**: « بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر ».

أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم؛ لأنه كما سبق أن قدَّمنا ليس تفكيرًا موضوعيًّا بل هو تفكير ذاتي، وإذا كان بهذه المثابة فليس له من واقع اللغة نصيب؛ لأن صاحبه مستغرق في تفكير عقلي مجرد، وكلما أغرق فيه كان بعيدًا عن ميدانه.

إن العلة الأولى كانت مقبولة؛ لأنها تصور الظاهرة التي تعرض لها وتصفها وصفًا مجردًا، وقد قبلنا تفسير النحاة لكسر أول الساكنين في: اخرج الساعة، باستحالة النطق بهما ساكنين؛ لأنه تفكير موضوعي، ورفضنا عللهم فيما

لا ينصرف، وفي إعراب ما أعرب وبناء ما بني؛ لأنها لا تستند إلا إلى مقدمات مصنوعة، ولا تمت إلى المادة المدروسة بصلة قريبة أو بعيدة.

إن علينا أن يكون توجيهنا للظاهرة هو تصويرها كما وردت، وأن ننفض أيدينا مما وراء ذلك من البحث عن الأسباب، فهذه لا تتناهى ولا يتقدم بها العلم شيئًا، بل يقولون: إن محاولة الكشف عن هذه الأسباب ليست إلا امتدادًا للتفكير الساذج البدائي[1].

* * *
* *
*

(١) المنطق الحديث لمحمود قاسم (ص٢٢١).

(٣)
إلغاء التمارين

وكان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على أحكام الإعلال والإدغام، قال: « **ومما ينبغي أن يسقط من النحو: ابن من كذا على مثال كذا، كقولهم: ابن من البيع على مثال فُعل، فيقول قائل: بوع** ».

وفي النحو عَقَدَ النحاة بابًا للتدريب في المسائل النحوية، هو « باب الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللام »، ويسميه بعضهم باب السبك.

يقول ابن هشام: « وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية »[١].

وقد سبق ابن مضاء أيضًا بهذا، فقد ذكر عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) في صدر كتابه « دلائل الإعجاز » ما أنكره معاصروه في النحو، وحكى أقوالهم بقوله: « فإن بدؤوا فذكروا مسائل التصريف التي يصنعها النحاة للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس، كقولهم: كيف تبني من كذا وكذا؟ ».

وقد أجابهم على هذا فقال: « أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به، وليس يهمنا أمره، فقولوا فيه ما شئتم، وضعوه حيث أردتم »[٢].

وهذه المسائل المفترضة قديمة قِدَم النحو..

وقد عَقَدَ سيبويه في أواخر كتابه أبوابًا بيَّن فيها كيفية بناء المعتل على مثال الصحيح والمضعّف[٣]، **وكان يسائل شيخه عنها**[٤]، وقال: إن النحاة يسمونها مسائل التصريف[٥].

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٢٣٨).

(٢) الدلائل (ص٢١، ٢٢).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٩٢ - ٣٩٧، ٤٠٢).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٧٦).

(٥) المرجع السابق (٢/ ٣١٥).

وجاء ابن جني فعقد فصلًا في الغرض من هذه المسائل، فقال: « وذلك عندنا على ضربين:

- **أحدهما**: الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به.
- **والآخر**: التماسُك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه.

الأول: نحو قولك في مثل جَعْفَر من ضرب: ضربب، ومثل حُبْرُج: ضُرْبُب، ومثل صفْرِد[1]: ضرْبِب.

والثاني: وهو نحو قولك في مثل فَيْعُول من شويت: شيوي، وفي فُعلول منه: شووي ».

يقول ابن جني في الضرب الثاني: « فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه؛ لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه »[2].

وإنما كان الضرب الأول ملحقًا بكلام العرب؛ لأنه قد ورد نظيره عنهم، نحو: رماد رِمْدَد، ودُخلَل، وقَرْدَد[3]. فأما أوزان الضرب الثاني فإنها وردت في الصحيح فقط، ولم يرد من المعتل نظيره، ولا يأخذ المعتل حكم الصحيح، فبقيت هذه الأمثلة للتدريب فقط، ولم يسمح النحاة بأن ترد في كلامنا؛ لأنها لم ترد في كلام العرب.

وكان ابن جني بقوله هذا متابعًا لشيخه الفارسي الذي قال: « لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسمًا وفعلًا وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرجج أكرم من دخلل، وضربب زيد عمرًا، ومررت برجل ضربب وكرمم، ونحو ذلك ». فقال له ابن جني: « أفترتجل اللغة ارتجالًا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم »[4].

---

(١) حبرج: من طيور الماء. وصفرد: طائر يقال له: أبو المليح.
(٢) الخصائص (٢/ ٤٨٧، ٤٨٨).
(٣) رماد رمدد: كثير. ودخلل الرجل: نيته. والقردد: ما ارتفع من الأرض.
(٤) الخصائص (١/ ٣٥٨، ٣٥٩).

وكان الفارسي أيضًا بمقالته هذه إنما يبني على الأصل الذي وضعه أبو عثمان المازني: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »(١).

ذلك رأي تفرد به الفارسي، وتابعه عليه ابن جني.

فأما جمهور النحاة فيمنعون أن نلحق الصحيح بالصحيح أيضًا، ويعدون أمثلة ما ورد من الإلحاق عن العرب من الأمور السماعية التي تحفظ ولا يقاس عليها، فإذا كانوا قد قالوا: رِمْدَد، فليس لنا أن نقول: ضربب، وما ورد عنهم يستعمل كما استعملوه، وليس لنا أن نقيس عليه(٢).

ويبدو أن ابن فارس في قوله: « وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها. ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن »(٣)، إنما كان ينكر أمثال ما أجازه الفارسي، لكن النحاة لم يختلفوا في جواز الإلحاق للتدريب والتمرين، ولتمكين المقاييس كما قال عبد القاهر.

والسؤال الآن:

هل مِنْ حق اللغوي أن يبتكر مثل هذه الصيغ؟ وهل من الواجبات التي تناط به أن يعين الدارسين بوضع تمارين تساعدهم على إحكام صنعتهم؟

إن موقف الباحث من اللغة لا يعدو استقراء المادة اللغوية وتقديم قاعدة لها، فأما ابتكار الصيغ فلا يجوز إلا في أضيق نطاق، على أن ذلك شأن أصبحت تضطلع به الآن المجامع اللغوية، والذي تستجيب به لظروف الحضارة والتقدم العلمي. هذه المجامع هي التي من حقها الآن أن تضع الكلمات الجديدة، وأن تَصُبّها في قوالب عربية. فأما هذه التمارين فلا تدعو إليها ضرورة، وإنما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية، وينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم. على أن هذه التمارين قد فتحت بابًا شغل النحاة في

---

(١) الخصائص (١/ ٣٥٧).

(٢) انظر: الهمع (٢/ ٢١٧).

(٣) الصاحبي (ص٦٧).

القرون الماضية هو باب الألغاز والأحاجي، وقد ألَّفوا فيه ونظموا، وشغلوا به وشغلوا الناس، وقامت بينهم بسببها الخلافات، وليس من وراء ذلك فائدة ولا نفع، ولكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعبًا باللغة، وكأن النحاة اعتقدوا أنهم قد أدَّوْا دورهم، وأنه ليس بعد ما وصلوا إليه زيادة لمستزيد.

* * *
* *
*

تقويم عام للكتاب

١ - دعا ابن مضاء إلى إسقاط ثلاثة أمور هي:

أ - نظرية العامل.

ب - العلل الثواني والثوالث.

ج - تمارين التصريف.

٢ - لم يبلغنا من دعا إلى إسقاط العامل قبله، على حين كان مسبوقًا في الأمرين الثاني والثالث.

٣ - المعروف أن نظرية العامل قُصِدَ بها أساسًا بيان العلاقات بين أجزاء التركيب، وقد طبَّقها النحاة على مختلف التراكيب، ووضعوا لها أصولها التي قد يقع الخلاف حول بعضها. وابن مضاء بدعوته إلى إسقاط العامل لم يقدم بديلًا له، بل رأيته في باب يستبدل بـ « أعملت »: « علقت »، وفي باب آخر يحيل الأمر على السماع عن العرب. وقد وعدنا أن يقدم تطبيقه الخالي من نظرية العامل في كتاب جديد يحيط بأبواب النحو جميعها. وإذا كان كتابه الموعود صورة لما قدّمه في الأبواب التي تناولها، فهو كتاب خالٍ من المنهج.

٤ - لم يكن ابن مضاء حاسمًا في كثير من آرائه، والدليل على ذلك موقفه من تقدير الضمائر في الأفعال.

٥ - لم يلتزم ابن مضاء الأمانة في عرض النصوص ونقدها، فقد رأيته يقيم خلافًا غير قائم بين ابن جني وسيبويه في مسألة العامل، ولعلك قد تبينت من نصوصهما التي سقناها كاملة أن أبا الفتح لا يعدو أن يكون شارحًا للإمام أبي بشر، وأن سيبويه والمتقدمين كانوا يعلمون جيدًا ما يقولون، عارفين بمواطئ أقدامهم.

٦ - كان على ابن مضاء أن يذكر المتقدمين الذين أثاروا ما أثاره مثل ابن حزم

وعبد القاهر وابن سنان الخفاجي، وكانت كتب هؤلاء معروفة في الأندلس على عهده.

٧ - لا نجد تفسيرًا مقنعًا لإقبال المعاصرين لنا على كتاب ابن مضاء؛ إلا أنه صدّر كتابه بعبارته: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ». وكان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين ورجال التربية في هذه الفترة، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه، ولعلهم قد وجدوا فيه ما وجدنا، وأدركوا أن ابن مضاء قد أثار الظمأ فيهم دون أن يرويهم! لكنا ينبغي ألَّا نُغفِل ما تضمنه من الآراء الصائبة، وأنه أسهم إلى حد كبير في إثراء الدراسات اللغوية في عصرنا.

* * *
* *
*

التعريف بالمخطوط ومنهج التحقيق

مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس:

التعريف بها:

حَصَلْتُ على مصورة لها من معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية، وقد ذكر المعهد في تعريفه بها أن هذه المصورة عن مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس، وأن تاريخ نسخها هو القرن السابع في حياة المؤلف، وأن بها آثارَ أَرَضَة تلفت بها بعض العبارات.

خطها وعدد أوراقها:

كتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل، وتتكون من خمس وثلاثين ورقة، تشتمل كل ورقة منها على ثلاثين سطرًا في صفحتيها.

بدايتها ونهايتها:

ليس لهذه المصورة غلاف ولا عنوان، وتبتدئ بعد البسملة بهذا التقديم: « قال الشيخ الفقيه، القاضي الأعدل، العالم الناصر، المحقق الأحفل، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء اللخمي – أدام اللَّه بركته، ونوّرَ بنور الإيمان خلده، وفسح أجله، ونفعه بالعلم الذي حمله – »، وختامها: « كمل، والحمد للَّه حقّ حمده، والصلاة على محمد نبيه وعبده، وسلّم تسليمًا ».

قيمتها:

يبدو أن مخطوطة الخليلية بالقدس هي أصل مخطوطة التيمورية، رقم (٣٧٥)، والتي اعتُمِد عليها في النشرة الأولى، يدل لذلك قول ناسخ التيمورية في ختامها: « تم بقلم الفقير الضعيف محمد أمين، ابن الشيخ عمر، ابن الشيخ محمد الدنف الأنصاري، خادم الحرم الشريف، والمسجد الأقصى المنيف، غفر اللَّه له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين. وذلك في سبع عشر [كذا] من

شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشر [كذا] هجرية ».

فناسخ التيمورية من القدس، ثم المخطوطتان متفقتان بدءًا ونهايةً، وما وقع في نسخة الخليلية من تصحيف وتحريف وقع بعينه في نسخة التيمورية، ثم زادت التيمورية أشياء أخرى في هذا الباب.

وقد روجعت نسخة الخليلية، ففي بعض أوراقها حواشٍ بخط مختلف بها يكتمل النص.

ولأصالة هذه المخطوطة وقدمها، أمكنني أن أتلافى أخطاء الطبعة الأولى، وأن أحل بعض مشكلاتها.

منهج التحقيق:

- لم أغفل مخطوطة التيمورية، بل عدت إليها مكملًا ما ذهبت به الأرضة من مخطوطة الخليلية، وإن كان هذا لم يقع إلا في وريقات محدودة، وفي جزء من السطر من كل منها، وقد نبّهتُ على ذلك.

- عنيت بتخريج الآثار والأشعار، فلم أغفل آية، ولا حديثًا، ولا مثَلًا، ولا شاهدًا من بيان مظانه.

- كما رجعتُ إلى مصادر ابن مضاء التي استقى منها مادته العلمية، وكان قد اعتمد أساسًا على كتاب سيبويه، يأخذ منه الشواهد والأمثلة، فأعدت كل ذلك إلى « الكتاب ».

- وقُمْتُ كذلك بتوضيح الآراء المنسوبة إلى بعض النحاة، فبيَّنْتُ الأصول التي اعتمدوها.

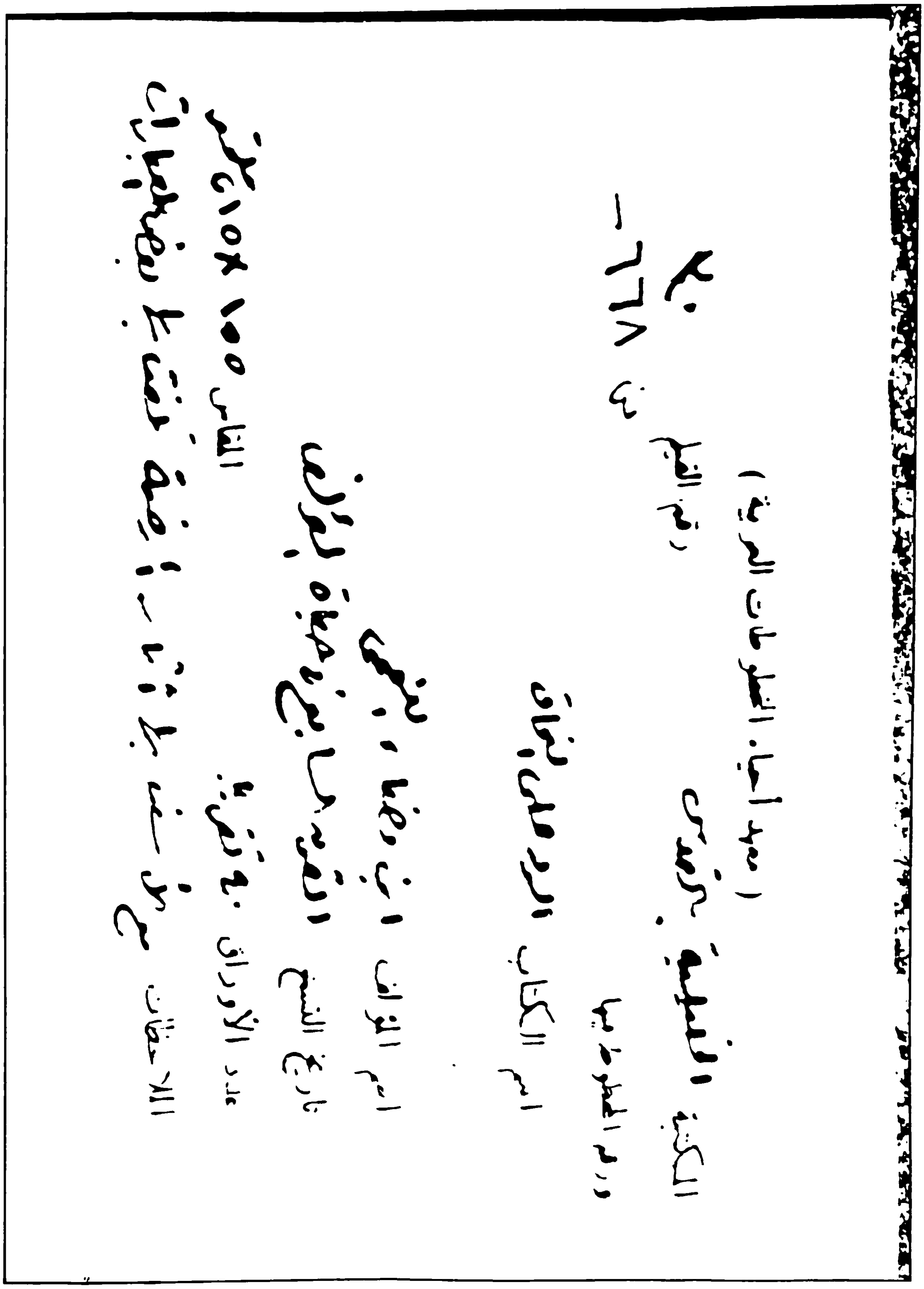
- وأخيرًا وضعت عناوين لبعض الفصول والمسائل، لتتميز من غيرها، تراها بين الأقواس المعقوفة [ ].

وحددت بداية كل ورقة من أوراق الأصل بوضع رقمها بين معقوفين، هكذا [2] مثلًا.

هذا وينبغي أن أذكر أني قد أفدت شيئًا من مقال أستاذنا الشيخ محمد علي النجار، في مجلة الأزهر الصادرة في ربيع الأول سنة (١٣٦٧هـ)، المجلد التاسع عشر، كان قد كَـتَـبَهُ نقدًا لتحقيق النشرة السابقة، وللدراسة التي قامت حول ابن مضاء نفسه. أفدت شيئًا من هذا المقال في بعض ما قمت به من تصويبات. وباللَّه التوفيق، والحمد للَّه رب العالمين.

* * *
* *
*

صور من المخطوط


(معهد أحياء المخطوطات العربية)

المكتبة الخليلية بالقدس — رقم الفيلم ٢٠

ورقم المخطوط فيها — من ٦٦٨ —

اسم الكتاب الرد على النصارى

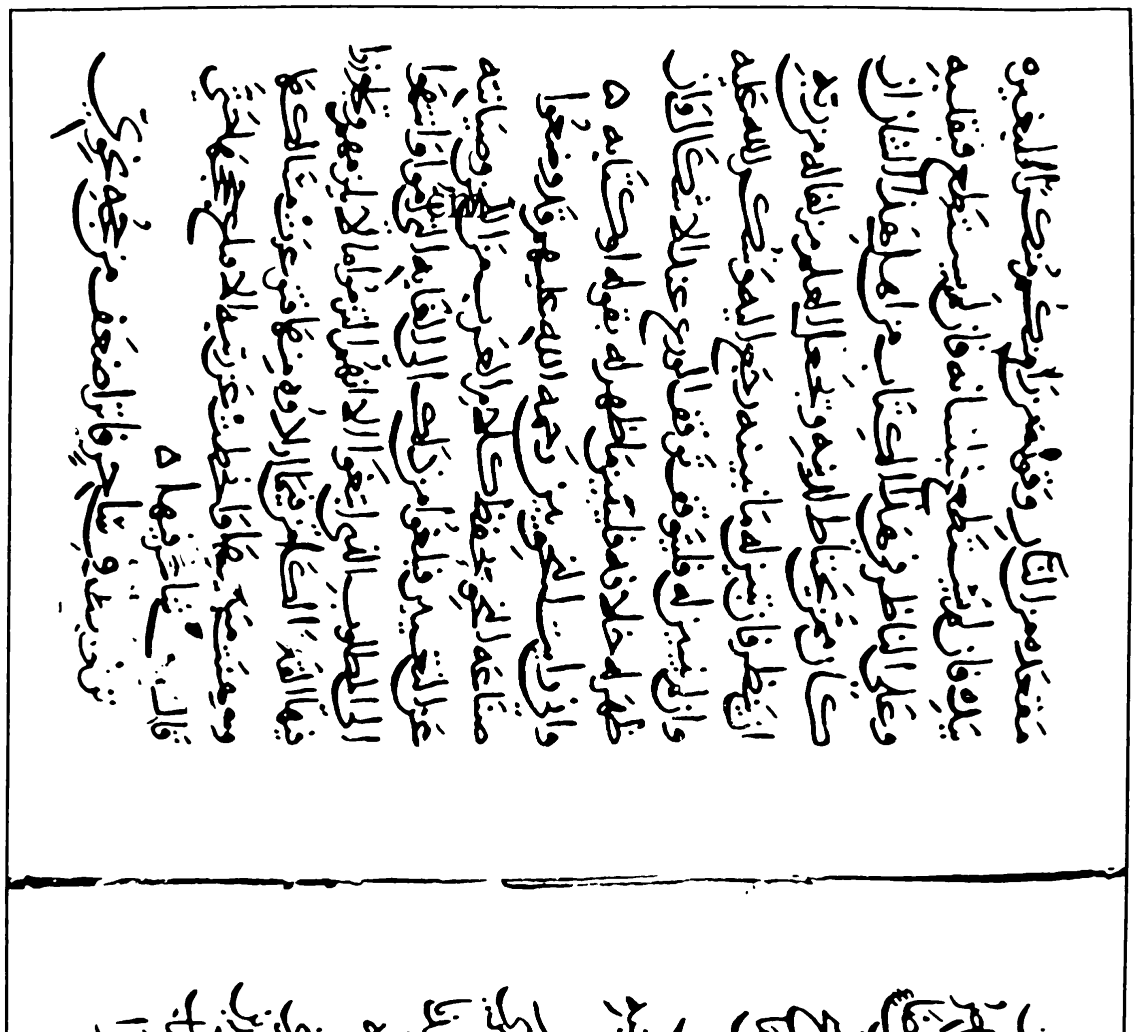
اسم المؤلف ابن وضاح اليحصبي

تاريخ النسخ القرن السابع في حياة المؤلف

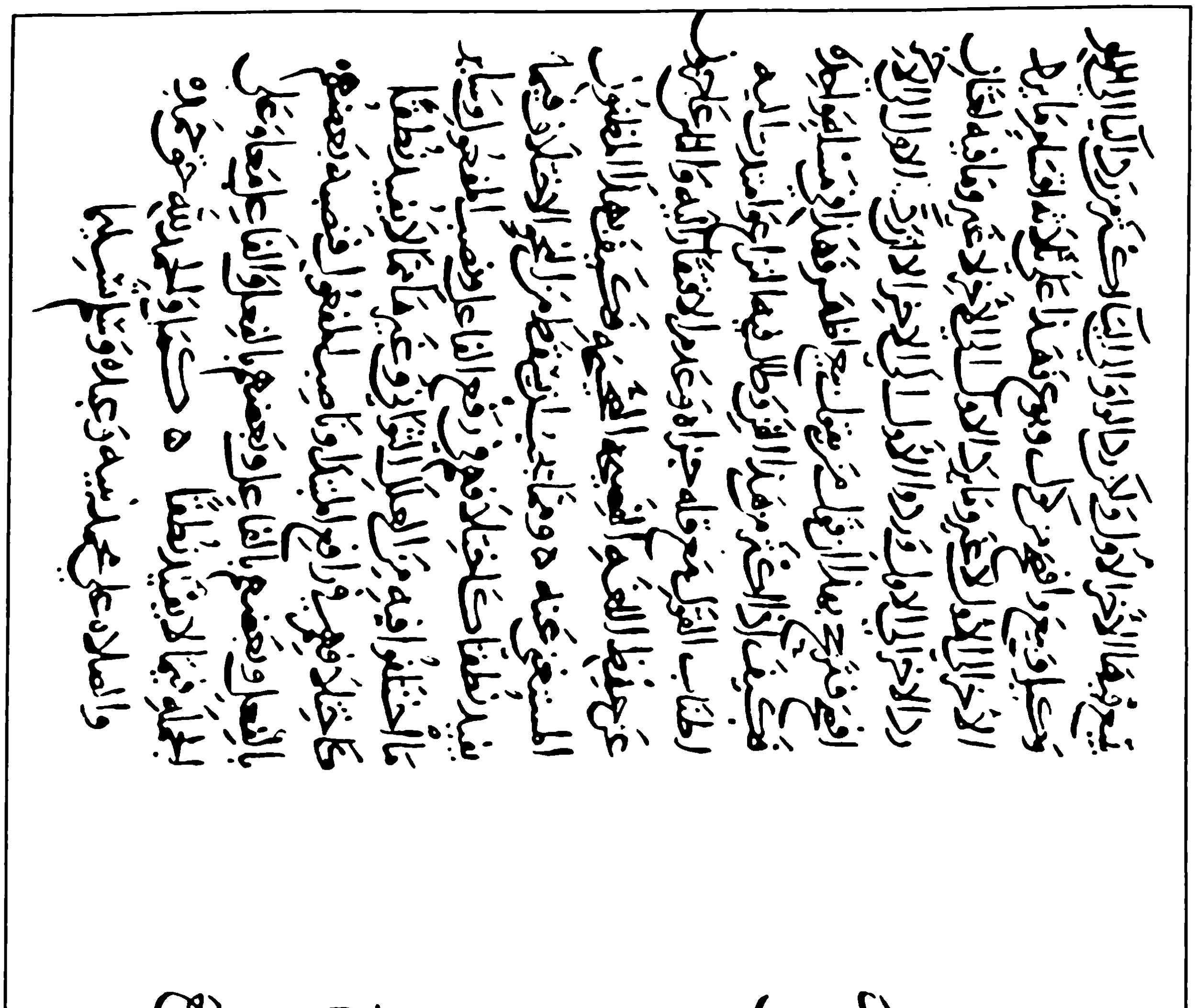
عدد الأوراق ٤٠ تقريباً — المقاس ١٠٥×١٥٠ سم

الملاحظات مع تأثره بآثار رطوبة أضعفت بعض العبارات

تعريف معهد المخطوطات بالمخطوطة



اللوحة الأولى



اللوحة الأخيرة

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَعِنْ

قال الشيخ الفقيه، القاضي الأعدل، العالم الناصر، المحقِّق الأحفل، أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن ابن مَضاء اللخمي - أدام اللَّه بركته، ونوَّر بنور الإيمان خَلَده، وفسح أجله، ونفعه بالعلم الذي حمله -:

مُقَدِّمَةُ ٱلْمُؤَلِّفِ

الحمد للَّه على ما مَنَّ به من الإيمان، والعلم باللسان، الذي نزل به القرآن، والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان. وأسأل اللَّه الرضا عن الإمام(١) المعصوم، المهديّ المعلوم، وعن خليفتيه: سيدَيْنا أميرَي المؤمنين، الوارثَيْن مقامه العظيم. وأَصِلُ الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، مبلغ مقاصدهم العليَّة إلى غاية التكميل والتَّتميم.

أما بعد، فإنه حملني على هذا المكتوب قولُ الرسول ﷺ: « **الدِّين النَّصيحة** »(٢).

وقوله: « **مَنْ قال في كتاب اللَّه برأيه فأصاب، فقد أخطأ** »(٣) .

وقوله: « **مَنْ قال في كتاب اللَّه بغير علم فليتبوَّأ [2] مَقْعَدَهُ من النار** »(٤).

وقوله: « **مَنْ رأى منكم منكرًا فلْيُغَيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه** »(٥).

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن، إن كان ممن يَحتاطُ لدينه، ويجعل العلمَ مُزْلفًا له من ربه، أنْ ينظر، فإن تبيَّن له ما نُبيِّنه رجع إليه، وشكر اللَّه عليه، وإن لم يتبين له فليتوقف توقُّف الورع عند الإشكال، وإن ظهر له خلافه فليبيِّنْ ما ظهر له بقوله أو كتابه.

---

(١) يدعو ابن مضاء للإمام محمد بن تومرت داعية الموحدين، ويعني بخليفتيه عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين وابنه يوسف بن عبد المؤمن، ثم دعا للخليفة الثالث يعقوب بن يوسف. انظر: التمهيد (ص٧ – ٩).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان، انظر: البخاري، باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة (١/ ٢٣)، ومسلم، باب بيان أن الدين النصيحة (٢/ ٣٧).

(٣، ٤) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (١١/ ٦٧، ٦٨).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/ ٢١ – ٢٥).

وإني رأيت النحويين - رحمة اللَّه عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغَوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي(١) فيما أوردوه منها، فتوعَّرت مسالكُها، ووهَنَتْ مبانيها، وانحطَّت عن رُتْبَة الإقناع حججُها، حتى قال شاعر(٢) فيها:

١. تَرنُو بطَرْفٍ سَاحرٍ فاترٍ أضْعَفَ من حُجَّةِ نَحْويّ

على أنها إذا أُخِذت المأخذ المبرَّأ من الفضول، المجرَّد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهانًا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانًا، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون.

ومَثَلُ هذا المكتوب وكتب النحويين، كمَثَل رجال ذوي أموال، عندهم الياقوت(٣) الرائق، والزبرجد الفائق، والذهب الإبريز، والورق التي بَرَّزت في الخلوص كل التبريز، وقد خالطها من الزجاج الذي صُفِّي حتى ظُنَّ زَبرجدًا، والنحاس الذي عولج حتى حُسِبَ عسجدًا، ما هو أبهى منظرًا، وأعظم في مرأى العين خطرًا، وأكثر عِدَّة، وأجدّ جِدَّة، حتى صاروا بهما(٤) ألْهَج، وظنُّوا أنهم إليهما أَحْوَج، فأتاح اللَّه لهم رجلًا ناصحًا، وناقدًا بصيرًا، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المونقة(٥)، فقال لهم: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الدين النصيحة**».

وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب، ولكن لابتغاء الأجر من اللَّه والثواب: هذا الذي اتخذتموه عُدَّة للدهر، وظننتموه أمانًا من الفقر [3]،

---

(١) في الأصل: «الكامن».

(٢) هو أحمد بن فارس إمام اللغة . انظر البيت في: معجم الأدباء لياقوت (٤/ ٨٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ١٠٠)، وأمالي السهيلي (ص١٩)، ومقدمة مقاييس اللغة له (١/ ١١).

(٣) الياقوت: من الجواهر، معرب، أجوده الأحمر الرماني، والزبرجد: كذلك جوهر، والإبريز: الخالص. والورق: الفضة. والعسجد: الذهب.

(٤) أي: بالزجاج والنحاس. وفي التيمورية: «بها». وهو خطأ.

(٥) يقال: آنقني: أعجبني.

بعضه مال، وبعضه لَمْعُ آل[١]، والياقوت يُختبَر بالنار، فيزيد حُسنًا بالاختبار، والزجاج لا يثبُت للنار ولا يصبر عليها، والزبرجد يُذيب أعيُن الأفاعي إذا أُدْنِيَ إليها. وطَفِقَ يأخذ معهم في هذه الأساليب، ويأتيهم فيها باذلًا جهده، ومستنفرًا جده بالغرائب والأعاجيب، ليوقع بهم اليقين، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين[٢]. فبعضهم أثنى وشكر، وأْتَمَرَ لما أمر، واستبدل بما يَعُرّ[٣] ويضُرّ ما ينفع لدى اللَّزَبات[٤] ويسرّ. وبعضهم تهاون بمقاله، واستمر على حاله، فعجمهم[٥] الزمان عَجْمة، وضَغَمتهم[٦] الحوادث ضَغْمة، وأصابت[٧] مدينتهم أزمة، فمن حزم وعمل منهم بما علم، تخلص منها تخلُّص الشهاب من الظلماء، ومن أعرض عنه وأنف منه، هلك هلاك العَجْماء في الفَيْفاء، عند عدم الرّعْي والماء.

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه، واستعاض من تلك الظنون - التي ليست كظنون الفقه، التي نصبها الشارع ﷺ أمارةً للأحكام، ولا كظنون الطب التي جُرِّبت - في الغالب - نافعة في الأمراض والآلام - العلومَ الدينية، السمعيَّة والنظريَّة، التي هي الجُنَّة، والهادية إلى الجَنَّة، فقد نفعه اللَّه بالتعليم، وهداه إلى صراط مستقيم.

وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة، ولا تزجر عن نار، كاللغات والأشعار، ودقائق عِلَل النحو ومسلِّيات الأخبار، فقد أساء الاختيار، واستحبَّ العمى على الإبصار:

٢. وما انـتفاعُ أخِـي الدُّنْـيا بـنَـاظِـرِه إذَا استوت عِنْدهُ الأنوارُ والظُّـلَـمُ[٨]

---

(١) الآل: السراب.

(٢) في الأصل: «يميق». ومان يمين: كذب.

(٣) عره: أصابه بمكروه.

(٤) اللزبات: جمع لزبة - بسكون العين - وهي الشِّدة.

(٥) عجمه: عضَّه. وعجم السيف: هزه يجربه.

(٦) ضغمه: عضَّه أيضًا.

(٧) في الأصل والتيمورية: «وأصابت مديتهم».

(٨) المتنبي، ديوانه (٤/ ٨٣).

ولعل قائلًا يقول: أيها الأندلسي المسرور بالإجراء[١] بالخلاء، المضاهي بِقَبَسِهِ[٢] الخَفِيِّ ذُكاءَ[٣] وابن ذُكَاءَ، أتزاحمُ بغير عَوْدٍ[٤]، وتكاثر بِرَذاذِكَ[٥] الجَوْد!

٣. وابـنُ اللَّـبـونِ إذا ما لُـزَّ فـي قَـرَنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَـةَ البُزْلِ القناعِيس[٦]

هل أنت إلا كما قيل:

٤. كَنَاطِحٍ صَخْـرةٍ يـومًا لِـيَـفْـلِـقَـهـا فلمْ يَضِرْها وَأَوْهَى قرنَهُ الـوَعِلُ[٧]

أتُزرِي بنحويِّي[٨] العراق، وفضل العراق على الآفاق، كفضل الشمس في [4] الإشراق، على الهلال في المُحاق؟ وإنك أخْمَل من بَقَّة في شَقَّة، وأخْفَى من تِبنة في لَبِنَة!

---

(١) عبارة مقتبسة من المثل: (كلُّ مُـجْرٍ في الخلاء يُسَرُّ). انظره في: الأمثال للميداني (٢ / ١٣٥)، والبيان والتبيين للجاحظ (١/ ٢٠٣)، وأصله أن رجلًا كان يجري فرسه فردًا فأعجبه ما رأى من سرعته، فراهن عليه فسبق في الرهان، فقال هذا المثل، يضرب لمن تكون فيه الخلَّة يحمدها من نفسه، ولا يشعر بها في الناس من الفضائل.

(٢) القبس: شعلة نار تقتبس من معظم النار.

(٣) ذكاء: الشمس. غير منصرفة. وابن ذكاء: الصبح.

(٤) هذا مَثَل، ونصه: زاحم بعودٍ أو دع. والعود: الجمل المسن. ومعنى المثل: استعن على حربك بأهل السن والمعرفة، فإن رأي الشيخ خير من مشهد الغلام. انظر: اللسان، مادة عود. والأمثال للميداني (١/ ٣٢٠).

(٥) في التيمورية: « برذالك ». وهو خطأ. والرذاذ: المطر الضعيف. والجود: المطر الواسع الغزير.

(٦) جرير، ديوانه (ص٢٥٠)، والكتاب لسيبويه (٢/ ٩٧)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٤٦، ٣٢٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٥)، ومغني اللبيب (ص٥٣)، ولسان العرب، مادة: لبن، لزز، قنعس.

ابن اللبون: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار لها لبن. ولز: شد. والقرن: الحبل. والبزل: جمع بازل، وهو ما بلغ التاسعة. والقناعيس: جمع قنعاس، الجمل الضخم العظيم.

(٧) الأعشى، ديوانه (ص١٤٨)، وشذور الذهب (ص٤٠٤)، والوعل: التيس الجبلي.

(٨) في الأصل والتيمورية: « بنحوي ». والسياق يوجه النقد إلى النحاة لا إلى واحد منهم، وبدليل قوله بعد: « وفضل العراق »، فهو يعني أهل العراق. وقد وجدت هاتين الياءين ترسمان كثيرًا ياء واحدة في الأصل؛ وحيث لا شك في أنهما ياءان.

٥. لـو كان يَخفَى على الرَّحمنِ خَافيةٌ مِنْ خَلقِـهِ خَفِيتْ عنه بَـنُـو أَسَدِ[١]

فيقال له: إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تَعْرِف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعُشِّك فادْرُجي[٢]!

٦. خَـلِّ الطَّرِيـقَ لمَـنْ يبني المنارَ بـه وَابرُزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اضطرَّك القَدَرُ[٣]

وإن كنت من ذي الاستبراد[٤]، في محل الاستبداد[٥]، والاستناد حيث يجب الاستناد، فانظر فتستبين لك الرَّغوة من الصريح[٦]، ويتبين لك السقيمُ من الصحيح.

* * *
* *
*

---

(١) الطرماح بن حكيم، انظر البيت في: نقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص١٠٧)، وعيون الأخبار (٢/ ١٩٥).

(٢) هذا مثل، أي: ليس هذا من الأمر الذي لك فيه حقّ، فدعيه؛ يقال: درج، أي: مشى ومضى. يُضْرَبُ لمن يرفع نفسه فوق قدره. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٨١).

(٣) جرير، ديوانه (ص٢١٩)، والكتاب لسيبويه (١/ ٢٥٤). وابن الشجري (١/ ٣٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٠).
برزة: أم المهجو.

(٤) كذا في أصلنا والتيمورية: « ذي الاستبراد »، وذو الاستبراد هو: صاحب الرأي البارد الذي لا يؤبه له. وقد شاع هذا الاستعمال في الأندلس، ومنه قول السهيلي في أماليه (ص٢٤)، في نقد مقالتهم في باب ما لا ينصرف: « ... ولاستبرد من يقول: إن عمر وقثم، وثلاث ورباع، وجمع وأخر، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس... ».

(٥) استبد بالأمر: انفرد به. يقول له: إذا كنت قادرًا على الرد والنقد، وبيان الجيد من الزائف، فانظر فيما أقول.

(٦) لبن صريح: ذهبت رغوته وخلص.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(١)
فصل عن إلغاء العوامل

قصدي في هذا الكتاب: أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه:

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبَّـرُوا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا: « ضرب زيدٌ عمرًا » أن الرفع الذي في « زيد » والنصب الذي في « عمرو » إنما أحدثه « ضرب ». **ألا ترى أن سيبويه - رحمه اللَّه - قال في صدر كتابه**: « وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه »[١]، **فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد.**

وقد صرَّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره. قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزْم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره »[٢]؛ فأكد « المتكلم » بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدًا بقوله: « لا لشيء غيره ». وهذا قول المعتزلة. **وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل اللَّه تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا؛ فباطل عقلًا وشرعًا، لا يقول به أحدٌ من العقلاء؛ لمعانٍ يطول بذكرها ما المَقْصد إيجازه:**

منها: أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل [5] فعله، ولا يحدث

---

(١) الكتاب (١/ ١٣).   (٢) الخصائص (١/ ١٠٩، ١١٠).

الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب « زيد » بعد « إن » في قولنا: « إن زيدًا » إلّا بعد عدم إن.

فإن قيل: بِمَ يُـرَدُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟

قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويُبرِّدُ الماء، ولا فاعل إلا اللَّه عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل اللَّه تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل. وقد تبين هذا في موضعه.

وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع!

فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وُجدت وُجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة[1] عند القائلين بها.

قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطَّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَة العِيِّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسومحوا في ذلك. وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك.

[إلغاء الحذف والتقدير]:

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم **على ثلاثة أقسام:**

---

(١) علة الشيء: ما يحتاج الشيء إليه. والعلة أنواع: مادية، وصورية، وفاعلة، وغائية. والأوليان داخلتان في الشيء، والأخريان خارجتان عنه. ويفرق بين الأولين بأنه إن كان وجوبه مع العلة بالقوة فهي العلة المادية، وإن كان وجوبه بالفعل فهي العلة الصورية. ويفرق بين الأخريين بأنه إذا كان وجود الشيء بها فهي العلة الفاعلة أو الفاعلية، وإن كان لأجلها فهي العلة الغائية. فالعلة الفاعلة: ما به يتحرك الشيء من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، وهي مقالة الفلاسفة، فأما المسلمون فلا يقولون بالعلة الفاعلة.

[الأول]: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف[١] لعلم المخاطب به:

كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيدًا. أي: أعط زيدًا. فتحذفه وهو مراد، وإن أُظْهِرَ تم الكلام به.

ومنه قول اللَّه تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ [النحل: ٣٠][٢]، وقوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ ﴾ [البقرة: ٢١٩] على قراءة من نصب وكذلك من رفع [٣].

وقوله ﷻ: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣].

والمحذوفات في كتاب اللَّه - تعالى - لعلم المخاطبين بها كثيرة جدًّا، وهي إذا أظهرت تمَّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ.

والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عيًّا[٤]:

كقولك: أزيدًا [٥] ضربته؟ قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيدًا؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن « ضربت » من الأفعال المتعدية[٦] إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرًا فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار. وهذا بناء على أن كلَّ [6] منصوب فلا بد له من ناصب! ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيدًا مررت بغلامه؟ وقد يقول القائل منا ولا يتحصَّل له ما يضمر! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: أن كل منصوب فلا بد له من ناصب. فهذا القسم الثاني.

---

(١) في الأصل: « حرف ».

(٢) في الأصل: « وإذا قيل لهم: ماذا.. » . وليست آية. والآية بها أثبتناه من سورة النحل، رقم (٣٠). وفي سورة النحل آية أخرى رقم (٢٤)، هي: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾.

(٣) النصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة أبي عمرو. انظر: البحر المحيط (٢/ ١٥٩).

(٤) كذا في أصلنا، وهو الصواب. وهو من مفردات ابن مضاء، انظر (ص٧٢)، عند تخريجه لقولهم: « هذا جحر ضب خرب ». وفي التيمورية: « عيبًا ». وهو خطأ.

(٥) في الأصل: « إن زيدًا... ». وهو خطأ.

(٦) في صلب الأصل: « المتصرفة ». والمثبت عن الحاشية.

وأما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره:

كقولنا: يا عبد اللَّه، وحكم سائر المناديات[١] المضافة والنكرات حكم « عبد اللَّه »، و « عبد اللَّه » عندهم منصوبٌ بفعل مضمر تقديره: أدعو، أو: أنادي. وهذا إذا أُظهر تغير المعنى، وصار النداء خبرًا.

وكذلك النصب بالفاء والواو: ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأنْ، ويقدرون « أنْ » مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يَرِدُوا[٢] معنى اللفظ الأول. ألا ترى أنك إذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا، كان لها معنيان: **أحدهما**: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟! أي: إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث، كما يقال: ما تدرس فتحفظ. أي: إن الحفظ إنما سببه الدرس، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ. **والوجه الآخر**: ما تأتينا محدثًا، أي: إنك تأتي ولا تحدِّث، وهم يقدرون الوجهين جميعًا: ما يكون منك إتيان فحديث[٣]. وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين.

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس، كما أن الألفاظ الدَّالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدَّالة عليها وجودٌ في القول، فما الذي ينصب إذًا؟ وما الذي يُضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال!

فإن قيل: إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإن الكلام بها يتمّ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس، المدلول عليه بالألفاظ؛

---

(١) في الأصل والتيمورية: « المناجاة ». وهو خطأ.

(٢) أي: لم يصلوا إلى المعنى المراد من اللفظ.

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٠).

إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازًا، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازًا [7] لزم أن يكون الكلام ناقصًا، وأن لا يتمّ إلا بها؛ لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلَّنا عليه دليل إلا ادعاء: أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي. وقد فُرِغَ من إبطال هذا الظن بيقين. وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأٌ بيِّنٌ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب.

وأما طرد ذلك في كتاب اللَّه - تعالى - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادعاء زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظًا يدل على معنى إما منطوقًا به، وإما محذوفًا مرادًا ومعناه قائم بالنفس؛ فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك. وقد قال رسول اللَّه ﷺ: « **مَنْ قال في القرآنِ برأيه فَأَصَابَ فقد أخطأ** »[١]. ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نُهِي عنه فهو حرام؛ إلا أن يدل دليل. والرأي[٢] ما لم يستند إلى دليل. وقال ﷺ: « **مَنْ قال في القُرْآنِ بغير عِلْمٍ فليتبوَّأْ مَقْعَدُه من النار** »[٣].

وهذا وعيد شديد، وما توعَّد اللَّه على فعله فهو حرام. ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل، قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجَّه الوعيد إليه. ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظٌ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى؛ لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها.

[إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة]:

فإن قيل: فقد أجمع النحويون - عن بكرة أبيهم - على القول بالعوامل، وإن اختلفوا، فبعضهم يقول: العامل في كذا كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا؛ على ما نفسره بعد إن شاء اللَّه.

---

(١) انظر تخريج الحديث في (ص٥٥).

(٢) يقول: حقيقة الرأي أنه ما لم يستند إلى دليل. فما: اسم موصول خبر الرأي.

(٣) تقدم كذلك تخريج الحديث في (ص٥٥).

قيل: إجماع النحويين ليس بحجة على مَنْ خالفهم، وقد قال كبير مِن حذاقهم، ومقدَّم في الصناعة من مقدَّميهم، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: « اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف[١] المنصوص[٢] والمقيس على المنصوص. فإذا[٣] لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول اللَّه ﷺ من قوله: [8] « **أمَّتي لا تَجْتَمع على ضلالة** »[٤]. وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فُرِق[٥] له عن علة صحيحة، وطريق نهجةٍ[٦]، كان خليل[٧] نفسه [وأبا عمرو فكره][٨] إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه، وسوَّغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة؛ التي قد طال بحثها وتقدَّم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازًا على كلاكل، والقوم الذين لا يُشك في أن اللَّه - سبحانه وتقدست أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب[٩] له والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم خادمًا لكتابه المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعونًا على فهمهما، ومعرفة ما أمر به، أو[١٠] نُهي عنه الثقلان [منهما][١١] إلا بعد أن يناهضه[١٢]

---

(١) في الأصل: « تخالف ». بالتاء، وهو خطأ، فالضمير يعود على الخصم.

(٢) في الأصل: « أو المقيس ». والمثبت عن الخصائص والتيمورية.

(٣) في الخصائص: « فأما إن لم يعط يده ».

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، الحديث (٣٩٥٠/ ٢/ ١٣٠٣).

(٥) أي: كشف. (٦) أي: بينة.

(٧) أي: إمام نفسه كالخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، يريد أنه يكون مثلهما.

(٨) عن الخصائص. (٩) أي: التعظيم.

(١٠) في الأصل: « ونهى ». والمثبت عن الخصائص.

(١١) عن الخصائص.

(١٢) في الأصل والتيمورية وإحدى نسخ الخصائص: « يفاهمه ». ولم تقع لي هذه الصيغة من هذه المادة. ومعنى ناهضه: قاومه. والمراد أنه يكون على بينة من هذا العلم لا يستصعب عليه منه شيء.

إتقانًا[١]، ويثابته عرفانًا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى أول[٢] نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تَصَفّحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريه اللَّه [منه][٣] غير معازٍّ[٤] به، ولا غاضٍّ من السلف - رحمهم اللَّه - في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه، وشُيِّع[٥] خاطره، وكان بالصواب مَئِنّة[٦]، ومن التوفيق مَظِنّة. وقد قال أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ: « ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئًا ». وقد قال أبو عثمان المازني: « وإذا قال العالم قولًا متقدمًا، فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلًا »[٧]، وقال الطائي الكبير[٨]:

٧. يقولُ مَنْ تَقْرَعُ أسماعَهُ   كم تَرَكَ الأولُ للآخِرِ!

فمما[٩] جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: « هذا جُحْر ضبٍّ خربٍ »، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ، على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذِّ الذي لا يُحمل عليه. ولا يجوز ردُّ غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن من[١٠] مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع »[١١].

---

(١) في الأصل: « اتفاقًا ». والمثبت عن الخصائص.
(٢) كلمة « أول » غير ثابتة في الخصائص.
(٣) عن الخصائص.
(٤) المعازة: المغالبة.
(٥) شيع فلانًا: شجّعه وجرَّأه. يريد أن ما يسنح له ويخطر عليه يكون مؤيدًا.
(٦) أي: أصبح يعرف بالصواب. ومنه في حديث ابن مسعود: « إنَّ طول الصَّلاة وقصر الخُطْبَة مَئِنَّة مِنْ فِقْهِ الرجل »، أي: إن ذلك مما يُعْرف به فقه الرجل. والمئنة: العلامة.
(٧) انظر: المنصف لابن جني شرح تصريف المازني (٢/ ٣١٨).
(٨) هو أبو تمام. والبيت في ديوانه (ص١٤٣).
(٩) في الأصل: « فما ». والمثبت عن الخصائص.
(١٠) كلمة « من » ليست في الخصائص.
(١١) الخصائص لابن جني (١/ ١٨٩ - ١٩٢).

قال المؤلف ﷺ: هنا قطعت نص كلامه؛ لأني تواردته[١]. ثم أوردت كلامي في مخالفته لما[٢] طال القول وقصر[٣] بي الإيجاز، وإنما [9] سقت قوله المتقدم اتباعًا لمَنْ ألف الاتباع!

فمذهب الجماعة في قول العرب: « هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ » ما ذكره[٤]. واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقال: « إن في القرآن نيفًا على ألف موضع ». وتقديره عنده: هذا جحر ضبٍّ خربٍ جُحْرُه، فخرب نعت لضب، كما يقال: هذا فرسٌ عربيٌّ قارح فرسه؛ فقارح نعت لعربي وُصف به، وإن كان للفرس؛ لأنه من سببه. فحذفت « الجحر » الذي هو المضاف، وهو فاعل مرفوع، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير العائد على النصب، مقام الجحر، فارتفع بخرب عنده. والضمير إذا كان فاعلًا باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل، استكنّ فيهما على مذهبهم. وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يطرد، واستكنانُ الضمير في الصفة مطرد.

لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح: إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصودُ من اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢]. وأما في هذه المواضع التي يُحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير، وفكر طويل، فلا يجوز حذفه؛ لما فيه من اللَّبْس على السامعين، وهذا من المواضع البعيدة؛ والدليل على ذلك أنه قد مرَّ هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف؛ لأنه لو ظهر لكان قبيحًا. لو قالت العرب: « هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره » قَبُح؛ لأنه عيٌّ من القول، تغني عنه ضمة الباء، ويكون الكلام وجيزًا فصيحًا، فلما كان أصله هكذا، ثم تُكلِّف فيه ما تُكلِّف من الحذف

---

(١) أي: توارد خاطري مع خاطره فيه. (٢) في الأصل: « فيما ».

(٣) أي: حال الإيجاز بيني وبين إيراد نصّه كاملًا.

(٤) انظره مفصلًا في: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٣٦، ٤٣٧).

لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعُدَ. ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهرًا لكان أَبْيَن، ولكنَّه حَذَف المضاف، واستكن المضاف إليه، فعزب عن الفهم، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع. واستجاز أبو الفتح الرد على كل مَنْ تقدم بظن ليس بالقوي، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصفٍ.

فإن قيل: فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في (أزيدًا أكرمته؟) وما أشبهه، أن « أكرمت » الذي انتصب به « زيدٌ » مراد للمتكلم، ولا أن الكلام ناقص دونه، [10] وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه، يُتوصَّل به إلى النطق بكلام العرب، كما فعل المهندسون حين وَضَعوا خطوطًا مصنوعة - هي في الحقيقة أجسام - مواضعَ الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق، ونقطًا - هي أيضًا أجسام - مواضعَ النقط التي هي نهايات الخطوط، التي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق، وقدروا في الفلك دوائر ونقطًا، وتوصَّلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه، ولم يخل إيقاع هذه مواضع تلك بما قصدوا، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصفة، مع معرفتهم بموضع هذه.

قيل: النحويون ليسوا كهؤلاء؛ لأنهم قالوا: « إن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي »، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة، والكلام تام دونها، فقد أبطلوا ما ادَّعوه مِنْ أن كل منصوب فلا بد له مِنْ ناصب. وأيضًا فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريبٌ وعونٌ للمتعلم، ووضع هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك، بل تغير(١) وتحيل.

[لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور]:

ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ما يدَّعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو أحوال مثل: « زيد في الدار »،

(١) التغير: التحول؛ يقال: تغير الشيء عن حاله: تحول. وغيَّره - بالتشديد -: حوّله وبدّله.

و « رأيت الذي في الدار »، و « مررت برجل من قريش »، و « رأى زيد في الدار الهلال في السماء »، فيزعم النحويون أن قولنا: « في الدار » متعلق بمحذوف تقديره: « زيد مستقر في الدار ». والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها: إن لم يكن ظاهرًا كقولنا: « زيد قائم في الدار »، وإلا كان مضمرًا كقولنا: « زيد في الدار ». ولا شك أن هذا كله كلام تامٌّ مركب من اسمين دالَّين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلَّت عليها « في »، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في: « رأيت الذي في الدار »، تقديره: « رأيت الذي استقر في الدار » وكذلك: « مررت برجل من قريش »، تقديره: « كائن من قريش »، وكذلك: « رأيت في الدار الهلال في السماء »، تقديره: « كائنًا في السماء ». وهذا [11] كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمَنْ يدَّعي هذا الإضمار.

[لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات]:

ومما يجري هذا المجرى ما يدَّعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين والمعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها، وما يجري مجراها - ضمائر مرتفعة بها، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة، مثل: ضارب ومضروب وضراب وحسن، وما جرى مجراها. وقالوا: إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا: « زيد ضارب أبوه عمرًا »، فإذا رفعت الظاهر، فالمضمر أولى أن ترفعه.

وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر(١). وإذا كان « ضارب » موضوعًا لمعنيين، ليدل على الضرب، وعلى فاعل الضرب غير مصرّح به، فإذا قلنا: « زيد ضارب عمرًا »، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه - فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلًا؟!

فإن قيل: الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع، وذلك عند العطف عليه

(١) في الأصل: « الظواهر ».

في قولنا: « زيد ضارب هو وبكر عمرًا » وكذلك سمع من العرب: « مررت بقوم عرب أجمعون »[١]؛ فلولا أن في « عرب » ضميرًا مرفوعًا لما جاز رفع « أجمعين ».

قيل: النحويون يقولون: إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلًا بضارب، وفاعل ضارب مضمر، وهذا المنطوق به توكيد له، و « بكر » معطوف على الضمير المقدر لا على البارز. فلو سُلِّم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد؛ لم يُدَلَّ عليه بلفظ، وأن « بكرًا » معطوف على ذلك المراد، قيل: إن هذا الضمير إنما يضمر في حال العطف لا غير، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثم ضمير. ومن أين قِسْت حال غير العطف على العطف، وجعلت حال العطف - مع قِلَّتها - أصلًا لغيرها على كثرتها، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه، وإذا لم يعطف عليه لم يَنْوِه؟! وهل قياس هذا على هذا إلا ظنّ؟! وكيف يثبت الظن شيئًا مُستغنًى عنه لا فائدة للسامع فيه، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته؟! وإثباته عيٌّ؛ لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذي الصفة غير مصرح به، والمضمر المدَّعى هو ذلك؛ لأنه صاحب الصفة [12] غير مصرح به. ويُسقِط ظنَّ قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظنّي، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعي لا يجوز. فكيف بكتاب اللَّه تعالى، وادعاء زائد فيه بظنٍّ، والظن ليس بعلم؟! على أن الظن قد قابله ظن آخر. وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك.

وكذلك ما استدلوا عليه من قولهم: « مررت بقوم عرب أجمعون »، و « مررت بقاع عَرْفَجٍ كلُّه »[٢]. معلوم أن « عربًا » اسم مرفوع لمعنى يتميز به عن العجم،

---

(١) الكتاب (٢/ ٣١)، والأصول لابن السراج (٢/ ٢٧).

(٢) العَرْفج - بفتح أوله وكسره - : نبت طيب الريح أغبر، يميل إلى الخضرة، وله زهرة صفراء، وليس له حب ولا شوك. والمثال في كتاب سيبويه (٢/ ٢٤ - ٢٧).

وإذا قلنَا: « مررت بقوم عرب » فقد تم الكلام؛ إذ قد أتيت بصفة وموصوف، وإذا أضمرت فيه ضميرًا لم يفد معنًى زائدًا. وأما قولهم: « أجمعون » فشاذ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر، فمن أين يُحكم بأن هذا المضمر مرادٌ مع التأكيد، ومع عدم التأكيد؟ فإذا لم يكن تأكيد فلا حاجة للمتكلم إليه. وقياس هذا على هذا ظن، والظن لا يثبت به مثل هذا، لا سيما في كتاب اللَّه تعالى.

فإن قيل: فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن؟

قيل له: أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي، وأما ما يُحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبِلت؛ وإن كانت مظنونة، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه.

[رد تقدير الضمائر في الأفعال]:

فإن قيل: فما تقول في مثل: « زيد قام »، إن قلت: إن في « قام » ضميرًا فاعلًا؟ وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين: « الفاعل لا يتقدم، ولا بد للفعل من فاعل »[(١)].

وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعًا به أو مظنونًا[(٢)]، فإن كان مظنونًا[(٣)] فأمره أمر الضمير المدَّعى في اسم الفاعل، وإن كان مقطوعًا به صح هذا الإضمار. ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه، وهي أن الدلالة على ضربين: دلالة لفظية مقصودة للواضع، كدلالة الاسم على مسماه، ودلالة الفعل على الحدث والزمان، ودلالة لزوم، كدلالة السقف على الحائط، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان [13]، ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس، منهم مَنْ يجعل

---

(١) في الارتشاف (ص٥١٨) قال الزجاجي: « أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره. وقال بعض الكوفيين: يرتفع بالمضمر الذي في الفعل. وقال بعضهم: هو رفع بموضع الفعل؛ لأنه موضع خبر. وبه كان يقول ثعلب ». وانظر: المقتضب (٤/ ١٢٨).

(٢، ٣) في الأصل: « مضنونًا ».

دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان، ومنهم من يجعل دلالته [عليه] كدلالته [على] المفعول به[١]؛ فإذا قيل: « زيد قام » ودل لفظ « قام » على الفاعل دلالة قصد، فلا يُحتاج إلى أن يضمر شيء؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها، كما كان ذلك في اسم الفاعل؛ إذ[٢] كان اسم الفاعل موضوعًا للدلالة على الفاعل والفعل، فالفعل على هذا دال على ثلاثة. وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع؛ فهنا احتمالان: أحدهما: أن في نفس المتكلم ضميرًا، كما في قولنا: « زيدًا ضربته »، لكنه لم يُدَلّ عليه بلفظ لعلم المخاطب به، والدليل على ذلك قولهم في التثنية: « قاما » و « يقومان »، وفي الجميع: « قاموا » و « يقومون »، فهذه ضمائر دُلَّ عليها بألفاظ.

فإن قيل: فما تُنكر من أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع، كما قيل: « أكلوني البراغيث »[٣]، جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل؛ إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي، ولم تلزم مع التقديم، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر، كقول القائل[٤]:

٨. فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

فإن قيل: فما تصنع بقولهم: « أنت قمتَ » و « أنا قمتُ »، لم يُغنِهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيرًا؟

قيل: هذا دليل، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي. ولعله يُكتَفَى في الغائب بالظاهر المتقدم، ولا يكتفى في غيره.

---

(١) في الأصل: « .. دلالته كدلالة المفعول به ». وقد زدنا ما بين الأقواس.

(٢) في الأصل: « إذا ».

(٣) الكتاب (٢/ ٤١).

(٤) عامر بن جوين. والبيت من شواهد الكتاب (٢/ ٤٦)، والخصائص (٢/ ٤١١)، والمحتسب (٢/ ١١٢)، وأمالي الشجري (١/ ١٥٨ - ١٦١)، وشرح المفصل (٥/ ٩٤)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص١٦٨)، والمقرب لابن عصفور (١/ ٣٠٣)، وخزانة الأدب (١/ ٢١)، (٣/ ٣٣٠)، وابن كيسان النحوي (ص١٦٦).

يصف أرضًا مخصبة. والمزنة: السحابة تحمل الماء. والودق: المطر. وأبقلت: أخرجت البقل.

فإن قيل: فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟

قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية؛ ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في « أعلمُ » أنه متكلم، ومن النون أنّهم متكلمون، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة؟ ووقع الإشراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال والمستقبل، ويعرف من لفظ « عَلِمَ » أن الفاعل مذكر. وعلى هذا فلا ضمير؛ لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار. وأما على الرأي الآخر فالأظهر أنّه [14] إضمار لما تقدم.

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون - أعني حُذّاقهم-: إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالضمير[١] ما لا بُدَّ منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا ينتصب بفعل [محذوف][٢] لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتمّ الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون [بالمحذوف][٣] الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا: « الذي ضربت زيد » إن المفعول محذوف تقديره: « ضربته ». فإن فُرِّقَ بينهما بما هو مقطوع بأن[٤] المتكلم أراده، وبما يظن[٥] أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقًا لهذا الفرق[٦].

---

(١) كذا في الأصل: « بالضمير »، وابن مضاء يستعمله كثيرًا في معنى ما أضمرته من عامل.

(٢) في الأصل: « بفعل مضمر لا يجوز إظهاره »؛ ولا يتأتى عليه نقده لما ذكروه من الفرق بين المضمر والمحذوف.

(٣) مكانه في الأصل: « بها ».

(٤) في الأصل: « فإن ».

(٥) في الأصل: « يطلق ».

(٦) يحسن هنا أن نذكر ما قاله السهيلي في الفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة: الحذف، والإضمار، والتقدير. أما الحذف فيخصه بما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما، ويمثل له بالمفعول العائد من الصلة نحو: الذي رأيته، والذي رأيت. وأما المضمر فهو مقصور على ما لم يلفظ به من الضمائر كالفاعل في =

والذي يجب أن يعتقد في مثل « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم. هذا إذا كان في كلام الناس. وأما في كلام البارئ سبحانه فالإضراب عن إثباته أو نفيه واجب؛ لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات فيه والإبطال[1].

* * *
* *
*

= نحو: الذي قام. وقد استمد الفرق من لفظ هذين المصطلحين، ولذلك قال: « والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء ».

وهذا فرق لم ينبه عليه ابن مضاء. فأما المقدر فهو الذي لا يقتضيه بناء كالمصدر، يقول: « المصدر لا يضمر فيه الفاعل؛ ولكنه يقدر ». على أن السهيلي والنحاة جميعًا كانوا يتسامحون في استخدام هذه المصطلحات، فيضعون بعضها موضع الآخر.

انظر: نتائج الفكر للسهيلي (ص١٦٥)، والأمالي له (ص٥٠)، ودراستنا عن السهيلي (ص٣٤٧).

(١) في الأصل: « والإبطال فيه »، بتكرار كلمة « فيه ».

فصل عن: النحو من غير عامل ومعمول

فإن قيل: أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول، فأرني كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو؟

قلت: أريك[1] هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى اللَّه - تعالى - بإكماله انتفع به مَنْ لم يَعُقْه عنه التقليد، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها.

[تطبيقه في باب التنازع]:

فمن هذه الأبواب: «باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن[2] اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثلما يفعل به الآخر، وما كان نحو ذلك». هذه ترجمة[3] سيبويه - رحمه اللَّه -. فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: «علّقت» ولا أقول: «أعملت»، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين. تقول «قام وقعد زيد»، فإن علقت «زيدًا» بالفعل الثاني، فَبَيْنَ النحويين في ذلك اختلاف؛ الفراء[4]

(١) في الأصل: «أريد».

(٢) كذا في أصلنا: «الفاعلين المفعولين». ونص الكتاب: «الفاعلين والمفعولين». وأعتقد أن ما هنا هو صواب عبارة سيبويه؛ وأنها أدل على المراد من أن كلًّا منهما فاعل مفعول.

(٣) الكتاب (١/ ٧٣).

(٤) مذهب الفراء أن العاملين كليهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب، نحو المثال المذكور: «قام وقعد زيد»، فهو يجعل «زيد» مرفوعًا بهما، كما يسند للمبتدأ خبران. وقد منع الجمهور ذلك حذرًا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد. أما إن اختلف العاملان - وكان الأول طالبًا للمرفوع - فمذهب الفراء أنك تضمره مؤخرًا، نحو: «ضربني - وضربت زيدًا - هو». فـ«هو» فاعل لـ«ضربني». فإن كان الأول هو الطالب للمنصوب وأعملته نحو: «ضربت - وضربني - زيدًا» فمرفوع الثاني ضمير فيه، وإن أهملت الأول نحو: «ضربت وضربني زيد» فلا إضمار.
وقيل: إن مذهب الفراء إذا اختلف العاملان هو وجوب إعمال الأول، فتقول: «ضربني - وضربت - زيد» وتقول: «ضربت - وضربني - زيدًا».
انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٤٥٥)، وشرح الأشموني والصبان (٢/ ١٠٣)، والهمع (٢/ ١٠٩).

لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف[١] الفاعل، وغيره[٢] [15] يجيزه على الإضمار الذي يفسره ما بعده، والدليل على جوازه[٣] قول الشاعر[٤]:

٩. وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتونَها جَرَى فوقَها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

فـ « جرى » لا فاعل له ظاهرًا، فإما أن يكون محذوفًا، وإما أن يكون مضمرًا.

ومن الدليل عليه[٥] قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢]، وقوله: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾ [عبس: ١، ٢].

فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهرًا.

وأما أي الرأيين أحقّ[٦]، فرأي الكسائي؛ لأن غيره يقول: حذفُ الفاعل لا يجوز؛ لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه! ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة[٧]:

---

(١) يقول السيرافي في شرحه على الكتاب (١/ ٤٥٣): « وكان الكسائي إذا أعمل الثاني في الفاعل أعرى الفعل الأول من الفاعل، ولم يجعل فيه ضميرًا. وكان الفراء لا يضمر الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال ». هذا وقد قيل: إن ما حُكِيَ عن الكسائي من أنه يحذف في نحو: « ضربني، وضربت الزيدين » باطل، بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها. انظر: الصبان (٢/ ١٠٢).

(٢) يشير بذلك إلى مذهب البصريين، انظر: الكتاب (١/ ٧٩)، والأشموني والصبان (٢/ ١٠٢، ١٠٣).

(٣) أي: على جواز تعلق « زيد » بالفعل الثاني.

(٤) هو طفيل الغنوي. انظر: الاختيارين للأخفش (ص١٦)، والكتاب (١/ ٧٧)، والمقتضب (٤/ ٧٥)، والإنصاف (ص٨٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٧، ٧٨)، وشرح الأشموني (٢/ ١٠٤).

الكمت: جمع كميت، وهو من الخيل الذي تضرب حمرته إلى السواد، وهو من أشد الخيل. ويقال: كميت مدمى، إذا كان شديد الحمرة لا يخلطها سواد. ومتونها: ظهورها. وكميت مذهب: هو الذي تعلوه صفرة.

(٥) أي: على إضمار الفاعل أو حذفه.

(٦) من هنا نُسِب إلى ابن مضاء أنه يجيز حذف الفاعل متابعة للكسائي، انظر: الهمع (٢/ ١٠٩).

(٧) هو علقمة بن عبدة بن النعمان. شاعر جاهلي مجيد، وتعد قصيدته التي منها هذا البيت من روائع=

١٠. تعفَّقَ بِالأرطَى لَهَا وأرادَهَا رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُم وكَلِيبُ[١]

وإن علَّقت « زيدًا » بالفعل الأول قلت في التثنية: « قام[٢] - وقعدا - الزيدان »، وفي الجميع: « قام - وقعدوا - الزيدون ».

وتقول: « مررت، ومرَّ بي زيد » على تعليق « زيد » بـ « مرَّ »، وإن علقته بـ « مررت » قلت: « مررت - ومرَّ بي - بزيد[٣] » تقديره: « مررت بزيد ومرَّ بي »، وفي التثنية « مررت - ومرَّا بي - بالزيدَين »، وفي الجميع: « مررت - ومروا بي - بالزيدين ».

وتقول: « مرَّ بي، ومررت بزيد » على التعليق بالثاني، وفيه من الاختلاف ما في المسألة التي قبلها[٤]. وعلى التعليق بالأول: « مرَّ بي - ومررت به - زيد » تقديره: « مرَّ بي زيد ومررت به ».

وتقول: « ضربت وضربني زيد »[٥] على التعليق بالثاني، وفي التثنية: « ضربت وضربني الزيدان »، وفي الجميع: « ضربت وضربني الزيدون ». وعلى تعليق الأول: « ضربت - وضربني - زيدًا »[٦]، وفي التثنية: « ضربت - وضرباني - الزيدين »، وفي الجميع: « ضربت - وضربوني - الزيدين ».

قال اللّه تعالى في التعليق بالثاني: ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، فـ (قِطْرًا) مفعول بـ (أُفْرِغ).

= الشعر. انظر: المفضليات (ص٣٩٠)، والمقرب لابن عصفور (١/ ٢٥١)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٥)، وشرح الأشموني (٢/ ١٠٢).

(١) الأرطى: شجر. بذَّت: سبقت وغلبت. الكليب: جماعة الكلاب. وتعفَّق لها رجال: استتروا، يريد الصيادين تخفوا للبقرة.

(٢) في الأصل: « قاما » و « قاموا ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: « زيد ». وهو خطأ. انظر المثال في: الكتاب (١/ ٧٦).

(٤) يعني أن الكسائي يجيزه على حذف الفاعل، وغيره على إضماره.

(٥) الكتاب (١/ ٧٣).

(٦) المرجع السابق (١/ ٧٩).

وقال الشاعر[١] في التعليق بالأول:

١١. فَـرَدَّ علـى الفُؤادِ هَـوًى عَـمِـيـدًا   وسُوئِل لـو يُـبـيـنُ لنـا الـسُّـؤَالا

١٢. وقـد نَـغْـنَـى بـهـا ونَـرَى عُصُورًا   بها يَـقْـتَـدْنَـنَـا الـخُـرُدَ الـخِـدَالا

وقال الفرزدق[٢] في التعليق بالثاني:

١٣. ولكـنَّ نِـصْـفًـا لـو سَبَبْتُ وسبَّني   بَـنُـو عبد شمسٍ منْ منافٍ وهاشمِ

وقال طفيل[٣] الغنوي في ذلك:

١٤. وكُـمْـتًـا مـدمَّـاةً كـأنَّ مُـتُـونَـهـا   جَرَى فَوقَهَا واستشْعَرتْ لونَ مُذْهَب

[16] وقال عمر[٤] بن أبي ربيعة في التعليق بالأول:

١٥. إذا هِـي لـم تَـسْـتَـكْ بعـود أَرَاكَـةٍ   تُنُخِّلَ - فاستاكتْ به - عودُ إِسْحل

وتقول: « أعطيت، وأعطاني زيد[٥] درهمًا ». وتقول: « ظننت، وظنني زيد شاخصًا »، وعلى التعليق بالأول: « ظننت - وظننيه[٦] - زيدًا شاخصًا »، وفي

---

(١) هو المرار الأسدي، والبيتان من شواهد سيبويه (١/ ٧٨)، وموضع الشاهد هو البيت الثاني، وأنشد سيبويه البيت الأول ليرى أن القوافي منصوبة. وهما من شواهد المقتضب (٤/ ٧٦، ٧٧)، والإنصاف (ص٨٥، ٨٦). ويقول أبو البركات الأنباري: « فأعمل الأول، ولذلك نصب « الخرد الخدالا »، ولو أعمل الفعل الثاني لقال: تقتادنا الخرد الخدال، بالرفع ».
والهوى: العشق. والعميد: الفادح. والخرد: جمع خريدة، وهي المرأة الحيية الطويلة السكوت، أو البكر. والخدال: جمع خدلة - بفتح فسكون - وهي: الغليظة الساق المستديرتها.

(٢) ديوانه (٢/ ٣٠٠)، وروايته فيه: « لكن عدلًا .. ». والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٧٧)، والمقتضب (٤/ ٧٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٨)، والإنصاف (ص٨٧).
والنصف: الإنصاف.

(٣) تقدم البيت برقم (٩).

(٤) ملحقات ديوانه (ص٤٩٠)، والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٨، ٧٩)، والهمع (١/ ٦٦)، والدرر (١/ ٤٦)، وشرح الأشموني (٢/ ١٠٥).
تنخل: اختير. والإسحل: شجر يُستاك به.

(٥) في الأصل: « زيدًا » - بالنصب - وهو خطأ.

(٦) في الأصل: « وظننته ». وهو خطأ.

التثنية: « ظننت - وظناني شاخصًا - الزيدَين شاخصين »، وفي الجميع: « ظننت - وظنوني شاخصًا - الزيدين شاخصين ». تقديره: « ظننت الزيدين شاخصين، وظنوني شاخصًا »، فلم تجمع « شاخصًا »؛ لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال هو الأول، ولم تضمره؛ لأن ضمير الواحد لا يعود على الاثنين.

فإنْ قلت: « ظننت وظنانا »، ثنيت شاخصًا، وأضمرته، فقلت: « ظننت - وظنانا إياهما - الزيدين شاخصين »، وفي الجميع: « ظننت - وظنونا إياهم - الزيدين شاخصين ».

وتقول: « أعلمت، وأعلمني زيد عمرًا منطلقًا » على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول: « أعلمت - وأعلمنيه إياه - زيدًا عمرًا منطلقًا »، وفي التثنية: « أعلمت - وأعلمانيهما إياهما - الزيدين العمرين منطلقين »، وفي الجميع: « أعلمت - وأعلمونيهم إياهم - الزيدين العمرين منطلقين ». تقدير الكلام: « أعلمت الزيدين[1] العمرين منطلقين، وأعلمونيهم إياهم ».

ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز؛ لأنه لم يأتِ لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد، قياسٌ بعيد؛ لما فيه من الإشكال بكثرةِ الضمائر والتأخير والتقديم.

وفروع هذا الباب كثيرة:

منها: أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف، هل تدخل في هذا الباب أو لا[2]؟

ومنها: [أن[3] الأسماء والحروف هل هي في هذا كالأفعال أو لا؟].

[**ومنها**]: أن المتعلقات التي يسميها النحويون المعمول فيها، من ظروف وأحوال وتمييزات، ومفعولات من أجلها، ومفعولات مطلقة، ومفعولات معها،

---

(١) في الأصل: « والعمرين ». وهو خطأ.

(٢) في الأصل: « أم لا ». وأم المتصلة لا تقع بعد هل.

(٣) عن هامش الأصل.

هل مجراها مجرى المفعولات بها، ومجرى الفاعلين والمجرورات أو لا؟

– فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا، لما قدمناه.

– وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب، تقول[١]: « ما أحسن، وأعلم زيدًا »، تُعَلِّق زيدًا بأعلم، وتقول: « ما أحسن – وأعلمه – زيدًا! » على التعليق بالأول، لا مُعْتَرَض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلِّق به، وليس فعلًا[٢]، وإن جعله بعض النحويين فعلًا، وأنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال في متعلقاته، قيل: القياس على [17] غيره من الأفعال المقتضية مفعولًا واحدًا سائغٌ لقرب مأخذه، وسبقه إلى فهم السامع.

– وأما « حبَّذا » و « نعم » و « بئس » و « عسى »، فلا تدخل في هذا الباب؛ لأن المتعلقات بها لا تضمر على حد الإضمار في هذا الباب، ولا يحال بينها وبينها.

– وأما « كان » وأخواتها؛ فإنَّ « كان » منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولًا، تقول: « كنت وكان زيدًا قائمًا » و « كنتُ – وكانه زيد – قائمًا »، فـ « قائمًا » خبر كنت، وقال الفرزدق[٣]:

١٦. إِنِّـي ضَمِنتُ لمن أَتَاني ما جَنَى[٤] وأَبَـى فكانَ وكـنـتُ غـيـر غَـدُورِ

– وكذلك « ليس »، تقول: « لست، وليس زيدٌ قائمًا » و « لست – وليس زيد إياه – قائمًا ». والأظهر أن يوقف فيما عدا « كان » على السماع من العرب؛ لأن « كان » اتُّسِع فيها، وأُضمر خبرها، قال أبو الأسود:

١٧. فَـإِنْ لَا يَـكُـنْـها أو تَـكُـنْـه فـإِنَّـهُ أخـوها، غَـذَتْـهُ أُمُّـهُ بِـلـبـانِـها[٥]

---

(١) جواب « أما » محذوف للعلم به، تقديره: فيجوز.

(٢) يشير بذلك إلى مذهب الكوفيين. انظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف (ص١٢٦).

(٣) لم أجده في ديوانه. والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٧٦)، والإنصاف (ص٩٥).

(٤) في الأصل « ضممت ». وهو خطأ.

(٥) الكتاب (١/ ٤٦)، والمقتضب (٣/ ٩٨)، والإنصاف (ص٨٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٠٧)، والمقرب لابن عصفور (١/ ٩٦)، والخزانة (٢/ ٤٢٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨)، وقبله: =

فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف، والأحوال، والمفعولات من أجلها، والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس؟

قيل: أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب، وذلك أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل، والحذف مناقض للتأكيد، فإذا قلت: « قمت وقام زيد قيامًا »، إن علقت « قيامًا » بالثاني، وحذفت من الأول، حذفت المؤكد. وإن قصد بالمصدر تبيين النوع كان أشبه بالمفعول به، كقولنا: « قمت القيام الحسن »، تقول في التعليق بالثاني: « قمت، وقام زيد القيام الحسن »، وفي تعليقه بالأول: « قمت - وقامه زيد - القيام الحسن ».

- وتقول في ظرف الزمان: « قمت، وقام زيد يوم الجمعة »، وعلى التعليق بالأول: « قمت - وقام فيه زيد - يوم الجمعة »، وفي ظرف المكان: « قمت، وقام زيد مكانًا حسنًا »، وعلى التعليق بالأول: « قمت - وقام فيه زيد - مكانًا حسنًا ».

- وفي المفعول من أجله: « قمت، وقام زيد إعظامًا لك »، وعلى الأول: « قمت - وقام له زيد - إعظامًا لك ». تقديره: « قمت إعظامًا لك، وقام له زيد ».

والأظهر أن لا يُقاس شيء من هذا المسموع؛ إلا أن يُسمَع في هذه كما سُمع في تلك.

- وأما الحال والتمييز [18] فلا يجوز القياس فيهما؛ لأنهما لا يُضمران.

- وأما الحروف فلا مدخل لها في هذا الباب.

- وأما الأسماء التي يسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك، تقول: « زيدٌ

= دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزيًا بمكانها

أراد بأخي الخمر: الزبيب. نهاه عن شرب الخمر، وقال له: إن الزبيب يقوم مقامها، فإن لم تكن الخمر نفسها من الزبيب، فهي أخته، اغتذتا من شجرة واحدة.

مادحٌ ومعظِّمٌ عمرًا ». و « زيدٌ مادحٌ - ومعظِّمٌ إيَّاه - عمرًا » تريد: « زيدٌ مادحٌ عمرًا ومعظِّمٌ إيَّاه ».

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الآخر، فاختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأول للسبق. ومذهب البصريين أظهر؛ لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلًا. والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني. وقد حملهم الجوار على أن يقولوا: « هذا جحر ضبٍّ خربٍ » فيخفضونه، وهو للجحر المتقدم[١].

* * *
* *
*

(١) يستدل بهذا لمذهب البصريين؛ فالقرب قد حملهم على إجراء الصفة على غير مَنْ هي له. انظر المسألة في: الإنصاف (ص٨٣ - ٩٦).

فصل [آخر، عن: النحو من غير عامل ومعمول]

[تطبيقه في باب الاشتغال]:

ومن الأبواب التي يظن أنه يعسر على من أراد[١] تفهيمها أو تفهمها؛ لأنها[٢] موضع عامل ومعمول، والداعية لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، مثل قولنا: « زيدًا ضربته ».

فأقول: إن كل فعل تقدمه اسم، وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبرًا أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمرًا، أو نهيًا، أو مستفهمًا عنه، أو محضوضًا عليه، أو معروضًا أو متعجبًا منه. فإن كان أمرًا أو نهيًا فالاختيار فيه النصب[٣]، ويجوز رفعه، كقوله: « زيدًا اضرِبْه »، وكذلك: « زيدًا اضرِبْ غلامه »، وكذلك: « زيدًا امرر بغلامه »، وكذلك: « زيدًا امرُرْ به »، والنهي كالأمر، قال الأعشى[٤]:

١٨. هُـرَيْـرَةَ ودِّعْـهـا وإنْ لام لَائـمُ غَـدَاةَ غـدٍ أم أنتَ للـبَـيـنِ واجـمُ

وكذلك إن كان الأمر باللام، كقولك: « زيدًا ليضرِبْه عمرو ».

وإن دخلت « أمَّا » قبل الاسم فكذلك تقول: « أمَّا زيدًا فأكرمْهُ، وأمَّا عمرًا فلا تهنه ».

والدعاء[٥] يجري مجرى الأمر والنهي في اللفظ، يقال: « اللهم زيدًا ارحمْه »، و « اللهم عبدَ اللَّه لا تعذبْه ». وكذلك: « زيدًا سُقيًا له »، و « عمرًا رَعْيًا له »، و « أما الكافر فجدعًا له »؛ لأنه دعاء [19]، وقال أبو الأسود الدؤلي[٦]:

١٩. أَمِـيـرانِ كـانَـا آخَـيـانِـي كِلَاهُـمـا فَكُلًّا جـزاه اللهُ عـنِّـي بـمـا فَـعَـلْ

---

(١) في الأصل: أراده.

(٢) في الأصل: « إلا موضع ».

(٣) انظر: الكتاب (١/ ١٣٨).

(٤) ديوانه (ص١٧٧)، والكتاب (٤/ ٢٠٥).

(٥) الكتاب (١/ ١٤٢).

(٦) الكتاب (١/ ١٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨).

وإذا قلت: « زيدًا فاضرِبْه »، فلا يجوز في « زيد » إلَّا النصب[١]، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، كما يجوز في « زيدٌ اضربْه »، فإن جعل خبر مبتدأ محذوف جاز، كأنه قال: « هذا زيد فاضرِبْه ». ولا يجوز « زيدٌ فاضرِبْه » على أن يكون « زيد » مبتدأً، و « اضرِبْه » خبره، كما لا يجوز: « زيد فمنطلق ». وقال الشاعر[٢]:

٢٠. وقـائـلـةٍ: خَولَانُ فانْكح فَتَـاتَهُمْ   وأُكـرُومَـةُ الحـيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

فخولان: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذه خولان.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢]، فإن سيبويه - رحمه اللَّه - جعلهما مبتدأين، ولم يجعل فِعْلَي الأمر خبرين عنهما، لكنه جعل الخبرين محذوفين، تقديرهما: في الفرائض، أو: فيما فرض عليكم الزانية والزاني[٣].

ويظهر أنهما مبتدآن خبرهما الفعلان، ودخلت « الفاء »[٤] في الخبر، كما تدخل في خبر « الذي سرق فاقطع يده »؛ لأن معنى « السارق »: الذي سرق، وليس بمنزلة: « زيد فمنطلق »؛ لأن زيدًا لا يدل على معنى يستحق أن يكون الخبر مسببًا له، كما في « السارق »، فإن في السارق معنى ترتَّب عليه به قطعُ يده[٥]، وقد قُرِئ بالنصب. وقال سيبويه: « وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا الرفع[٦] ».

---

(١) الكتاب (١/ ١٣٨).

(٢) الكتاب (١/ ١٣٩ - ١٤٣). وهو من أبيات الكتاب التي لا يعرف قائلها. وانظره في: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٠)، (٨/ ٩٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢١٨)، (٣/ ٣٩٥)، (٤/ ٤٢١)، (٥/ ٥٥٢)، ومغني اللبيب (ص ١٧٩، ٥٣٧)، والهمع (١/ ١١٠)، والدرر (١/ ٧٩)، والأشموني (٢/ ٧٧).

خولان: حي باليمن. والأكرومة: مصدر بمعنى المفعول، أي: مكرمة. وأراد بالحيين حي أبيها وحي أمها. والخلو: التي لا زوج لها.

(٣) الكتاب (١/ ١٤٣).   (٤) في الأصل: « ودخلت الهاء ».

(٥) انظر: الكتاب (١/ ١٣٩، ١٤٠)، (٣/ ١٠٢)، والمقتضب (٣/ ١٩٥)، وتعليق الأستاذ عضيمة، والهمع (١/ ١٠٩).

(٦) لفظ الكتاب (١/ ١٤٤): « إلا القراءة بالرفع ».

وأما إن كان الفعل مستفهمًا عنه بالهمزة، فإن الاختيار[(١)] نصبه، ويجوز رفعه، كقولك: « أزيدًا أكرمته؟ »، قال اللَّه ﷻ: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ [القمر: ٢٤].

وكذلك: « أزيدًا ضربت أخاه؟ » و « أزيدًا مررت به؟ » و « أزيدًا مررت بأخيه؟ »، وقال جرير[(٢)]:

٢١. أثعلبةَ الفوارسَ أم رِياحًا عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشَابَا

وتقول: « أعبد اللَّه كنت مثله؟ »، و: « أزيدًا لست مثله؟ »؛ بناء على أن « كان »، و « ليس » فعلان[(٣)]. وهذا لا يجوز عندي حتى يسمع من العرب.

وتقول: « ما أدري أزيدًا مررت به أم عمرًا؟ »، و: « ما أبالي أعبد اللَّه لقيت أخاه أم عمرًا »[(٤)].

فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع. ولا يضمر رافع كما [20] لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعًا لكلام العرب، وذلك كقولك: « زيدٌ قام »، وقال اللَّه تعالى: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس: ٥٩].

وقولنا: إنه تارة منصوب على أنه غير مبتدأ، وتارة مرفوع على أنه مبتدأ، فلا منفعة في ذلك.

وقال تبارك وتعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩]؛

(١) الكتاب (١/ ١٠٢).

(٢) ديوانه (ص٥٩)، والكتاب (١/ ١٠٢)، وأمالي الشجري (١/ ٣٢١)، (٢/ ٣١٧)، والأشموني (٢/ ٧٨)، ويس على الألفية (١/ ٢٢٠).

ثعلبة الفوارس ورياح من قوم جرير، وأما طهية والخشاب فمن الفرزدق.

(٣) ذكر سيبويه المثالين، وحكم على « كان » و « ليس » بأنهما فعلان. الكتاب (١/ ١٠٢). وقد اختلف النحاة في « ليس »، فقال بعضهم: إنها حرف بمنزلة ما، ومنهم ابن السراج، انظر: المغني (ص٣٢٥)، وقد يفهم هذا القول من كلام ابن كيسان كما في لسان العرب، مادة « ليس ». أما « كان » فلم يقع لي الخلاف حول فعليتها، وفي حاشية يس على الخلاصة (١/ ١٠٠): « قال ابن الحاج: كلمات الباب « أي باب كان » كلها أفعال، لا أعرف في ذلك خلافًا في غير ليس... ».

(٤) الكتاب (١/ ١٠٢).

فأنتم في موضع رفع، وكذلك: « أزيدٌ ضرب أبوه عمرًا؟ »[١]. وكذلك: « أزيدٌ ضُرب؟ » و « أزيدٌ ذُهِبَ[٢] به؟ »؛ لأنه في موضع رفع، وكذلك: « أزيدٌ مُرّ بغلامه؟ ». وقال عدي بن زيد في الأمر[٣]:

٢٢. أَرَوَاحٌ مُـــوَدِّعٌ أم بـــكـــورُ أنـتَ فـانـظُـرْ لأيِّ ذاكَ تَـصِـيـرُ؟

فإن عاد عليه ضميران، أحدهما في موضع مرفوع، والآخر في موضع منصوب، أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب؛ كقولك: « أعبد اللَّه ضرب أخوه غلامه »[٤]؛ لك في « عبد اللَّه » الرفعُ والنصبُ، إن راعى المرفوع رُفِع، وجُعل المنصوب كالأجنبي، وإن راعى المنصوب نُصب.

وتقول[٥]: « أزيدًا لم يضربه إلا هو؟ »، لا يكون فيه إلا النصب، وإن كانا

---

(١) في الكتاب (١/ ١٠٢): « وتقول: أعبد اللَّه ضرب أخوه عمرًا، لا يكون إلا الرفع؛ لأن الذي من سبب عبد اللَّه مرفوع فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه... ».

(٢) الكتاب (١/ ١٠٤)، وشرح المفصل (٢/ ٣٥).

(٣) يريد أن الأمثلة المتقدمة كانت في الخبر، والعائد فيها ضمير رفع، ومثل ذلك في الأمر قول عدي، وموضع الشاهد: أنت فانظر.

والبيت من شواهد الكتاب (١/ ١٤٠)، والخصائص (١/ ١٣٢)، وأمالي الشجري (١/ ٨٩)، والهمع (١/ ١١٠)، (٢/ ١١١)، والدرر (١/ ٧٩)، (٢/ ١٤٥).

أراد: أذو رواح، والرواح بالعشي، والبكور في أول النهار.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٠٣).

(٥) هذه المسألة من زيادات أبي الحسن الأخفش على الكتاب، انظر (١/ ١٠٦)، تحقيق: عبد السلام هارون.

وهي تحتاج إلى تقديم، ذلك أنه لا يجوز إعمال الفعل في ضميرين متصلين لمسمى واحد، يكون أحدهما فاعلًا والآخر مفعولًا؛ فلا يجوز أن تقول: ضربتُني - على أن الفاعل ضرب نفسه - لكن ذلك جائز في أفعال القلوب، تقول: ظننتُني وحسبتُني. على أنك إذا أردت ذلك في غير أفعال القلوب تقول: ضربت نفسي، وكلمت نفسي. وهكذا، أو تفصل أحد الضميرين فتقول: ما ضربت إلا إياك، والضميران لشيء واحد.

ويمتنع الاتحاد في باب ظن وغيره إذا أضمر الفاعل متصلًا مفسرًا بالمفعول، نحو: ظن زيدًا قائمًا، و: زيدًا ضرب. تريد: ظن نفسه قائمًا، وضرب نفسه.

فإن أضمر منفصلًا جاز، نحو: ما ظن زيدًا قائمًا إلا هو، وما ضرب زيدًا إلا هو.

ومثله مع إضمار المفعول: ما ظن زيد قائمًا إلا إياه، وما ضرب زيد إلا إياه. =

جميعًا من سببه؛ لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل [من الفعل، وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل][(١)]؛ لأن المنفصل يعمل[(٢)] كعمل سائر الأسماء ويكون في مواضعها، وغير المنفصل لا يكون هكذا.

وكذلك: « أزيد لم يضرب إلا إياه »؛ لأن فعل « زيد » إذا كان مع اسم - يعني ضمير الفاعل الذي في يضرب - غير منفصل، لم يتعدّ إلى « زيد »، ولم يتعدّ فعل « زيد » إليه، ألا ترى أنك لا تقول: « أزيدًا ضرب؟ »، وأنت تريد: « أزيدًا ضرب نفسه »، ولا: « أزيد [(٣)] ضربه؟ »، وأنت تريد أن توقع فعل « زيد » على الهاء، والهاء لزيد، فلذلك لم يعمل في « زيد ».

قال المؤلف ﷺ: هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر، والمنصوب ينتصب كذلك أيضًا. فإذا قيل: « أزيدًا لم يضربه إلا هو؟ »، فتقدير المحذوف: « ألم يضرب زيدًا إلا هو؟ »، وهذا جيد؛ لأن الفاعل مضمر منفصل. ولو رفع « زيدًا » حملًا على الضمير المنفصل، فقال: « أزيد لم يضربه إلا هو؟ » لكان تقدير المحذوف: « ألم يضربه إلا زيد؟ »، وهذا لا يجوز؛ لأن فعل « زيد » لا يتعلق به ضمير « زيد » المتصل في ضميره المتصل، لا تقول: « ما ضربه إلا زيد »، والضمير لزيد.

=فإذا شغل الفعل بالمنصوب، والمرفوع منفصل، حمل الاسم المتقدم المشغول عنه على المنصوب، ولم يحمل على المرفوع؛ لأنه لا يرفعه متصلًا، فلا يفسر ما يرفع. وهذا هو تعليله للمسألة الأولى: أزيدًا لم يضربه إلا هو.

وإذا شغل بالمرفوع، والمنصوب منفصل، حمل الاسم المتقدم المشغول عنه على المرفوع، ولم يحمل على المنصوب؛ لأنه لا يتصل به الضمير المنصوب في هذه الحالة. وهذا هو تعليله للمسألة الثانية: أزيد لم يضرب إلا إياه. انظر: رسالة الملائكة (ص٢٢٤).

(١) عن هامش الكتاب (١/ ١٠٦).

(٢) أي: يتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى سائر الأسماء.

(٣) كذا في أصلنا، وفي نص الأخفش المنقول على هامش الكتاب (١/ ١٠٦): « أزيدًا ضربه »، بالنصب. والصواب ما هنا؛ ذلك أنه مثّل به للفعل المسند إلى زيد الذي لا يصح أن يتعدى إلى ضميره، وقد مثّل قبل هذا للفعل المسند إلى ضمير زيد الذي لا يصح أن يتعدى إلى زيد.

فإن قيل: لمَ لا يكون التقدير: « ما ضرب إلا إياه زيد؟ ».

قيل: لأن معنى المحذوف مخالف لمعنى المنفي؛ لأن « إلا » إذا دخلت على الفاعل، كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعل أحد إلا فعل الفاعل، والفاعل محتمل [21] [أن يكون فعل بغير][١] ذلك المفعول، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى [ذلك المفعول][٢]، وإذا أدخلت « إلا » على المفعول نفيت عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل.

وإذا قلت: « أزيد لم يضرب إلا إياه؟ »، فالرفع في « زيد » لا غير؛ لأن تقدير[٣] المحذوف: « ألم يضرب زيد[٤] إلا إياه »، وهذا حسن. ولا يجوز النصب في هذه المسألة، كما لا يجوز الرفع في الأولى[٥]؛ لأنه لو نصب « زيدًا » لكان التقدير: « ألم يضرب إلا زيدًا؟ »؛ لأن ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل، ولا يجوز: « ما ضرب إلا زيدًا »، ولا: « ما إلا زيدًا ضرب ». ولا يجوز إدخال « إلا » على ضمير الرفع حتى يقال: « ألم يضرب زيدًا إلا هو؟ »؛ لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمعنى المنفي، وهذا ليس كذلك؛ لما تقدم في المسألة الأولى.

وهذا كله بناء على مذهب الإضمار. وأما مَنْ يرى أن العرب إنما راعت المعاني، وجعلت اختلاف الألفاظ - في الغالب - دليلًا على اختلاف المعاني، واتفاقها [دليلًا على اتفاقها][٦]، فإنه يجيز النصب والرفع في كل واحدة من المسألتين[٧]؛ لأن « زيدًا » فاعل ومفعول، فالرفع باعتبار كونه فاعلًا، والنصب باعتبار كونه مفعولًا، ألا [ترى أنك تقول: « أزيد لم] يضرب عمرًا إلا هو؟ »

(١، ٢) عن التيمورية (ص٣٣)، ومكانه بياض في المصورة لخرم في المخطوطة.

(٣) في الأصل: « تقديم ».

(٤) في الأصل: « زيدًا » بالنصب. وهو خطأ.

(٥) في الأصل: « الأول ». يعني في قولك: « أزيدًا لم يضربه إلا هو ».

(٦) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٧) المسألتان هما: « أزيدًا لم يضربه إلا هو » و: « أزيد لم يضرب إلا إياه ».

فتحمل على المنفصل، و « [أزيدًا][1] لم يضرب [عمرو[2] إلا[3] إياه »؛ حملًا على المنفصل. ولو قلت: « أزيدًا[4] لم يضرب عمرًا إلا هو؟ »، لم يجز. وإذا قدرت عاملًا على مذهبهم، لم يكن بد من أن تقول: « ألم يضرب عمرًا إلا زيد لم يضربه إلا هو ». وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تُضمر شيئًا[5].

وتقول: « أخواك ظناهما منطلقين »[6]، فللأخوين هنا ضميران[7]، مرفوع ومنصوب، وهما متصلان[8]، فحملت الأول على المرفوع من[9] قِبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره، نحو: « ظنهما أخواك منطلقين »، إذا ظنا أنفسهما، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر[10]، [نحو قولك « زيدًا ظَنَّ عالمًا »، إذا ظنَّ نفسه][11]، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر، مثل قولك: « أظنني ذاهبًا »[12].

وهذا بناء أيضًا على أن المرتفع والمنتصب ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمر.

---

(١) مكانه بياض في المصورة لخرم في المخطوطة. والمثبت عن التيمورية (ص٣٤).

(٢) في التيمورية: « عمرًا » بالنصب. وهو خطأ.

(٣) مكانه بياض في المصورة لخرم في المخطوطة. والمثبت عن التيمورية (ص٣٤).

(٤) في الأصل: « إلا زيدًا ». وهو خطأ.

(٥) وجه استنتاج ابن مضاء أن زيدًا في: « أزيد لم يضرب عمرًا إلا هو » قد حمل على المنفصل، وقد تقدم أن النحاة يمنعون الحمل عليه. لكن هنا مغالطة، فالنحاة يمنعون الحمل إذا كان الفاعل والمفعول واحدًا نحو: « أزيدًا لم يضربه إلا هو »، فأما في مسألة ابن مضاء، فالفاعل والمفعول مختلفان.

(٦) هذه من المسائل التي ألحقت ببعض نسخ الكتاب، ويظن أنها من زيادات الأخفش، انظر: الكتاب (١/ ١٠٨).

(٧) في هامش الكتاب: « سببان ».

(٨) في هامش الكتاب: « وهما غير منفصلين ».

(٩) يعلل بذلك لعدم جواز النصب؛ لأنك لو نصبته لكان محمولًا على المفعول الأول، فيؤدي ذلك إلى تعدي فعل المضمر إلى الظاهر وهذا لا يجوز، كما سيبينه بعد.

(١٠) بعده في هامش الكتاب: « في هذا الباب ».

(١١) ما بين القوسين ليس في هامش كتاب سيبويه.

(١٢) اقتصر ابن مضاء من هذه الزيادة على هذا القدر. وما زال لها بقية؛ انظرها في هامش الكتاب (١/ ١٠٨).

وأما على ترك الإضمار فإن الرفع والنصب جائزان؛ إلا أن ما لا اختلاف فيه أولى مما فيه خلاف، في هذه المسألة، وفي المسألتين المتقدمتين. والإحاطة في هذه المسائل - وهي مظنونة غير مستعملة [22] [ولا محتاج إليها - لا][١] تنبغي لمن رأى أن لا ينظر إلا فيما تمس الحاجة [إليه[٢]، وحذفُ[٣]] هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوٍّ لها، ومسهِّل، وعلى هذا، الخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقًا أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقًا، كقولهم: بِمَ نُصِب المفعول؟ بالفاعل، أم بالفعل، أم بهما؟

وتقول: « أأنت عبد اللَّه ضربته؟ »، الاختيار عند سيبويه رفعُ « عبد اللَّه »؛ لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين « عبد اللَّه » « أنت »، لكنك إن شئت أن تنصبه كما نصبت « زيدًا ضربته » جاز[٤].

وقال أبو الحسن الأخفش وأبو العباس بن يزيد: « النصب أجود؛ لأن « أنت » ينبغي أن يرتفع بفعل إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به « أنت » ساقطًا على « عبد اللَّه » »[٥]، على أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب.

واحتجَّ أبو العباس[٦] أحمد بن ولاد عليهما لسيبويه[٧] بأن[٨] قال: إنما يُرْفَع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل، إذا كان الفعل خبرًا عنه، أي[٩]:

(١، ٢) مكانه بياض في المصورة. والمثبت عن مخطوطة التيمورية (ص٣٤).

(٣) في التيمورية « وحذف إليه هذه ». فحذفنا كلمة « إليه ».

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٠٤).

(٥) هذا النص بلفظه منسوب إلى أبي الحسن الأخفش، وهو من زيادات بعض نسخ الكتاب. انظر (١/ ١٠٤).

(٦) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد المصري، أبوه وجده نحويان. سمع من الزَّجَّاج وطبقته. وله كتاب الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرد، والمقصور والممدود. انظر: الإنباه (١/ ٩٩)، ومعجم الأدباء (٤/ ٢٠١ - ٢٠٣).

(٧) في الأصل: « بسيبويه ».

(٨) في الأصل: « فإن قال ».

(٩) في الأصل: « أن يرفع ».

يرتفع بالابتداء، كقولك: « أزيدًا ضربته؟ »، لو رفعته بالابتداء لكان « ضربته » خبرًا له، وكذلك: « أزيد قام؟ » لو رُفِع « زيد » بالابتداء لكان « قام » خبرًا له، وأنت إذا قلت: « أأنت عبد اللَّه ضربته؟ »، ورفعت [« أنت » بالابتداء، لم يكن][(١)] « ضربته » خبرًا عنه، وإنما خبره الجملة بعده، التي هي [« عبد اللَّه ضربته »]، فهي بمنزلة قولك: « أزيد أخوه قائم؟ ».

وما قاله محتجًّا عن سيبويه مردود بما ذكره سيبويه في باب « ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل »[(٢)]، قال فيه: « أزيدًا أنت ضاربه؟ »: إن « زيدًا » يختار فيه النصب، كما يختار في « أزيدًا تضربه؟ »، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل. ولو كان ما قاله ابن ولاد صحيحًا لكان « زيد » مرفوعًا؛ لأنك لو رفعته بالابتداء لكانت الجملة من الابتداء والخبر خبره.

ولسيبويه أن يقول: إني لم أمنع نصب « زيد » من أجل هذا، و « أنت » عندي فاعل بفعل مضمر، لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في معمول واحد. ويلزمه على هذا أن لا يجيز: « أزيدًا درهمًا أعطيته إياه »، على أن ينصب « زيدًا » و « درهمًا »، بفعل مضمر تقديره: « أأعطيت زيدًا درهمًا؟ »، ويقول: لو جاز هذا لجاز: « أزيدًا عمرًا قائمًا أعلمته إياه إياه؟ »، فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين جاز أن يعمل في ثلاثة.

وإن كان الفعل محضوضًا عليه [23] بألَّا، أو هلَّا، أو لوما، أو لولا، لم يكن في الاسم إلا النصب، تقول « هلَّا زيدًا أكرمته »، وكذلك سائرها[(٣)].

وإن كان متعجبًا منه فلا يجوز فيه إلا الرفع؛ وذلك[(٤)] قولك: « زيدٌ ما أحسَنَه! » و « زيدٌ أحْسِن به! ».

وإن كان الفعل خبرًا فإنه يكون موجبًا ومنفيًّا وشرطًا، فإن كان موجبًا، وكان

---

(١) عن مخطوطة دار الكتب. ومكانه بياض في المصورة.

(٢) الكتاب (١/ ١٠٨). (٣) المرجع السابق (١/ ٩٨).

(٤) في الأصل: « وكذلك ».

الاسم مقدّمًا مبتدأ به، جاز فيه الرفع والنصب، والرفع أحسن، تقول: « زيدٌ لقيته »، و « زيدًا لقيته »[(١)]. فإن كان منفيًّا بـ« ما » أو « لا » جاز في الاسم الرفع والنصب، والنصب أحسن؛ قال الشاعر[(٢)]:

٢٣. فَلَا ذَا جلالٍ هِبْنَهُ لجلالِهِ ... ولَا ذا ضَياعٍ هُنّ يتركْنَ للفَقْرِ

وقال[(٣)] أيضًا:

٢٤. فلا حسَبًا فَخَرْتَ به لِتَيْمٍ ... ولا جَدًّا إذا ازدَحَم الجدودُ

وكذلك تقول: « ما زيدًا ضربته »[(٤)]، إذا لم تكن التي يكون بعدها الاسم مرفوعًا، وخبره منصوبًا.

وإن كان الفعل شرطًا بدخول « إنْ » عليه كان الاسم منصوبًا[(٥)]، وفي رفعه خلاف، قال الشاعر[(٦)]:

٢٥. لا تَجْزَعِي إن مُنْفِسًا أهلكتُهُ ... وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزَعِي

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء إلا في « إن » وحدها، إلا في ضرورة الشعر[(٧)].

فإن عطفت الجملة التي تقدم [فيها] الاسم على الفعل، على جملة أخرى

---

(١) الكتاب (١/ ٨١).

(٢) هو هدبة بن الخشرم العذري. والبيت من شواهد الكتاب (١/ ١٤٥)، وأمالي الشجري (١/ ٣٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧).

يذكر المنايا فيقول: لم تهب الجليل ولم تشفق على الفقير.

(٣) هو جرير. والبيت في ديوانه (ص١٢٩)، والرواية فيه: « ولا حسب ... ولا جد »، بالرفع. وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٤٦). وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٩)، (٢/ ٣٦)، وفي خزانة الأدب (١/ ٤٤٧).

(٤) الكتاب (١/ ١٤٥).

(٥) المرجع السابق (١/ ١٣٤).

(٦) هو النمر بن تولب. والبيت في ديوانه (ص٧٢). وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٣٤)، والمقتضب (٢/ ٧٦)، وأمالي الشجري (١/ ٣٣٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨)، وفي خزانة الأدب (١/ ١٥٢، ٤٥٠)، (٣/ ٦٤٢)، (٤/ ٤١٠)، ومغني اللبيب (ص١٧٩، ٤٥٠)، والأشموني (٢/ ٧٥).

(٧) الكتاب (١/ ١٣٤).

صدرها فعل، كان الاختيار النصب[١]، والرفع جائز، نحو قولك: « ضربت زيدًا، وعمرًا أكرمته ». وقال اللّه تبارك وتعالى: ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ۝٣١ وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا ﴾ [النازعات: ٣١، ٣٢]، وقال تعالى: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣١]، وهو في القرآن كثير، وقال الشاعر [٢]:

٢٦. أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا ... أملكُ رأسَ البعير إن نَفَرا

٢٧. والذئبَ أخشاه إن مررتُ به ... وَحدي وأَخْشَى الرياحَ والمَطَرَا

عطف « والذئب أخشاه » على قوله: « لا أحمل السلاح ».

وإن عطفتها على جملة من مبتدأ وخبر، والخبر جملة من فعل وفاعل، كقولك: « زيد أكرمته، وعبد اللّه لقيته »، فسيبويه يختار الرفع إن عطفت على جملة المبتدأ وخبره، والنصب إن عطفت على جملة الفعل[٣]. وخالفه غيره[٤] في ذلك، وقال: إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل [والفاعل][٥]؛ لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع، وما عُطف على الخبر فهو خبر، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة [24] خبرًا؛ لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ.

---

(١) الكتاب (١/ ٨٨).

(٢) هو الربيع بن ضبع الفزاري، والبيتان في النوادر (ص١٥٩)، والهمع (٢/ ٥٠)، والدرر (٢/ ٦٠)، والعيني (٣/ ٣٩٧)، والتصريح (٢/ ٣٦).

يصف الربيع حاله لما كبر.

(٣) الكتاب (١/ ٩١).

(٤) في الارتشاف (ص٩٨٨): « إن كان فيها - أي في الجملة المعطوفة - ضمير جازت المسألة بلا خلاف، نحو: زيد ضربته، وهندًا أكرمتها في داره. وإن لم يكن فيها ضمير نحو: زيد ضربته وهندًا أكرمتها - فأربعة مذاهب:

أحدها: أنه لا تجوز المسألة، وهو مذهب الأخفش والزيادي والسيرافي.

الثاني: أنه يجوز، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي. وهو ظاهر كلام سيبويه.

الثالث: إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا. وهو مذهب هشام.

الرابع: إن كان العطف بثم جاز وإلا فلا. وهو مذهب الجمهور ».

وانظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٤٨٦).

(٥) ليست في الأصل.

وقول المخالف أظهر؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني، ولا تقول في الشيء إذا تقدمه أمران: إنه معطوف على أحدهما دون الآخر، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعاني، كقولنا: « زيد قائم أبوه وعمرو »، تقول[١]: إن « عمرًا » معطوف على « الأب ». ولا يجوز عطفه على « قائم »؛ لكون « قائم » خبرًا عن « زيد »، وليس « عمرو » خبرًا عنه، إنما « عمرو » مُخبَر عنه بالقيام. ويجوز عطف « عمرو » على « زيد »، ويكون القائمان أبا زيد وأبا عمرو.

ولو قيل: « زيد شجاع وكريم »، كان « كريم » معطوفًا على « شجاع »، لا على « زيد »؛ لأنه خبر عن « زيد »، كما أن « كريمًا » كذلك.

فإذا قلنا في قولنا: « زيد ضربته، وعمرًا أكرمته »: إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل، والجملتان مختلفتان، إحداهما خبر عن مبتدأ، والأخرى ليست كذلك، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب، والصغرى لها موضع من الإعراب؛ فأي فائدة في أن تخيّر في العطف عليهما[٢]؛ ألا ترى أنَّا إذا قلنا: « زيد أكرمته، وعمرو أهنته إعظامًا له »، فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة التي هي: « عمرو أهنته إجلالًا له » على المبتدأ وخبره، وعلى جملة الفعل والفاعل. فإذا عطفت على الكبرى، لم يكن لها موضع من الإعراب، وإن عطفت على الصغرى، كان لها موضع من الإعراب، وجاز أن تحذف الأولى التي هي « أكرمته »، وتحلَّ الثانية محلها فتقول: « زيد عمرو أهنته إجلالًا له »، والواو تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول، وكل معطوف عليه، فجائز أن تحذفه وتحل المعطوف[٣] محله، إلا ما شذّ نحو:

---

(١) في الأصل والتيمورية: « وتقول ».
(٢) في الأصل: « عليها ».
(٣) في الأصل: « المعطوف عليه ».

٢٨. أيُّ فَتَى هيـجاءَ أنت وجارهـا(١)

ولا يحمل على الشاذ.

وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر، فكذلك الجملة، ولا فرق بينهما في أن كل واحد منهما خبر. ولم يمتنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر من جهة أنه مفرد؛ بل من جهة ما هو خبر.

وقد احتج ابن ولَّاد لسيبويه فأطال بأمور أكثرها خارج عن المسألة، والذي يقرب من المسألة منها قوله: إن النحويين مجمعون على إجازة قولك: « مررت برجل قام أبوه، وقعد عمرو »، فـ « أبوه » جملة في موضع جر(٢)؛ لأنها نعت لرجل؛ و « قعد عمرو » معطوفة عليها، وليست [25] في موضع جر؛ لأنك لا تقول: « مررت برجل قعد عمرو »؛ إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل(٣). وكذلك إذا قلت: « زيد يضرب غلامه فيغضب عمرو »، فـ « يضرب غلامه » في موضع رفع(٤)، وقوله: « فيغضب عمرو » معطوف عليه، وليس في موضع رفع؛ [لأنه لا عائد فيه على المبتدأ](٥).

قيل: أما قياس الخبر على النعت فليس بالبيِّن، لأن حكميهما مختلفان. وأيضًا فإن لقائل أن يقول: إن قوله: « وقعد عمرو » معطوف على الجملة الكبرى لا على الصغرى.

فإن قال: المعنى على غير ذلك، وذلك أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين لا رابط بينهما، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بقعود عمرو، ودلّت الواو على

---

(١) من شواهد الكتاب المجهولة القائل، وتتمته:

إذا مَـا رِجَـالٌ بـالـرِّجَـالِ استَـقَـلَّـتِ

انظر: الكتاب (٢/ ٥٥، ١٨٧)، ومغني اللبيب (ص٧٧٢).

(٢) في الأصل والتيمورية: « في موضع خبر ». وهو خطأ، والمثبت عن الانتصار.

(٣) بعده في الانتصار: « فيكون نعتًا له ».

(٤) في الانتصار: « فيضرب غلامه رفع؛ لأنه خبر المبتدأ ».

(٥) عن الانتصار (ص٢٦، ٢٧).

ذلك، فكأنه قال: كان من أبيه قيام مع قعود عمرو، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى، وصارتا جميعًا في حكم الجملة الواحدة.

قيل: إن الواو إنما معناها أن تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول، وقد قال سيبويه: ولو قلت: « أزيدًا ضربت عمرًا وضربت أخاه - [يعني[١] والضمير عائد على زيد] - لم يكن كلامًا؛ لأن عمرًا ليس فيه من سبب الأول شيء، ولا ملتبسًا به، ألا ترى أنك لو قلت: « مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه » لم يجز؛ لأن أحدهما ملتبس، والآخر ليس ملتبسًا به »[٢]. وإنما منع سيبويه - رحمه اللَّه - من جواز المسألة الأولى، على أن يكون « زيدًا » منصوب بفعل مضمر، دل عليه الفعل الذي يليه؛ لأنه ليس فيه ضمير يعود على « زيد »، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر عند سيبويه إلا أن يكون المفسر له فعلًا، على الشرط الذي قدمناه. ولو قلت: « أزيدًا ضرب عمرًا » لم يجز.

فإن قيل: فقد عاد في الجملة الثانية على « زيد » ضمير؟

قيل: الجملة الثانية لا تفسر الضمير[٣] الذي نصب « زيدًا »، إنما يفسر الضمير[٤] ما يلي معموله من الأفعال، فالواو - على هذا - لا تربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطًا يجعلهما في حكم الجملة الواحدة. ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل؛ إلا أن سيبويه يُضمِر الفعل، وحيث يَنصب ينصب، وحيث يَرفع يرفع، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختار، وإن خالف مذهبُه هذا المذهبَ نبَّه عليه.

وأما قوله[٥]: « زيد يضرب غلامه فيغضب عمرو »، فظاهر هذا أنَّ « يغضب » معطوف على « يضرب »، لكن لما كان الضرب سبب الغضب، ارتبطت الجملتان وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء، وإن كانتا [26] جملتين فإنهما في

---

(١) هذا تفسير ابن مضاء . (٢) الكتاب (١/ ١٠٨).

(٣، ٤) يعني بالضمير الفعل المضمر الذي يقدره النحاة في هذه المسألة من باب الاشتغال.

(٥) يريد ابن ولاد في نصّه المتقدم.

حكم الواحدة؛ ألا ترى أنك تقول: « زيد إن تكرمه يكرمك عمرو »، وتكتفي بالضمير العائد من الجملة الأولى، ولا خلاف في جواز هذه.

وقد خرجت عما أراه وأحضُّ عليه من الإيجاز والاقتصار[١] في هذه الصناعة على ما لا بد منه. ويكفي في المسألة الأولى المختلف فيها أن يقال: إن الرفع والنصب جائزان، والرفع الوجه؛ لأنهم اتفقوا عليه، والنصب جائز بإجماع منهم، إلا أنه دون الرفع. وسيبويه يقول: إن الرفع أجود في حال، والنصب على وجه آخر.

فإن قيل: لِمَ تُرك الاحتجاج لسيبويه بقول اللَّه - تبارك وتعالى -: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن: ٥ - ٧]، فنصب السماء، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية، لا على الجملة المبتدئية، فقد عطف على الخبر الذي هو (يسجدان) ما ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ.

فللرَّادِّ على سيبويه أن يقول: نصب، وإن عطف على الجملة المبتدئية، وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين، كما جاءت: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]، والرفع عند سيبويه أوجه[٢]، فلا حجة قاطعة لسيبويه في هذا.

ويجري مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين والمعدولة عن أسماء الفاعلين للمبالغة، نحو: فعَّال وفَعُول ومِفْعَال، تقول: « أزيدًا أنت ضاربه؟ »، و: « أزيدًا أنت ضرَّابه؟ »، وكذلك: « مِضْرَابه »، و « ضَرُوبه »[٣].

وإن جئت بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضمير نصب بشرط وجزاء، لم يجز فيه إلا الرفع، نحو: « زيدٌ إن تكرمه يكرمك »[٤]. وكذلك إن جئت بعده

---

(١) في الأصل: « والانتصار ».

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٤٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٨٠)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص٦٦٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ١٠٨) وما بعدها.

(٤) المرجع السابق (١/ ١٣٢).

بحرف أو اسم للاستفهام[١] نحو: « أزيد كَمْ مرة لقيته؟ »، وكذلك: « عمرو هل رأيته[٢]؟ »، و « زيد مَن ضربه؟ »، و: « عبد اللَّه ما أصابه؟ ». وكذلك إن كان الفعل في موضع الصفة نحو[٣]: « أزيد أنت رجل يكرمه »[٤]، وقال الشاعر[٥]:

٢٩. أَكُلَّ عـامٍ نَـعَـمٌ تَـحْـوُونَـهُ   يُـلْـقِحُـهُ قـومٌ وتَـنْـتِـجُـونَـهُ

وقال زيد الخير:

٣٠. أفـي كـلِّ عـامٍ مَـأْتَـمٌ تَـبْـعَـثـونَـهُ   على مِحْمَرٍ ثَـوَّبْـتُـمُوه وما رُضَـا[٦]

تحوونه: في موضع الصفة لنَعَم، و« نَعَم » مبتدأ، وخبره « كل عام »، وهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[٧]؛ لأن كل عام [27] من ظروف الزمان، وظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث، إنما تكون أخبارًا عن المصادر. ولو رُوي بالنصب[٨] لجاز، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب، وكذلك « مأتم » يجوز فيه النصب، على أن لا يكون الفعل صفة.

وقال الشاعر جرير[٩]:

٣١. أَبَحْتَ حِمَى تِـهَـامـةَ بَـعْـدَ نَـجْـدٍ   ومـا شـيءٌ حَـمَـيـتَ بِـمـسْـتَـبَاحِ

فحميت: في موضع الصفة، ولا يجوز نصب « شيء » لفساد المعنى،

---

(١) الكتاب (١/ ١٢٧).
(٢) في الأصل: « رأيت ».
(٣) في الأصل مكان « نحو »: « يجوز ».
(٤) الكتاب (١/ ١٢٨).
(٥) هو قيس بن الحصين الحارثي. والبيت من شواهد الكتاب (١ / ١٢٩)، والإنصاف (ص٦٢)، وفي الخزانة (١/ ١٩٦)، ولسان العرب، مادة « نعم »، « أبل ».
(٦) الكتاب (١/ ١٢٩)، (٤/ ١٨٨)، وأمالي السهيلي (ص٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٧٦).
المحمر: الفرس الهجين، الذي طباعه كطباع الحمير، وثوبتموه: جعلتموه ثوابًا. يقول: ندمتم على ما أهديتم لنا، وحزنتم حزن من فقد حميمًا فأقام مأتمًا، والمأتم النساء يجتمعن في الخير والشر، وأراد هنا الشر.
(٧) والتقدير: « إحراز نعم ».
(٨) في اللسان، مادة « أبل » روي: « أكل عام نعمًا تحوونه »، بالنصب.
(٩) قال سيبويه في الكتاب (١/ ١٣٠): « وقال جرير فيما ليس فيه الهاء ». وذكر البيت. وقد استشهد به سيبويه قبل ذلك في (١/ ٨٧) على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته نعتًا. والبيت في ديوان جرير (ص٧٧)، وأمالي الشجري (١/ ٥، ٧٨، ٣٢٦)، ومغني اللبيب (ص٥٥٦، ٦٧٨، ٧٠٤).

ودخول[١] « الباء » على « مستباح ».

وقال [٢] الشاعر:

٣٢. وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهم تَنَاءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابُوا؟

فأصابوا: في موضع الصفة، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك؛ لأن الشاعر جهل الأمر الذي غيَّرهم، ولم يدرِ أهو البعد وطول العهد، أم مال أصابوه؟ فـ « مال » معطوف على « تناءٍ ».

ويجوز النصب على مذهب قوم.

وكذلك إن كان الفعل صلة لموصول، نحو قولنا: « أزيد الذي رأيت؟ »[٣]. لا يكون في « زيد » إلا الرفع، وليس بمنزلة قولنا: « أزيدًا العاقلَ ضربته؟ »؛ لأن « ضربته » ليس صلة ولا صفة.

وكذلك إن أبدلت منه أو وكدَّته [لا يجوز][٤] النصب، ومثله: « زيد أَنْ تكرمه خير من أن تُهينه »[٥]؛ لأن ما ينصب بعد « أَنْ » فهو من صلتها. وكذلك « زيد أنت الضاربه »[٦] لا يجوز في « زيد » إلا الرفع؛ لأن الألف واللام بمعنى الذي، فجرت مجرى الذي.

قد أتيتُ في هذا الباب على ما يُحتاج إليه ويُستغنى به، وزدت توجيهَ الأقوال والاحتجاجَ على سيبويه وله؛ ليعلم القارئ أني قد وقفت على أقوالهم، وعرفت ما أتيت. ولم أحتج إلى إضمار ما الكلامُ تامٌّ دونه، وإظهاره عيٌّ مخالف لغرض القائل. هذا في كلام الناس، فأما في كلام اللَّه - تعالى - فحرام. واللَّهَ أسأله العون والتوفيق.

---

(١) يريد أنه مَّما يمنع النصب دخول « الباء » على مستباح، فالمسوغ لها في الرفع أنها زيدت في الخبر، فأما في النصب فلا تجد لها مسوغًا.

(٢) هو الحارث بن كلدة. والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٨٨)، وأمالي الشجري (١/ ٥، ٣٢٦)، (٢/ ٣٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٨٩).

(٣) الكتاب (١/ ١٢٨).

(٤) في الأصل: « .. أو وكدته لاختيار النصب ». وهو غير مستقيم.

(٥، ٦) الكتاب (١/ ١٣١).

وقد قلت قولًا في هذا الباب يليق بما أحضّ عليه، وأدعو إليه؛ لأني لم أُدخل فيه محالًا، ولا ظنًّا ضعيفًا، ولا فضلًا لا يُحتاج إليه.

[تطبيقه في باب نواصب المضارع]:

ومما قالوا فيه [ما][1] لم يفهم، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل، أبوابُ نصب الفعل، وقد تكلمت منه على باب « الفاء » و « الواو » ليستدل بهما على غيرهما، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب.

الكلام في الفاء:

الفاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت جوابًا لأحد ثمانية أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتمني، والتحضيض [28]، والدعاء.

يقال في الأمر: « أعطني فأشكرك »[2]؛ قال أبو النجم:

٣٣. يا ناقُ سيري عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[3]

وتقول في النهي: « لا يعصِ زيد اللّه فيعاقبَه »، قال اللّه تعالى: ﴿ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ [طه: ٦١][4]، وقال: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ [طه: ٨١].

ويقال في النفي: « ما يأتيني زيد فأعطيَه »، فيحتمل وجهين[5]:

- أحدهما: ما يأتيني زيد فكيف أعطيه؟! أي: إن الإتيان سبب العطاء، فإذا لم يأت لم يُعط. قال اللّه تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ [فاطر: ٣٦]، ويقال:

---

(١) ليست في الأصل.
(٢) الكتاب (٣/ ٣٤).
(٣) الكتاب (٣/ ٣٥)، والمقتضب (٢/ ١٤)، وشرح المفصل (٧/ ٢٦)، وشذور الذهب (ص٣١٨)، والهمع (١/ ١٨٢)، (٢/ ١٠)، والدرر (١/ ١٥٨)، (٢/ ٧)، وشرح الأشموني (٣/ ٣٠٢).
والعنق: نوع من السير السريع. وسليمان هو: سليمان بن عبد الملك.
(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٣٤).
(٥) انظر الوجهين في: الكتاب (٣/ ٣٠).

« ما آمن أبو جهل فيدخل الجنة »، وقال الفرزدق(١):

٣٤. وما أنت من قيسٍ فَتَنْبَحَ دُونها ولا مِنْ تميمٍ في اللَّهَا والغَلَاصِمِ

- **والوجه الآخر** من قولنا: « ما يأتينا زيد فنعطيه »، أي: ما يأتينا في حال إعطاء، أي: يأتينا ولا نعطيه، قال الفرزدق(٢):

٣٥. وما قام مِنّا قائمٌ في نَدِيِّنا فينطقَ إلّا بالَّتي هي أعْرَفُ

وقال اللعين:

٣٦. وما حلَّ سَعْدِيٌّ غريبًا ببلدةٍ فَيُنْسَبَ إلا الزِّبْرِقَانُ له أبُ(٣)

وتقول: « كأنك لم تأتنا فنحدثَك »(٤)، وقال رجل من بني دارم(٥):

٣٧. كأنك لم تَذْبَحْ لأهلك نَعجةً فيُصبحَ مُلْقًى بالفِناء إهَابُها

ويقال في الاستفهام: « أتأتينا فنحدثَك؟ »؛ قال الشاعر(٦):

---

(١) رواية الديوان (ص ٣١٣):

ولا من تميم في الرؤوس الأعاظم

وهو من شواهد الكتاب (٣/ ٣٣)، والهمع (٢/ ١٣)، والدرر (٢/ ٨).

يهجو جريرًا. واللها: واحدها لهاة، وهي اللحمة المشرفة على الحلق. والغلاصم: جمع غلصمة، وهي اللحم بين الرأس والعنق، أو رأس الحلقوم. وقد كنى بذلك عن الأشراف.

(٢) ديوانه (٢/ ٢٩). والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٣٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٣٠٤، ٣٠٥)، وهو في الخزانة (٣/ ٦٠٧).

الندي: المجلس. يقول: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله، فلم ترد مقالته.

(٣) الكتاب (٣/ ٣٢)، وخزانة الأدب (١/ ٥٣٠)، (٣/ ٦٠٨).

يقول: الزبرقان سيد قومه وأشهرهم، فإذا تغرب رجل من سعد - وهم رهط الزبرقان - فسئل عن نسبه، انتسب إليه؛ لشرفه وشهرته.

(٤) من أمثلة الكتاب (٣/ ٣٥).

(٥) في الكتاب (٣/ ٣٥): « وقال رجل من بني دارم »، وذكر البيت. وهو من شواهد المبرد في المقتضب (٢/ ١٨).

الإهاب: الجلد ما لم يدبغ.

(٦) الكتاب (٣/ ٣٤)، وهو من الأبيات المجهولة القائل. وانظر: اللسان، مادة « فرتج ». وفرتج: موضع ببلاد طيئ.

٣٨. أَلَمْ تَسْأَل فتُخبِرَكَ الرُّسُومُ على فِرْتاجَ والطللُ القديمُ

ويقال في العرْض: « ألا تأتينا فنكرمَك ».

ويقال في التمني: « ليت زيدًا عندنا فيحدثَنا »، وقد قرئ: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهنوا [١])، وقال مُهَلْهل:

٣٩. فلو نُبِش المقابرُ عن كُلَيبٍ فيُخْبَرَ بالذنائبِ أيُّ زِيرِ [٢]

وقال أميَّة بن أبي الصَّلْت:

٤٠. ألَا رسولَ لنا منَّا فيُخبِرَنَا ما بُعْدُ غايتنا من رأس مُجْرَانا [٣]

ويقال في التحضيض: « هلَّا زرت زيدًا فيكرمَك؟ ».

ويقال في الدعاء: « اللهم لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلكَ ». وقال الله ﷻ: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠][٤].

وقد نصبت العرب بعدها في الواجب، وذلك شاذٌّ لا يقاس عليه؛ قال الشاعر [٥]:

٤١. سَأَتْركُ مَنْزِلِي لِبَنِي تميم وأَلْحَقَ بالحجاز فأَسْتَرِيحَا

وقال الأعشى [٦]:

---

(١) في الأصل: « فيدهنون ». وقد استشهد به ابن مضاء على النصب، وهي قراءة، يقول سيبويه (٣/ ٣٦): « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: (وَدُّوا لو تُدهن فيدهنوا) ». وانظر: البحر المحيط (٨/ ٣٠٩)، والآية من سورة القلم، رقم (٩).

(٢) أمالي القالي (١/ ٢٤)، ومغني اللبيب (ص٢٩٦)، وشرح الأشموني (٤/ ٣٢).

زير النساء: الذي يكثر زيارتهن.

(٣) الكتاب (٣/ ٣٣)، والشذور (ص٣٢٣).

يتمنى أن يخبره رسول من الأموات بالفترة التي بين الموت والبعث.

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ١٠٠).

(٥) هو المغيرة بن حبناء. والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٣٩، ٩٢). والمقتضب (٢/ ٢٤)، والمحتسب (١/ ١٩٧)، والشذور (ص٣١٤)، ومغني اللبيب (ص١٩٠)، والهمع (١/ ٧٧)، (٢/ ١٠، ٧٣)، والدرر (١/ ٥١)، (٢/ ١٠، ٩٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٣٠٥)، والخزانة (٣/ ٦٠٠).

(٦) ديوانه (ص٩). وروايته فيه: « هنالك لا تجزونني .. ». والبيت من إنشاد يونس في الكتاب (٣/ ٣٩). =

٤٢. ثُـمَّـتَ لا تَـجْـزونـنـي عند ذاكمُ ولـكـن سَـيـجْـزيـنـي الإلـهُ فيُعْقِبَا

[29] وقال طرفة[١]:

٤٣. لـنـا هـضبةٌ لا يَدخلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَـأوي إلـيـها المستجيرُ فيُعْصَمَا

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء، منها ما يجوز فيها العطف، ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء، ويكون معناه غير مخالف لمعناه[٢]. وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب، مثال ذلك: « لا يشتم عمرو زيدًا فيؤذيه »، إن نُصب كان المعنى: لا يشتم ولا يؤذ[٣]، فنهاه عن أنواع الأذى. وإن رُفع كان المعنى: إن شتمه[٤] آذاه. وإن جزم « يؤذيه » وعطف على قوله: « يشتم »، كان المعنى: فإنه يؤذيه، أي: من شأنه أن يفعل ذلك. وقال النابغة[٥]:

=أعقبه اللّـه: جازاه، يقول: لا أرجو بما أصنع منكم جزاء، وإنما ثوابي على اللّـه.

(١) ديوانه (ص١٣٩). والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٤٠)، والمقتضب (٢/ ٢٤)، والمحتسب (١/ ١٩٧).

كنى بالهضبة عن عز قومه. ويعصم: يمنع.

(٢) الكتاب (٣/ ٣٠).

(٣) هذا على المعنى الأول الذي ذكره من معنيي النصب، والذي مثَّل له في النفي بقولك: « ما يأتيني زيد فأعطيه »، وقال فيه: إن المعنى: ما يأتيني زيد فكيف أعطيه؟! أي: إن الإتيان سبب العطاء، فإذا لم يأت لم يعط، ولو كان لأعطى.

وكذلك هنا يقال في: « لا يشتم عمرو زيدًا فيؤذيه »، والنهي في المستقبل، والشتم سبب الإيذاء، وإذا وقع آذاه.

ولا يتصور في النهي المعنى الثاني الذي أورده في النفي.

(٤) في الأصل: « شتمته ».

(٥) في ديوان النابغة برواية الأصمعي (ص١٢١) يروى الأول:

سقى الغيث قبـرًا بين بُـصْرَى وجـاسـم بـغـيـث مـن الـوَسْـمِـيّ قـطـرٌ ووابـل

وأما برواية ابن السكيت (ص١٢٠)، فيروى:

ولا زال يـسـقـي بـطـن شـرج وجـاسـم بـجـود مـن الـوسـمـي قـطـر ووابـل

ولم يرو ابن السكيت البيت الثاني.

والبيتان من شواهد الكتاب (٣/ ٣٦، ٣٧)، والمقتضب (٢/ ٢١). =

٤٤. ولا زال قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوَسْمِيِّ جَوْدٌ ووابلُ
٤٥. فيُنبِتُ حَوْذَانًا وعَوْفًا مُنَوِّرًا سأُتبِعُهُ من خيرِ ما قال قائلُ

فلم يجعل « ينبت » جوابًا، ولكنه قطع، ولو نصب لجاز، وقال[١]:

٤٦. ألم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فيَنْطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ اليوم بيداءُ سَمْلَقُ؟

وتقول[٢]: « حسبته شتمني فأَثِبَ عليه » إذا لم يقع الوثوب، ومعناه: لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع؛ لأن هذا بمنزلة قولك: « ألست قد فعلت، فأفعل ».

وقال[٣] بعض الحارثيين:

٤٧. غير أنَّا لم تَأْتِنَا بيقينٍ فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْمِيلا[٤]

أي: فنحن نرجِّي.

الكلام على الواو:

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب، ومعناها في النصب « معنى » مع، قال الأخطل[٥]:

= وتبنى: بلدة بحوران من أعمال دمشق، وجاسم: موضع قريب من دمشق. والجود والوابل: أغزر المطر. والوسمي: أحلى المطر لأنه يأتي بعد طول العهد بالمطر. والحوذان والعوف: نباتان طيبا الرائحة. سأتبعه: سأثني عليه.

(١) هو جميل بن معمر، وهو من شواهد الكتاب (٣/ ٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٣٦)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص١٨١)، والشذور (ص٣١٣)، والهمع (٢/ ١١، ١٣١)، والدرر (٢/ ٨، ١٧١)، والخزانة (٣/ ٦٠١).

البيداء: القفر. والسملق: الأرض المجدبة. والقواء: القفر.

(٢) هذه الفقرة لسيبويه، انظر: الكتاب (٣/ ٣٦).

(٣) هذه الفقرة مع البيت وتفسيره لسيبويه. انظر: الكتاب (٣/ ٣١).

(٤) الكتاب (٣/ ٣١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٣٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٦٠٦، ٦١٥)، والمغني (ص٥٣٣).

(٥) لم أجده في ديوانه، ويقول البغدادي في الخزانة (٣/ ٦١٧): « والبيت وجد في عدة قصائد، ومنه اختلف في قائله، فنسبه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل الكناني ... ونسبه=

٤٨. لَا تَنْه عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه عارٌ عليك إذا فَعَلتَ عظيمُ

وتقول [١]: « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن »، أي: لا تجمع بينهما، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك، وأوجب له شرب اللبن، أي: أنت ممن يشرب اللبن، قال جرير [٢]:

٤٩. ولا تَشْتُمِ المولَى وتبلغْ أَذَاتَهُ فإنَّكَ إنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

نهاه عن الفعلين، وقال الحطيئة [٣]:

٥٠. ألَمْ أكُ جارَكُمْ وتكونَ بيني وبينكُمُ المودَّةُ والإِخَاءُ

وهذا واجب في المعنى، فكان ينبغي أن لا ينصب، لكن اللفظ لفظ الاستفهام. وقال دريد بن الصِّمَّة:

٥١. قَتلْتُ بعبد اللَّه خَيْرَ لِدَاتِه ذُؤَابًا فلم أفخر بذاك وأجْزَعَا [٤]

[30] أراد: إني لم أفخر به وأنا جزع، إنما فخرت به غير جزع.

ويقال في النفي: « لا يَسَعُني شيءٌ ويَعْجزَ عنك » [٥] أي: مع عجزه عنك.

= سيبويه للأخطل، ونسبه الحاتمي لسابق البربري. ونقل السيوطي عن تاريخ ابن عساكر أنه للطرماح، والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي ». بتصرف. والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٤٢)، والمقتضب (٢/ ١٦)، وشرح المفصل (٧/ ٢٤)، والمغني (ص٣٩٩)، والشذور (ص٢٥٠)، والأشموني (٣/ ٣٠٧).

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢، ٤٣).

(٢) لم أجده في ديوانه. والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٣٣، ٣٤). المولى: ابن العم. والأذاة: الأذى.

(٣) ديوانه (ص ٥٤)، والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٤٣)، والمقتضب (٢/ ٢٧)، والمغني (ص٧٤٥)، والشذور (ص٣٢٧)، والهمع (٢/ ١٣)، والدرر (٢/ ١٠)، والأشموني (٣/ ٣٠٧).

(٤) الكتاب (٣/ ٤٣)، وأمالي الشجري (١/ ٣٧٤).
ذؤاب: هو ذؤاب الأسدي، كان قد قتل عبد اللَّه بن الصمة، أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. واللدة: من ولد معك، يقول: لم أجمع الفخر والجزع، بل أنا فخور بإدراك ثأري غير خائف من قوم قاتل أخي؛ لعزتي ومنعتي.

(٥) المثال في الكتاب (٣/ ٤٣).

وتقول في الأمر: « ائتني وآتيكَ »[١]، وإن أردت الأمر أدخلت اللام، فتقول: « ولآتك ».

وقال اللّه ﷻ: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقرأها بعضهم: (ويَعْلم الصَّابِرِين)[٢] بالجزم. وقال اللّه تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، وإن شئت جعلت: (وتكتموا) على العطف[٣]، وقال اللّه تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٧]، قرئ بالرفع والنصب، فالرفع على العطف وعلى القطع[٤].

وقال الأعشى[٥]:

٥٢. فَقُلْتُ: ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدى ... لصوتٍ أن ينادِيَ داعيانِ

ومن النصب قوله[٦]:

---

(١) فسر سيبويه هذا المثال بقوله (٣/ ٤٤): « إذا أردت: ليكن إتيان منك وأن آتيك، تعني: إتيان منك وإتيان مني. وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء؛ حيث قلت: ائتني فلأحدثك، فتقول: ائتني ولآتك ».

(٢) الكتاب (٣/ ٤٤). وفي البحر المحيط (٣/ ٦٦): « وقرأ الحسن وابن يعمر وأبو حيوة وعمرو بن عبيد بكسر الميم عطفًا على (ولما يعلم). وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو: (ويعلمُ) برفع الميم ».

(٣) هذا توجيه سيبويه (٣/ ٤).

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ٤٤): « فالرفع على وجهين، فأحدهما أن يشرك الآخر الأول. والآخر على قولك: دعني ولا أعود، أي: فإني ممن لا يعود ».

(٥) لم أجده في ديوانه. والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٤٥)، ومجالس ثعلب (ص٤٥٦)، وأمالي القالي (٢/ ٨٨، ١٠٠)، والإنصاف (ص٥٣١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٣٣)، ومغني اللبيب (ص٤٤٤)، والشذور (ص٣٢٥)، والأشموني (٣/ ٣٠٧).

أندى: أبعد وأشد لذهابه.

(٦) هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان. والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٤٥)، والمقتضب (٢/ ٢٧)، والمحتسب (١/ ٣٢٦)، وأمالي الشجري (١/ ٢٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٢٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٩٢، ٦٢١)، ومغني اللبيب (ص٢٩٥، ٣١٤، ٣٩٩، ٥٣٢، ٦٠٧)، والشذور (ص٣٢٨)، والهمع (٢/ ١٧)، والدرر (٢/ ١٠)، والأشموني (٣/ ٣١٣).

٥٣. لَلُبْسُ عباءَةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

فقوله: « وتقرَّ » منصوب بإضمار « أنْ »، كأنه قال: للبس وأنْ تقر، أي: وقرَّة عيني، وقال الأعشى[(١)]:

٥٤. لقد كان في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُبَاناتٍ ويسأَمَ سائمُ

على من روى « تَقَضِّي » على أنه اسم « كان ». وقال كعب الغنوي:

٥٥. وما أنا للشَّيءِ الذي ليس نَافِعِي وَيغضبُ منه صاحبي بِقَؤُولِ[(٢)]

يجوز في « يغضب » الرفع والنصب؛ والرفع على أن يكون داخلًا في صلة « الذي » معطوفًا على قوله: « ليس نافعي ». والنصب عطف على الشيء، كما قال: « وتقر عيني ». وقد رُدَّ[(٣)] على سيبويه في هذا، والأظهر أنه بمنزلة قوله: « ليس زيد قائمًا ويقعدَ عمرو »، أي: مع قعود عمرو.

ويقال: « دعني ولا أعودُ »، فهذا أوجب على نفسه أن لا يعودَ، فقطع[(٤)]. ومثله في القطع[(٥)]:

٥٦. فلا يَدْعُني قومِي صَرِيحًا لحُرَّةٍ لئن كنتُ مَقْتُولًا ويَسْلَمُ عامرُ

* * *
* *
*

---

(١) ديوانه (ص١٧٧). والبيت من شواهد الكتاب (٣/ ٣٨)، والمقتضب (١/ ٢٧)، (٢/ ٢٦)، (٤/ ٢٩٧)، وأمالي الشجري (١/ ٣٦٣)، وشرح المفصل (٣/ ٦٥)، والمغني (ص٥٦٠).

الثواء: الإقامة. واللبانة: الحاجة.

(٢) الكتاب (٣/ ٤٦)، والمقتضب (٢/ ١٩)، والمنصف (٣/ ٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٣٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٦١٩).

(٣) انظر: المقتضب للمبرد (٢/ ١٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٣٦).

(٤) الكتاب (٣/ ٤٤).

(٥) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة كما في الكتاب (٣/ ٤٦)، والهمع (٢/ ١٦)، والدرر (٢/ ١٠). يريد: عامر بن الطفيل، يقول: لئن قتلت وعامر سالم من القتل، فلست بصريح النسب حر الأم.

(٢)
إسقاط العلل الثواني والثوالث

ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن « زيد » من قولنا: « قام زيد »، لِمَ رُفع؟ فيقال[١]: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق [بينه و][٢] بين مَنْ عرف أن شيئًا ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره. فسأل: لِمَ حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق[٣] بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه [31] وقال: فلِمَ[٤] لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل - الذي هو الرفع - للفاعل، وأُعطي الأخف - الذي هو النصب - للمفعول؛ لأن الفاعل واحد - والمفعولات كثيرة؛ ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون[٥] - فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم.

وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين.

---

(١) في الأصل « فيقول ».

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٣) في الأصل: « الفرق ».

(٤) هذا سؤال سأله الزجّاج لنفسه، كما قال ابن جني، وأجاب عليه الإجابة المذكورة. انظر: الخصائص (١/ ٤٩).

(٥) إلى هنا انتهى كلام الزجّاج.

والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني[١]: أن العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منه بنظر. والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة! وذلك في بعض المواضع.

* * *

فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يحرَّك، وسواء كانا من كلمتين، أو كلمة واحدة، مثل قولنا: « أكْرِمِ القوم ».

وقال تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [المزمل: ٢]، وقال تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ﴾ [المزمل: ٨].

ويقال: مُدَّ، ومدِّ، ومدُّ[٢]. وآخر الأمر موقوف، مثل « اضربْ » فاجتمعت الدال إلى الدال، والأولى ساكنة، فحركت الثانية لالتقائهما، وإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل، تقول: « مُرّْ[٣] يا فتى »، فأما « أكرمِ القوم » وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك.

١ - **فيقال:** لمَ حُرِّكت الميم من « أكرِم »، وهو أمر؟

فيقال له: لأنه لقي ساكنًا آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك.

---

(١) في الأصل: « الثاني ».

(٢) لام الأمر المضعف يجوز تحريكه بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، وبالكسر لأنه الأصل في التخلص من الساكنين، وأن يحرك بحركة العين، ويعبر عنه بالإتباع، فتقول: حج بالضم، وفر بالكسر. وقد كرر ابن مضاء فعل الأمر تعبيرًا عن هذه الصور الثلاثة، ومثل أمر المضعف في ذلك مضارع المضعف المجزوم. انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٣٢، ٥٣٣)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ٢٤٣) وما بعدها، والمغني للأستاذ عضيمة (ص١٤٩).

(٣) لم يقع لي في كتب النحو تسكين المضعف وصلًا، على أنه قد قرأ عمرو بن عبيد وأبو جعفر: « ولا يضار » بتشديد الراء وتسكينها. ويقول ابن جني في المحتسب (١/ ١٤٨): « تسكين الراء مع التشديد فيه نظر، وطريقه أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.. ».

٢ - **فإن قيل**: ولِمَ لَمْ يتركا ساكنين؟

فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق.

فهذه قاطعة، وهي ثانية.

وكذلك قوله: كلُّ فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنه إذا أُمِر به يحذف الحرف الزائد، فإنه تدخل عليه ألف الوصل.

١ - **فإن قيل**: فلم دخلت عليه ألف الوصل؟

فيقال: لأنه فعل أمر حذفت من أوله الزائدة، وكل فعل أمر حذف من أوله الزائدة، فإنه تدخل عليه ألف الوصل.

٢ - **فإن قيل**: فَلِمَ لَمْ يترك أوله كذلك؟

قيل: لأن الابتداء بالساكن لا يمكن.

وهي ثانية.

وكذلك « ميعاد » و « ميزان » وما [32] أشبههما؛ يقال: إن الأصل فيهما مِوْعاد ومِوْزان. والدليل على ذلك أنهما من « وعد » و « وزن »، ففاء[1] الفعل واو، [و] يقال في جمعهما: مواعيد، وموازين. وفي تصغيرهما: مويعيد ومويزين. فأُبدل من الواو ياءٌ لسكونها وانكسار ما قبلها، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها، فإنها تُبْدَل منها ياء.

١ - **وإن قيل**: لمَ أُبدل منها ياءٌ ولم تترك على حالها؟

قيل: لأن ذلك أخف على اللسان.

فهذه واضحة أيضًا، لكنها يُسْتَغْنَى عنها.

* * *

ومثال غير البين منها قولهم: إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع: إنه

---

(١) في الأصل: « وفاء ».

أُعرِب لشبهه بالاسم. ويَكفي[1] في ذلك أن يقال: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء، ولا النون الخفيفة، ولا الشديدة، فإنه معرب.

١ - **فإن قيل:** « يضربُ » لمَ أُعرِب؟

قيل: لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث، ولا نون خفيفة ولا شديدة، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب.

٢ - **فإن قيل:** لمَ أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟

فقيل: لأنه أشبه بالاسم، في أنه يصلح - إذا أطلق - للحال والاستقبال، فهو عام، كما أن « رجلًا » وغيره من النكرات عام، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه. وكذلك الذي في أوائله الزوائد من الأفعال، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين، أدخل « السين » أو « سوف »، فهذا عام يخصَّص[2] بحرف من أوله، وهذا عام يخصَّص[3] بحرف من أوله، فأُعْرب الفعل لهذا الشبه. وأشبهه أيضًا في دخول لام التأكيد عليه، يقال: « إن زيدًا ليقوم ».

ويقولون: أعرب الاسم؛ لأنه على صيغة واحدة، وأحواله مختلفة: يكون فاعلًا، ومفعولًا ومضافًا إليه، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال. والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه، فأغنى ذلك عن إعرابه.

فلولا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أُعرب.

قيل: العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل، وذلك أننا لو قلنا: « ضرب زيد عمرو »، و « زيدًا عمرًا »، لم يتميز لنا الفاعل من المفعول. كذلك إذا قلنا: « لا يضربْ زيد عمرًا » لولا الرفع والجزم، ما عرف النفي من النهي. وكذلك إذا قلنا: « لا تأكل السمك وتشربِ اللبن » لولا النصب والجزم

---

(١) في الأصل: « ويكتفى ».

(٢، ٣) في الأصل: « يخص ».

[والرفع] لما عرف النهي عنهما مفترقين ومجتمعين، من النهي عن الجمع، ومن النهي والفاعل من شأنه أن يشرب اللبن.

وكما أن للأسماء أحوالًا مختلفة، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة: تكون منفية، وموجبة، ومنهيًّا عنها [33] ومأمورًا بها، وشروطًا ومشروطة، ومخبَرًا بها، ومستفهَمًا عنها، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء.

وأيضًا فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولًا، والشيء المقيس عليه معلومُ الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع. و [أمة][١] العرب حكيمة، فكيف تشبه شيئًا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يقبل قوله! فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهِّل به بعضهم بعضًا؟! وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع. وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم « إنَّ » وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل. وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهُ قليلًا، وذلك أنهم يقولون: إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع - كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء[٢] - فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين، كل واحدة من العلتين تجعله فرعًا، مُنِع ما منع الفعل، وهو الخفض والتنوين.

والعلل المانعة من الصرف: التعريف، والعجمة، والصفة، والتأنيث، والتركيب، والعدل، والجمع الذي لا نظير له، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث وما قبلها[٣]. وذلك أن التعريف ثانٍ للتنكير، والعجمي من الأسماء فرع في كلام العرب، والصفةَ بعد الموصوف

---

(١) ليست في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٠)، والمقتضب (٣/ ٣٠٩)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٠، ٣١)، وأمالي السهيلي (ص١٩).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٢١٥، ٢١٦).

بها، والتأنيثَ فرع على التذكير، والتركيبَ فرع على المفردات، والمعدولَ فرع بعد المعدول عنه، والجمعَ فرع بعد الواحد، والألف والنون الزائدتين[١] يشبه بهما الاسمُ المذكَّرُ المؤنثَ. وأما وزن الفعل المختص به فبيِّن.

فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالًا منه، والشيءُ إذا عاوده اللسان خفَّ، وإذا قلَّ استعماله ثقل. وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالًا منها، فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجر[٢] تبعًا له. وليس يُحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل. هذا لو كان بيِّنًا، فكيف به وهو ما هو في الضعف؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين [34] وعدم الخفض. وهذان إنما هما للأفعال، فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال!

قيل: نجد في الأسماء ما هو أشد شبهًا بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف، وهي منصرفة، نحو « أقام إقامة » وما أشبهه، فـ « إقامة » مؤنث، والفعل مشتق منه، ودال على ما يدل عليه من الحدث، وعامل - على مذهبهم - كالفعل، ومؤكِّد له، والمؤكِّد تابع للمؤكَّد، كما أن الصفة بعد الموصوف، ففيه: التأنيث، والتأكيد، والعمل، وزيادة الاشتقاق. وإن لم تكن فيه التاء نحو: « قيام »، ففيه أنه لا يثنَّى ولا يجمع، كما أن الفعل كذلك[٣]. وسنتكلم على العلل الأُوَل من هذا الباب إن شاء اللَّه.

* * *

ومثال ما هو بيِّن الفساد قول محمد بن يزيد: إن نون ضمير جماعة المؤنث حرك لأن ما قبله ساكن، نحو: ضربْنَ ويضربْنَ[٤].

---

(١) في الأصل: « الزائدتان ». (٢) في الأصل: « الخبر ».

(٣) انظر: السهيلي في أماليه (ص٢٠)؛ فلعل ابن مضاء قد أفاد منه شيئًا في هذا النقد.

(٤) انظر: المقتضب (١/ ٢٧١).

وقال فيما قبلهما: إنما أسكنت، لئلَّا يجتمع أربعة متحركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها؛ فجعل العلة معلولة بما هي علة له.

وهذا بيِّن الفساد. ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرًا.

* * *

وكان الأعلم[١] - رحمه اللَّه - على بصره بالنحو مولعًا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئًا فقد ظفر بطائل. وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السُّهَيْلي[٢] على مشاركته[٣] - رحمه اللَّه - يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالًا في الصنعة وبصَرًا بها.

وكما أنَّا لا نسأل عن عين « عِظْلِم »[٤]، وجيم « جَعفر »، وباء « بُرْثُن »، لِمَ[٥] فُتحت هذه، وضُمَّت هذه، وكُسرت هذه؛ فكذلك أيضًا لا نسأل عن رفع « زيد ».

فإن قيل: « زيد » متغير الآخر.

---

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان. كان - كما يقول ابن بشكوال -: عالمًا باللغات والعربية ومعاني الأشعار. وكانت الرحلة إليه في وقته. شرح الأشعار الستة الجاهلية، وأشعار الحماسة، وله: النكت في كتاب سيبويه، وعيون الذهب في شرح أبيات الكتاب. وله مختصرات في النحو ومسائل في اللغة. توفي - رحمه اللّـه - عام (٤٧٦هـ) عن (٦٦) سنة.

انظر: الصلة (ص٦٨١)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٥٦)، وفهرسة ابن خير.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد اللّـه الخثعمي. عاش في الأندلس والمغرب بين سنة (٥٠٨ - ٥٨١هـ)، ويعد أحد أعلام الإسلام. تلمذ لابن الطراوة وابن الرماك شيخ ابن مضاء وغير واحد من أعلام الأندلس. وله من المؤلفات: الأمالي، ونتائج الفكر في النحو، والروض الأنف، والفرائض، والتعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام؛ ومسائل أخرى كثيرة. وقد ذاع صيته في الأندلس والمغرب. انظر: دراستنا عنه، والمطرب لابن دحية (ص٢٣٠)، وبغية الملتمس (ص٣٥٤)، والتكملة (٥/ ٥٧٠، ٥٧١).

(٣) كذا في الأصل والتيمورية، يريد مشاركته في النحو إلى ما عرف به في العلوم الأخرى.

(٤) العظلم: الليل المظلم، وعصارة شجر، أو نبت يصبغ به.

(٥) في الأصل: « ثم فتحت ».

قيل: كذلك « عِظْلِم »، يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه على « فعالل » بالفتح.

فإن قيل: للاسم أحوال يرفع فيها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها.

قيل: إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأُوَل، الرفع بكونه فاعلًا أو مبتدأً أو خبرًا أو مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله، والنصب بكونه مفعولًا، والخفض بكونه مضافًا إليه - صار الآخِرُ كالحرف الأول الذي يُضَم في حال، ويُفتَح في حال، ويُكسَر في حال؛ يُكسَر في حال الإفراد، ويُفتَح في حال الجمع، ويضم في حال التصغير.

* * *
* *
*

(٣)
إسقاط التمارين

ومما ينبغي أن يسقط من النحو: « **ابْنِ من كذا مثال كذا** »، كقولهم: « ابنِ من البيع مثال فُعْل »، فيقول قائل: « بُوع »، أصله: « بُيْع »، فيبدل من الياء واوًا لانضمام ما قبلها[١]؛ لأن النطق بها [35] ثقيل، كما قالت العرب: « موقن وموسر »، أصل مُوقن: ميْقن؛ لأنه اسم فاعل، وفعله: أيقن، ففاء الفعل منه ياء. وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء، كما أن « أكرم » اسم الفاعل منه : « مُكرِم »، ففاء الفعل وهي الكاف هي فاء [اسم الفاعل][٢] في مُكرِم، وكذلك كل اسم فاعل صحيح فاؤه فاء فعله، وعينه عينه، ولامه لامه. وتقول في جمع « موسر »: مياسير، وفي تصغيره: مييسر، لمَّا زالت علة [إبدال][٣] الياء واوًا - وهي سكونها وانضمام ما قبلها - رجع إلى أصله.

ومن قال: « بِيع » - بالكسر - كسر الباء لتصحَّ الياء، كما قالت العرب: « بِيض » و « عِين »، و « غِيد » في جمع: بَيْضاء وعَيْناء وغَيْداء، وكذلك المذكر؛ لأن فعلاء يجمع على فُعْل، كحمراء وحُمْر، وشقراء وشُقْر. والقياس أن يقال: بُيْض وغُيْد وعُيْن؛ لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوًا.

وأما أي الرأيين هو الصواب، فلكل واحد من الرأيين حجَّة. فحجَّة من أبدل الياء واوًا أن « بوعًا » مفرد، وحَمْلُه على « موسر » ونظرائه أولى من الحمل على الجمع. وأيضًا فإنَّا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثر مما يتبع الأولُ الآخر؛ قالوا: ميعاد وميزان، فأبدلوا الآخر للأول، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو.

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي (٣/ ٨٦)، والخصائص لابن جني (٢/ ١٠٥)، وغير موطن من هذا الكتاب.

(٢) مكانه في الأصل: « الفعل ».

(٣) في الأصل: « بدل ».

وكذلك الأمر مما فاؤه واو، نحو: « ايجل » و « ايسَنْ »[١].

وكذلك « رياض » و « ثياب » أصله: رِوَاض وثواب؛ فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها، ولشروط أُخر.

وكذلك: صام صيامًا، وقام قيامًا، أصله: صِوام وقِوام، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وكذلك: « غُزِي » و « دُعِي »، وكل ما لامه واو إذا بُني [لما][٢] لم يسمَّ فاعله.

وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو، يقال: « رأيت غازيًا ».

وكذلك: « قيل » و « سيق »، على اللغة الفصيحة[٣].

فهذا كله يتبع فيه الآخِرُ الأول.

وحجة من قال: « بِيع » قياسه على « بِيض »، وإبدالُ الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو؛ لأن الياء أخف، وهي الغالبة على الواو.

وكما يتبع الآخِرُ الأولَ، كذلك يتبع الأولُ الآخِرَ؛ قالوا في تصغير « شيخ »[٤]: « شِيَيْخ »[٥]، وكسرت الشين من أجل الياء.

وقالوا في الأمر من الثلاثي المضموم العين بضم ألف الوصل؛ لانضمام العين، نحو: اقْتُلْ واخْرُجْ، وما أشبههما، فلولا ضم العين لكانت الألف مكسورة كما هي فيما عينه مفتوحة أو مكسورة.

ومما يتبع فيه الأول الآخر: امرُؤٌ وابنُمٌ.

---

(١) كذا في الأصل: والتيمورية: « ايسن »، وهو أمر من الوسن، وهو النوم، يقال: وسن – كفرح – وسنًا.

(٢) ليست في الأصل.

(٣) انظر اللغات في: الكتاب (٤/ ٣٤٢).

(٤) بعد كلمة « شيخ » في الأصل والتيمورية كلمة لم أتبينها وهي: « وجابة ».

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٣).

إلا أن المواضع التي يتبع فيها الآخرُ الأول أكثر في كلام العرب من المواضع التي [36] يتبع فيها الأولُ الآخر، ولكن رَدّ الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو. وَ « كِيلَ » و « بِيعَ » أفصح من « كول » و « بوع ». فهذا على ثلاثة أقسام: ما يرد الآخر إلى الأول لا غير، وما يرد الأول إلى الآخر لا غير، وما فيه لغتان: رد الآخر إلى الأول، ورد الأول إلى الآخر؛ إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح، فترجَّح بهذا أن قول مَنْ يقول: « بيع » أظهر.

فهذا في مسألة واحدة، فكيف إذا أُكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت إليه أطناب القول، مع قلة جَداه وعدم الافتقار إليه. والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه؟!

* * *

فمما[١] يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما [لا][٢] يفيد نطقًا، كاختلافهم في رفع الفاعل، ونصب المفعول، **وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقًا**، كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول؛ فنصبَه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معًا؛ وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقًا.

كمل، والحمد للّٰه حق حمده،

والصلاة على محمد نبيه وعبده، وسلّم تسليمًا.

* * *
* *
*

(١) في الأصل: « ومما »، واستبدلنا بالواو فاء؛ حتى لا يبدو في كلامه تكرار، بل يكون قوله التالي اختصارًا لكلامه السابق.

(٢) ليست في الأصل.

الفهارس العلمية

(١)
فهرس الآيات القرآنية(*)

(*) فهارس الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار الواردة في نص كتاب الرد على النحاة.

سورة الإنسان

سورة النازعات

سورة عبس

سورة الشمس

* * *
* *
*

(٢)

فهرس الأحاديث النبوية

* * *

(٣)

فهرس الأمثال

* * *
* *
*

(٤)

فهرس الأشعار

* * *

* *

*

(٥)

فهرس الأعلام(*)

(*) هذه فهرسة للأعلام الواردة في الدراسة ونص ابن مضاء.

* * *
* *
*

(٦)

فهرس الأماكن

* * *
* *
*

(٧)
فهرس المراجع

أولًا: مراجع الدراسة:

١ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين، لأبي المحاسن عبد الباقي بن عبد المجيد اليمني، مصورة بدار الكتب (١١٩٥٩) ح.

٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة.

٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة (ط ٥).

٤ - الإيضاح، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط. المدني.

٥ - بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى الحلبي.

٦ - التقريب لحد المنطق والمدخل إليه، لابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، ط. بيروت.

٧ - الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط. دار الكتب المصرية.

٨ - دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ط. المنار.

٩ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، ط. شقرون.

١٠ - سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، ط. صبيح.

١١ - الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، ط.بيروت.

١٢ - الكتاب، لسيبويه، ط. الأميرية.

١٣ - اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان، ط. الرسالة.

١٤ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المراكشي، تحقيق: محمد سعيد العريان.

١٥ - مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: سعيد الأفغاني وآخرين، ط. بيروت.

١٦ - المنطق الحديث، لمحمود قاسم.

١٧ - المنطق الوضعي، لزكي نجيب محمود (ط ٤).

١٨ - نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط. دارالشروق.

١٩ - الهمع، للسيوطي، ط. السعادة.

ثانيًا: مراجع التحقيق:

١ - ابن كيسان النحوي، للدكتور محمد إبراهيم البنا، ط. دار الاعتصام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).

٢ - ارتشاف الضرب، لأبي حيان، نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

٣ - أمالي السهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط. السعادة (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م).

٤ - الأمالي الشجرية، ط. دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد (١٣٤٩هـ).

٥ - أمالي القالي، ط. السعادة (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م).

٦ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الكتب (١٣٦٤هـ/ ١٩٥٠م).

٧ - الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه، لابن ولاد، مخطوط بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.

٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة (١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م).

٩ - البحر المحيط، لأبي حيان، ط. السعادة.

١٠ - بغية الملتمس، للضبي، ط. مجريط (١٨٨٤م).

١١- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابي الحلبي (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).

١٢ - البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٣)، (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م).

١٣ - الترمذي بشرح ابن العربي، ط. الصاوي (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م).

١٤ - التكملة لكتاب الصلة، ط. مدريد، ط. الشرقية بالجزائر.

١٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

١٦ - حاشية يس على الألفية، ط. المولوية بفاس (١٣٢٧هـ).

١٧ - خزانة الأدب، للبغدادي، ط. المطبعة الأميرية ببولاق (١٢٩٩هـ).

١٨ - الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط. دار الكتب (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م).

١٩ - الدرر اللوامع، للشنقيطي، ط. مطبعة كردستان العلمية بمصر (١٢٣٨هـ).

٢٠ - ديوان أبي تمام، تصحيح: محيي الدين الخياط.

٢١ - ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.

٢٢ - ديوان جرير، دار صادر، بيروت.

٢٣ - ديوان الحطيئة، دار صادر، بيروت.

٢٤ - ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.

٢٥ - ديوان المتنبي، شرح العكبري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٦ - ديوان النابغة، صنعة ابن السكيت، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت.

٢٧ - ديوان النابغة، رواية الأصمعي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر (١٩٧٧م).

٢٨ - ديوان النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد (١٩٦٩م).

٢٩ - سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. عيسى البابي الحلبي.

٣٠ - السهيلي ومذهبه النحوي، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مقدمة من محمد إبراهيم البنا (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م).

٣١ - شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة بمصر (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).

٣٢ - شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، ط. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٣٣ - شرح السيرافي على الكتاب، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٣٤ -شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، ط. حجازي بالقاهرة (١٣٥٦ هـ).

٣٥ - شرح الكافية، للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط. الشروق، بيروت (١٩٧٥م).

٣٦ - شرح المفصل، لابن يعيش، ط. المنيرية.

٣٧ - صحيح البخاري، دار الشعب بالقاهرة.

٣٨ - صحيح مسلم بشرح النووي، ط. المطبعة المصرية بالأزهر (١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م).

٣٩ - الصلة في تاريخ علماء الأندلس، لابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م).

٤٠ - عيون الأخبار، لابن قتيبة، ط. دار الكتب (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م).

٤١ - فهرسة ابن خير، منشورات المكتب التجاري ببيروت.

٤٢ - كتاب الاختيارين، صنعة الأخفش الأصغر، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط. الكتبي، دمشق (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

٤٣ - الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار القلم بالقاهرة (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م).

٤٤ - كتاب الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط. مطبعة النعمان، النجف الأشرف (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).

٤٥ - كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، على هامش خزانة الأدب، ط. المطبعة الأميرية ببولاق (١٢٩٩هـ).

٤٦ - لسان العرب، لابن منظور.

٤٧ - مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار المعارف بالقاهرة (ط٢)، (١٩٦٠م).

٤٨ - مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. مطبعة السنة المحمدية (١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م).

٤٩ - المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار التحرير (١٣٨٦هـ).

٥٠ - المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخرين، ط. الأميرية (١٩٥٤م).

٥١ - معجم الأدباء، لياقوت، الطبعة الأخيرة، ط. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٥٢ - المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار العهد الجديد للطباعة (ط١)، (١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م).

٥٣ - مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت (١٩٦٩م).

٥٤ - مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. مصطفى البابي الحلبي (ط٢)، (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

٥٥ - المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير بمصر.

٥٦ - المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخرين، ط. مصطفى الحلبي (١٩٥٤م).

٥٧ - نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس بليبيا، ط. دار الشروق ببيروت (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

٥٨ - نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مصطفى، ط. السعادة بمصر (١٩٦٣م).

٥٩ - النوادر، لأبي زيد، ط. الكتاب العربي، بيروت.

٦٠ - همع الهوامع، للسيوطي، ط. السعادة.

٦١ - وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة (١٩٤٨م).

السِّيرَةُ الذَّاتِيَّةُ لِلمُحَقِّق

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم عبد الرحمن البنا

* ولد في السادس عشر من ذي الحجة لعام (١٣٥١) هجريًّا، الموافق الحادي عشر من إبريل لعام (١٩٣٣) ميلاديًّا، بمدينة المنزلة، محافظة الدقهلية، بين أربعة عشر ولدًا، آثر أبوهم أن يهبه لخدمة القرآن الكريم، فأتم حفظه في سن الحادية عشرة بكُتَّاب المدينة.

* ثم التحق بالمعهد الديني الأزهري بمدينة دمياط، وأتم به الدراسة الابتدائية، ودرس المذهب الحنفي.

* وظل يعاون والده المقاول الشهير في تجارة موادِّ البناء إلى أن التحق بالمعهد الديني الثانوي الأزهري بمدينة المنصورة.

* ثم درس بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وتخرج فيها بترتيب الثاني.

* ثم أدى الخدمة العسكرية بسلاح المدفعية عام (١٩٦٠ - ١٩٦١م)، ويذكر أنه لم تشغله حياته الحافلة عن الانضمام لقوافل الدعم المعنوي والديني للجنود المصريين خلال حرب الاستنزاف.

المؤهلات العلمية:

* حصل على الإجازة العالمية من كلية اللغة العربية عام (١٩٥٩م).

* حصل على دبلومة الخط العربي وزخارفه، ونال المركز الثاني على مستوى جمهورية مصر العربية في أواخر الخمسينيات.

* حصل على إجازة التدريس عام (١٩٦٠م).

* حصل على دبلوم الدراسات العليا عام (١٩٦٥م).

* حصل على درجة الماجستير عام (١٩٦٧م).

* حصل على درجة الدكتوراه عام (١٩٧١م) بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف بتوصية لطبع كتاب « نتائج الفكر » للسهيلي على نفقة الجامعة.

حياته العلمية وآثاره:

* بدأ حياته العلمية مدرِّسًا بالمعهد الديني الأزهري بأسوان عام (١٩٦١ - ١٩٦٢م).

* عُيِّن معيدًا في الكلية اعتبارًا من (١٥/ ٧/ ١٩٦٣م) بقسم اللغويات العربية.

* عُيِّن مُدرِّسًا في الكلية في (١٥/ ٩/ ١٩٧١م) بقسم اللغويات العربية.

* رقِّي إلى وظيفة أستاذ مساعد بقسم اللغويات العربية (١٣/ ١١/ ١٩٧٦م).

* عمل في جامعة قاريونس بليبيا من عام (١٩٧٣) إلى (١٩٧٧م).

* عمل أستاذًا زائرًا في جامعة أم درمان بالسودان عام (١٩٨٠م).

* عُيِّن في وظيفة أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة في (١١/ ١١/ ١٩٨١م).

* عمل أستاذًا في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام (١٩٨١ - ١٩٩٦م).

* عُيِّن عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بسوهاج عام (١٩٩٧م).

* عمل أستاذًا متفرِّغًا بكلية اللغة العربية بالمنصورة وكلية الدراسات الإسلامية ببور سعيد وكلية القرآن الكريم بطنطا.

* عمل أستاذًا بكلية الآداب، جامعة البحرين.

* حاضر بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

* ناقش الكثير من الرسائل العلمية داخل مصر وخارجها.

* له الكثير من المقالات والكتب، تحقيقًا وتأليفًا، وبرز دوره في أعمال تحقيق التراث.

* بعد بلوغه سن المعاش، عمل أستاذًا غير متفرغ في كلية اللغة العربية بالمنصورة.

إنتاجه العلمي:

١ - ابن كيسان النحوي (حياته - آثاره - آراؤه).

٢ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو.

٣ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي.

٤ - أخبار النحويين البصريين للحسن السيرافي.

٥ - أخبار النحويين لعبد الواحد المقرئ.

٦ - أخبار النحويين للشيخ الفراء، أبي طاهر عبد الواحد بن عمر (تقديم وتحقيق).

٧ - أسد الغابة في معرفة أخبار الصحابة لابن الأثير.

٨ - الإعراب سمة العربية الفصحى (دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء).

٩ - الرد على النحاة لابن مضاء (دراسة وتحقيق) ، (وهو الكتاب الذي بين يديك).

١٠ - الروض الأنف للسهيلي (قام بتحقيقه ولم ينته من مراجعته لظروف مرضه ووفاته رَحِمَهُ اللَّهُ).

١١ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية.

١٢ - الفرائض وشرح آيات الوصية للسهيلي.

١٣ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، قام بتحقيق الأجزاء (الثاني، والرابع، والسابع، والثامن، والتاسع) بالاشتراك.

١٤ - أمالي السهيلي.

١٥ - تحليل الجملة الفعلية.

١٦ - تخريج النص.

١٧ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير (تحقيق).

١٨ - تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها لابن كيسان.

١٩ - فهرسة التراكيب.

٢٠ - كتاب الخراج لأبي يوسف.

٢١ - معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان (دراسة وتحقيق).

٢٢ - نتائج الفكر للسهيلي (رسالة الدكتوراه).

٢٣ - وصية أبي يوسف لهارون الرشيد.

* له مقالات عدة في مجالات علمية مختلفة.

* كما كان له عدة مقالات في صحيفة المدينة المنورة في الثمانينيات من القرن الماضي.

* قدم سلسلة حلقات في إذاعة القرآن الكريم (من بلاغة القرآن) في مكة المكرمة، تحدث فيها عن استخدام الألفاظ والمترادفات في القرآن الكريم.

* ترك مكتبة علمية ودينية ضخمة.

* ساهم ضمن نخبة من أساتذة جامعة أم القرى في التفسير الميسر للقرآن الكريم، والذي قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بترجمته إلى لغات كثيرة.

وفـاتـه:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نهار الجمعة الموافق السابع والعشرين من شوال لعام (١٤٣٣هـ)، الموافق الرابع عشر من سبتمبر لعام (٢٠١٢م)، ودُفن في مدينة المنزلة مسقط رأسه.

نسأل اللّٰه العزيز الحكيم

أن يرفع منزلته في جناته قدر كل حرف علّمه

* * *

* *

*